جامعة باتنة 01
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري
-مالي أنموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،
تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب الباحث:
عمار بالة

إشراف:
أ.د/عبد الناصر جندلي

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. بن سعيد مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. جندلي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. بحري طروب	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا ممتحنا
د. طويل نسيمة	أستاذمحاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د. منصر جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا
د. جديد خميس	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2017-2018

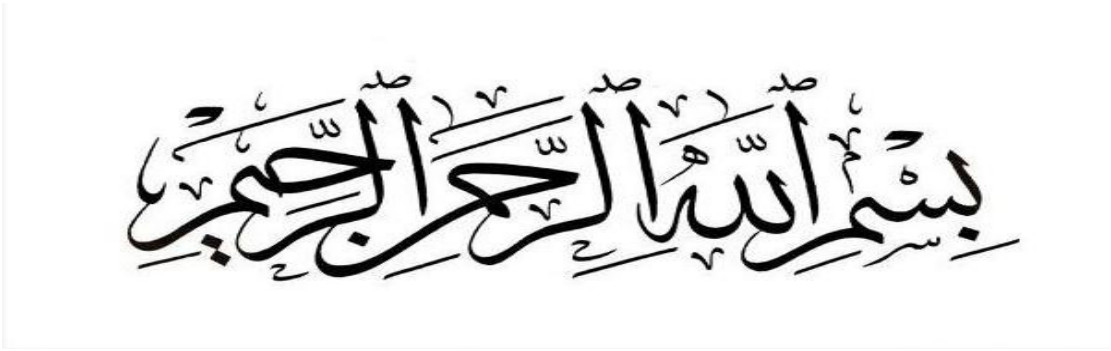

" فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ"

الآية 7 من سورة الرعد

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور جندلي عبد الناصر، الذي كان بمثابة بوصلة علمية أنارت مشواري العلمي منذ التحاقي بالجامعة، وعبر أطوارها المفصلية (ليسانس، ماجستير، دكتوراه)، فكان هذا العمل المتواضع أهم تتويج لهذا المسار العلمي، بفضل توجيهاته ونصائحه السديدة.

شكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تحملهم عناء قراءة الأطروحة، للتقييم والتوجيه، آملين كرد للجميل، الأخذ بتوجيهاتهم وملاحظاتهم والاستفادة منها.

إهـــــداء

إلى التي أبصرت نور دنيانا، فأضاءتها...ابنتي الغالية لجين

إلى روح أبي الغامرة، حضور والدتي الدافع، دعم زوجتي

اللامتناهي، ملازمة أخوتي الحامية، وكل عزيز على قلبي كانت له

ولو شذرات دعم بسيطة في سبيل انجاز هذا العمل؛

أهدي هذا العمل المتواضع.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية/ نظرية للأمن

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن، الدراسات الأمنية والتهديدات الأمنية .

المطلب الأول: تعريف الأمن والأمن القومي/ الوطني .

المطلب الثاني: التعريف بالدراسات الأمنية .

المطلب الثالث: تعريف التهديدات الأمنية .

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور المقاربات الوضعية/ التفسيرية .

المطلب الأول: المقاربة الواقعية لمفهوم الأمن .

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية لمفهوم الأمن .

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية/ التكوينية .

المطلب الأول: المقاربة البنائية لمفهوم الأمن .

المطلب الثاني: مقاربة ما بعد الحداثة لمفهوم الأمن .

المبحث الرابع: المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن .

المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن .

المطلب الثاني: "إقليمية الأمن "من منظور مقترب مركب الأمن .

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني: الفرد كوحدة مرجعية للأمن .

الفصل الثاني: "اللا أمن" في منطقة الساحل الإفريقي من منظور جيوستراتيجي / أمني /تنافسي

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو سياسية.

المطلب الأول: الموقع الجيو-سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الثاني: البناء النظري لنموذج "الدولة الفاشلة" في الساحل الإفريقي .

المطلب الثالث: موقع منطقة الساحل الإفريقي من مقترب مركب الأمن .

المبحث الثاني: تهديدات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الأول: تجليات اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي .

المطلب الثالث: التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي .

المبحث الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته الأمنية .

المطلب الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق جيو استراتيجي/ تاريخي .

المطلب الثاني: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق اقتصادي/طاقوي .

المطلب الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق أمني .

الفصل الثالث: التحولات الأمنية في مالي وإشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري .

المبحث الأول: مقاربة تاريخية لتفكيك طبيعة الأزمة الأمنية والسياسة في مالي

المطلب الأول: أزمة الطوارق في مالي: قراءة تاريخية .

المطلب الثاني: القضية الأزوادية في مالي: رؤية طوبوغرافية/ تاريخية .

المطلب الثالث: محطات النزاع الأمني والسياسي في مالي بعد الاستقلال .

المبحث الثاني: النزاع المسلح في مالي بين الأسباب الداخلية والدوافع الخارجية والتداعيات الأمنية.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع المسلح في مالي .

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للنزاع المسلح في مالي .

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للنزاع المسلح في مالي.

المبحث الثالث: عقيدة الأمن القومي الجزائري بين المرتكزات الثابتة والاعتبارات الإستراتيجية

المطلب الأول: التراكمات التاريخية لعقيدة الأمن القومي الجزائري ومرتكزاتها.

المطلب الثاني: إشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري راهنا.

المطلب الثالث: الاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية في الإدراك الأمني الجزائري.

الفصل الرابع: المقاربة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي بين التدخلات العسكرية والدبلوماسية الأمنية: الواقع والآفاق

المبحث الأول: التدخلات العسكرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي: مقاربات كل من الايكواس، فرنسا والجزائر

المطلب الأول: مقاربة مجموعة "الإيكواس" لإنهاء الأزمة في مالي: "تشكيل قوة عسكرية".

المطلب الثاني: أبعاد التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

المطلب الثالث: أزمة الرهائن في "عين أميناس" والمقاربة التدخلية الجزائرية.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي من منظور "الدبلوماسية الأمنية"

المطلب الأول: بناء السلم في مالي: أطر المفهوم وحدود المقاربة.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأمنية الجزائرية كآلية لبناء السلم في مالي.

المطلب الثالث: قراءة قي توصيات معهد لاهاي لإعادة بناء السلام في مالي.

المبحث الثالث: آفاق الترتيبات الأمنية في مالي والساحل الإفريقي: أي دور للجزائر؟

المطلب الأول: السيناريو الخطي؛ استمرار الوضع القائم للمقاربة الجزائرية تجاه مالي والساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: السيناريو التصاعدي؛ تزايد الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي على خلفية تصاعد الأزمات والتهديدات الأمنية فيها.

المطلب الثالث: السيناريو التراجعي؛ تهميش الجزائر لدبلوماسيتها الأمنية تجاه الساحل الإفريقي.

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال والخرائط

مقـــدمة

1. التعريف بالموضوع:

ينظر لمفهوم الأمن كإحدى المفاهيم التي ترتبط أساسا بمفهوم المخاطر و التهديدات، وسط جملة من التحولات النسقية التي طبعت بنية النظام الدولي وأطره النظرية والمفاهيمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث أدخلته في سجال نظري كبير ساهمت في تغذيته مدرسة **كوبنهاغن** التي عملت على توسيع هذا المفهوم إلى أبعاد لم يكن ينطوي عليها من قبل، فانتقل المفهوم من البعد العسكري الذي مجدته المدرسة الواقعية بمختلف اتجاهاتها، إلى البعد الاقتصادي/التعاوني الذي روجت له المدرسة الليبرالية بمختلف تفرعاتها، ضمن منظورات وضعية (واقعية وليبرالية) تربط مفهوم الأمن بالمعايير المادية، مرورا بالمقاربة البنائية التي تزامن ظهورها أواخر الثمانينيات، مع حالة الركود التنظيري التي شهدته العلاقات الدولية، لتدخل فكرة "البناء الاجتماعي" و"دور الأفكار" حقل الدراسات الأمنية الذي عرف صعودا كبيرا مع نهاية الحرب الباردة، وصولا إلى المقاربات ما بعد الوضعية التي تعتمد منظورا تفكيكيا لمختلف مقاربات المنظور التفسيري .

أنتج هذا السجال النظري ثورة مفاهيمية مست مفهوم الأمن، تمحورت حول طرح العديد من الأسئلة لعل أبرزها يتعلق بماهية الوحدة المرجعية للأمن: هل هي الدولة، الجماعة العرقية، الفرد أو الكوكب الأرضي ككل؟ وتحيل الإجابة على كل سؤال إلى المتغير الذي يعتمده كل مقترب/نظرية لتعريف الأمن. كما انعكس ذلك على تغير بنية التهديدات الأمنية التي انتقلت في تطور مرحلي منذ تأسيس النظام الدولي الحديث بموجب اتفاقية وستفالية 1648، من تهديدات الجيل الأول الصلبة/ التقليدية، مرورا بالحروب التجارية التي تم تطبيقها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ثم إستراتيجية "الحروب الخاطفة' التي أحدثت ثورة في مجال التخطيط العسكري، وصولا إلى مفهوم جديد يختلف بشكل جذري عن سابقيه، يعرف بحروب الجيل الرابع أو التهديدات اللا

تماثلية التي تعرف الدولة في إطارها صعوبة قصوى في مواجهة تهديدات تفتقر إلى الحيز الجغرافي والبنية الدولاتية، مع اتساع رقعة انتشارها وارتباطها ببعضها البعض، وتراجع قدرة الدولة على أداء دورها الوظيفي في الحفاظ على أمنها ووجودها حسب المنظور الواقعي.

من الناحية الجيو سياسية، يمتاز فضاء الساحل والصحراء بافتقاره لتعريف واضح يحدد معالمه، على الرغم من التزايد الملحوظ للاهتمامات البحثية بالمنطقة، إذ تتقاسمه مجموعة دول هشة في غالبيتها، لم تصنف وفق مقترب مركب الأمن لـ **باري بوزان** كمركب أمن إقليمي يتشارك جملة من الهواجس الأمنية، نظرا لـ "رمادية" حدوده، ووقوعه على تخوم مركبات أمن أخرى مثل: مركب أمن الشرق الأوسط ومركب أمن إفريقيا الجنوبية، وتوزع دوله "تكامليا" بين عدة تجمعات؛ مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الايكواس" أو اتحاد المغرب الكبير.

بين تعدد دوائر الأمن القومي الجزائري واتساعها، يشكل البعد الإفريقي - ممثلا في منطقة الساحل الإفريقي- محورا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، نظرا لثقل انعكاساته السلبية على أمنها، و تزامنا مع ظهور بوادر انفجار أمني في العديد من دول المنطقة، تغذيه الرغبة في الانفصال عن الدول الأم و إقامة كيانات مستقلة، و كذا تضارب مواقف القوى الإقليمية و الكبرى بما يعمل على إطالة أمد النزاع فيها، مع ما قد يشكله ذاك تهديد يرتكز بالأساس على "فشل الدولة " كتهديد لين/متحرك، سيكون له انعكاس سلبي على الوحدة الترابية، نظرا لتشعب طبيعة الصراع في هذه المنطقة الحساسة.

وكنتاج لذلك، شكل اندلاع النزاع المسلح في مالي مع أوائل 2012، وبداية التمردات المطالبة بالاستقلال من قبل القوى الفاعلة محليا (الطوارق خاصة)، أهم تجل للانكشافات الأمنية والسياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي في وجهها الصلب، حيث أخذت الأزمة مع تسارع الأحداث أبعادا متعددة، رشحت المنطقة لانهيار أمني متزايد عبر تضارب مقاربات اللاعبين الإقليمين

والدوليين بالتنسيق مع المحليين، رغم أن الهدف كان تطويق أو محاصرة تداعيات هذه الأزمة لمنع تسرب عناصر العدوى إليها. فبين مقاربة الأمن الإنساني التي تتبناها خاصة المنظمات غير الحكومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو التي تحظى بتمويلها أو تتبنى مقاربتها للازمة في مالي (معهد لاهاي كمثال) ، والتي تنطلق من افتراض أن مالي بلد فقير ومتماسك تتمحور خلفيات الأزمة فيه في انعدام شروط الأمن الإنساني، ما يجعل مسألة التنمية والحوكمة فيه جد معقدة. ومقاربة التدخل العسكري التي رافعت فرنسا من أجل تنفيذها في المنطقة في سبيل البحث عن ترسيخ نفوذها في المنطقة مع تصاعد حركات الجهاد الإسلامي، وبدعم من مجموعة "الايكواس" وهو ما تم فعلا بعد حوالي سبعة أشهر من اندلاع الأزمة، والمقاربة الأمنية الجزائرية القائمة على الحل السلمي والحوار بين مختلف أطراف النزاع، مع تفعيل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كمبدأ قار ضمن العقيدة الأمنية الجزائري، تقف منطقة الساحل الإفريقي عبر تداعيات الأزمة في مالي في مفترق طرق من ناحية تصاعد التهديدات الأمنية وتحول بنيتها، وكذا تهديدها للأمن القومي الجزائري بشكل مباشر وفقا لمقاربة "العمق الاستراتيجي"، ولعل الهجوم العسكري على قاعدة تيقنتورين في 16 جانفي 2016 أبرز تجل صلب/ ومباشر لتداعيات الأزمة المالية على الوحدة الترابية للجزائر.

2. أهمية الموضوع:

تستشف أهمية الموضوع من قيمتيه العلمية والعملية:

<u>أولا: من ناحية قيمته العلمية</u>؛ يندرج الموضوع ضمن إطار "الدراسات الأمنية" التي عرفت صعودا كبيرا مع بداية الثمانينيات إلى يومنا هذا، وهو ما يدفع بالضرورة إلى الوقوف على أهم الإسهامات النظرية في سعيها لتعريف الأمن ومختلف المفاهيم المحيطة به مثل التهديدات، المخاطر، الانكشاف الأمني، الفشل الدولاتي، اللا أمن الإنساني...، وهي مفاهيم تستند في تعريفها

على مقاربات نظرية تقدم "شيئا ما" عن مفهوم الأمن، وتحاول تقديم تعريف للأمن من زوايا متعددة، كل حسب مرتكزاته النظرية.

وبالتالي يسعى موضوع الدراسة إلى إسقاط أهم الأطر النظرية المقاربة لطبيعة البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المعقدة، والتي تتراوح التهديدات فيها بين التهديدات الصلبة التي يجسدها اندلاع النزاع المسلح في مالي وخطر التقسيم، بالتزامن مع مقاربة "الدولة الفاشلة" التي تشكل سمة أساسية لدولة ما بعد الاستعمار في الساحل الإفريقي، وتجليات حالة "اللا أمن الإنساني" فيها، باعتبارها مقاربة قد تساعد على توحيد الجهود النظرية لفهم أسباب انتشار الفوضى وانهيار الدول وتزايد الحروب الداخلية، وبالتالي البحث عن مقاربات بديلة لوضع دولي أكثر كفاءة وإنسانية. والتهديدات اللينة التي تجسدها مقاربة مدرسة **كوبنهاجن في** توسيعها للأمن إلى أبعاد أضحت منكشفة أمام تهديدات تفتقر للبنية التماثلية مع "الدولة" وتفتقر إلى الإطار الجغرافي الذي يساعد على مواجهتها واحتوائها مثل: الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات...

كما تقدم مقاربة بناء السلام "مفهوميا ونظريا" ،في حالة مالي، وصفة لمنع نشوب النزاعات من جديد، وإقرار السلام والاستقرار، وبعث التنمية في مالي، بإعادة بناء نظام العدالة فيها.

<u>ثانيا؛ من ناحية قيمته العملية</u>: تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على حالة الانكشاف الأمني الذي تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي ممثلا في إحاطة جملة من التهديدات الأمنية المتقاطعة والمتشابكة بالأمن القومي الجزائري، خاصة وأن المنطقة تشكل عمقا استراتيجيا للأمن الجزائري، ظل ولسنوات عديدة بؤرة مفتوحة أمام تنافس القوى الكبرى وسياسيات القوى الفاعلة تاريخيا وجيو- ستراتيجيا، لتشكل أزمة الطوارق في مالي مع بداية 2012، عبئا إضافيا عملت الجزائر على احتوائه بتبني مقاربة قائمة على "دبلوماسية الأمنية" بعيدا عن التدخلات العسكرية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين:

أ: الأسباب الذاتية: تتمحور الأسباب الذاتية المباشرة لاختيار الموضوع حول:

- ❖ رغبة الباحث الخاصة في تسليط الضوء على التوجهات الخارجية للجزائر تجاه منطقة أصبحت تصدر أعداد كبيرة من المهاجرين من مالي والنيجر وتشاد، خاصة منذ اندلاع النزاع المسلح في مالي مع ما يعنيه ذلك من إمكانية نقل لعاداتهم وثقافتهم إلى مجتمع كان لوقت ليس ببعيد منغلق على نفسه (المجتمع الجزائري).
- ❖ الرغبة في دراسة فكرة "محورية الدولة الجزائرية في مجالها الإقليمي" من ناحية تحريك دبلوماسيتها نحو منطقة الساحل الإفريقي، مالي خاصة، لاحتواء التهديدات الوافدة منها، وإثبات وجودها في الساحة الإفريقية التي تعرف تنافسا كبير مع دول أخرى على رأسها المغرب.

ب: الأسباب الموضوعية: رغم تتعدد المواضيع والكتابات التي تتناول منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها منطقة ساخنة تشهد العديد من التحولات المتزامنة مع موجة ما يسمى بالربيع العربي، وصعود التهديدات الأمنية اللا تماثلية في المنطقة، إلا أننا ارتأينا؛

- ❖ تناول الموضوع ضمن هذا التخصيص (أزمة مالي نموذجا)، مع توظيف الأطر النظرية التي تخصصنا في دراستها وتدريسها على مدار أكثر من عشر سنوات خلت، حيث عملنا على دراسته من زاوية "الدراسات الأمنية"؛
- ❖ محاولة تفكيك طبيعة التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من منظور مختلف المقاربات الأمنية؛

تقديم قيمة مضافة في دراسة تفاعلات الأزمة الأمنية في مالي بعد اندلاع النزاع المسلح فيها، ومدى تهديده للأمن القومي الجزائري في بعديه "الصلب" و"اللين".

4. إشكالية الدراسة:

في ظل تعقد "البيئة الأمنية" منطقة الساحل الإفريقي، وانكشافها على جملة من التهديدات ذات أنماط تقليدية (صلبة) وغير تقليدية (جديدة/ لينة)، ناتجة أساسا على وضع دولة ما بعد الاستعمار فيها بوسمها "فاشلة" وفقا لتقارير المنظمات الدولية (صندوق السلام)، وكذا انفتاحها على تزاحم دولي محموم بين القوى التقليدية (فرنسا) والقوى الوافدة (الو.م.أ والصين خاصة)، بما يعمل على إطالة أمد النزاع فيها خدمة لمصالح القوى المتنافسة فيها، يبدو الأمن القومي الجزائري معنيا بالتهديد المباشر/ وغير المباشر، الآتي من ضلعه الجنوبي ضمن الدائرة الإفريقية، خاصة مع اندلاع المسلح في مالي بداية 2012، ومطالبة الطوارق بإقامة دولتهم على إقليم أزواد المتاخم للحدود الجزائرية جنوبا. الأمر الذي يدفعنا إلى طرح **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدى تؤثر التهديدات الأمنية الوافدة من منطقة الساحل الإفريقي عامة - مالي خاصة-، و باختلاف بنيتها، على الأمن القومي الجزائري؟

تستلزم الإجابة على هذه الإشكالية، طرح جملة من التساؤلات الفرعية على نحو:

1/ ماذا يقصد بالأمن والدراسات الامنية؟

2/ أي مقاربة/ مقاربات نظرية كفيلة بتفسير تعقيدات "البيئة الأمنية" في منطقة الساحل الإفريقي؟

3/ ما طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي بشكل عام؟

4/ كيف ساهمت الخلفيات التاريخية في اندلاع النزاع المسلح في مالي ومطالبة الطوارق بإقامة دولتهم على إقليم أزواد المتاخم للحدود الجزائرية؟

5/ ما مدى توافق مخرجات العقيدة الأمنية الجزائري مع طبيعة التهديدات الأمنية الوافدة من منطقة الساحل الإفريقي بعد اندلاع الأزمة الأمنية والسياسية في مالي؟

5. فرضيات الدراسة:

1/ تقدم مقاربات "الأمن الإنساني"، "الدول الفاشلة" و "مقاربة بناء السلام"، إطارا نظريا مناسبا لتفسير طبيعة التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

2/ بقدر تشعب وتشابك التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بقدر ما يساهم ذلك في فسح المجال أمام التنافس الدولي، خدمة لمصالح القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة.

3/ كلما كان هنالك فهم للخلفية التاريخية للنزاع في مالي، كلما أشر ذلك على تعبئة الآليات والوسائل المناسبة لاحتواء التهديدات الأمنية الوافدة منها، أمام صانع القرار في الجزائر.

4/ يرتبط الأمن الوطني الجزائري بأمن منطقة الساحل الافريقي، نظريا وعمليا.

5/ يتناسب سعي الجزائر إلى تبني رؤية أمنية دبلوماسية "مرنة" تجاه الأزمة الأمنية والسياسية في مالي، مع هدفها في وضع الأزمة في سياقها المحلي والإقليمي، بعيدا عن التوظيف الأمني لها خارجيا.

6. حدود الدراسة:

من الصعوبة تحديد **إطار زمني** دقيق للدراسة، نظرا لتشعب متغيرات الموضوع، فالإطار في بعده العام المتعلق بالتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، يتناول منطقة عانت من ويلات الاستعمار لفترة زمنية طويلة، وتعاني من تفكك هيكلي سمته دولة "ما بعد الاستعمار" الفاشلة، مع

العلم أن غالبية دولها استقلت بعد عام 1960، ويتقاطع ذلك مع ضرورة الأخذ بالأبعاد التاريخية لأزمة الطوارق في مالي –حالة الدراسة- وامتداداتها وصولا إلى اندلاع النزاع المسلح في جانفي 2012.

كما أن تغير بنية التهديدات الأمنية، وانتقالها من البعد العسكري "التماثلي"، إلى مختلف الأبعاد الأخرى "اللا تماثلية"، تزامن مع توسيع مدرسة **كوبنهاغن** نظريا لمفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، في محاولة لتدعيم حقل الدراسات الأمنية بأطر نظرية جديدة في ظل حالة الركود التنظيري التي شهدها حقل العلاقات الدولية مع بداية الثمانينيات. وعليه فإن الإطار الزمني للدراسة عموما، وكما يفهم من العنوان، يمتد من فترة ما بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا، مع التركيز على اندلاع النزاع في مالي بداية 2012 كمرحلة مفصلية في الدراسة، نظرا لخطورة تداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

أما **المجال المكاني** للدراسة؛ فينحصر في منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من صعوبة تحديد أصلا، لاعتبارات جيو استراتيجية، اقتصادية/تنافسية، وحتى نظرية (مقترب مركب الأمن الإقليمي)، إلا أن المتفق عليه بين عموم الدارسين هو أن الساحل الإفريقي عبارة عن تلك المنطقة التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، تمتد غربا من السينغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، مع إمكانية توسيعه إلى جزر الرأس الأخضر والجنوب الجزائري، لاعتبارات جيو- اقتصادية. لتحتل مالي - حالة الدراسة- جزء مهما من هذا البحث، باعتبارها دولة تابعة لامتداد الساحل الإفريقي جغرافيا، ومتاخمة حدوديا للجزائر جنوبا.

7. تبرير خطة الدراسة:

عملا على تفكيك عنوان البحث، وصبه في إطار خطة متكاملة ومتسقة تخدم الموضوع، يستشف الملاحظ المدقق أن خطة الدراسة مقسمة إلى أربع فصول، فضلا عن مقدمة وخاتمة، وفقا لعملية اسقاطية عمودية استنباطية، تنتقل من الكل(منطقة الساحل الإفريقي) إلى الجزء (مالي كدراسة حالة). وعليه جاء **الفصل الأول** ليشكل مدخلا مفاهيميا ونظريا لتعريف الأمن، الذي عرف تطورا دلاليا ونظريا منذ ظهور المصطلح إلى صعود حقل الدراسات الأمنية بمفاهيمه وأطره النظرية الخاصة، مع منتصف سبعينيات القرن الماضي، محاولين الإحاطة بأهم المقاربات التي تناولت "موضوع/ مفهوم الأمن" بدءا بالمقاربات التفسيرية الوضعية، مرورا بمقاربات ما بعد الحداثة، وصولا إلى إسهامات أهم مدرسة منحت المفهوم دفعة قوية، بتوسيع أبعاده وإخراجه من النظرة العسكرية الضيقة مع بداية التسعينيات، ألا وهي مدرسة **كوبنهاغن**. وقد تزامن ذلك مع ظهور مقاربات جديدة تسقط فاعلية الدولة كمرجعية للأمن، مقابل صعود الفرد كوحدة مرجعية للتحليل، مثل "مقاربة الأمن الإنساني"، التي تشكل ركيزة هامة في الدراسة من ناحية الإسقاط على منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثاني: يمثل دراسة مسحية لمختلف تهديدات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في بعده "الإنساني"، بتفكيك مختلف متغيراته وفق "ثالوث مقارباتي" : **الأول جيوسياسي**: يتناول الخصوصية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، مع إسقاط مقاربتي "الدولة الفاشلة" و"مركب الأمن الإقليمي" عليها؛ **الثاني أمني**: يختص بدراسة مختلف تهديدات الأمن في المنطقة بغض النظر عن بنيتها. أما **الثالث**: فيرصد مختلف محطات **التزاحم الدولي** في المنطقة التي تعاني من "فشل دولاتي" يطبع وضع الدولة فيها، مع ما يعنيه ذلك من إطالة أمد الصراع فيها.

أما **الفصل الثالث**؛ فينتقل إلى مستوى أكثر تخصصا، بالتفرد "تحليليا" بحالة مالي، ودراسة خلفيات مطالبة الطوارق بإقامة دولتهم على إقليم أزواد في الشمال تاريخيا، ليتوج ذلك باندلاع نزاع مسلح بداية 2012 بين مختلف القوى الفاعلة محليا، فتح المنطقة على انكشاف أمني رهيب، شكل تحديا لمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، في ظل بيئة إقليمية ودولية مساعدة على انتشار التهديدات الأمنية، وتهديدها للأمن القومي الجزائري بشكل مباشر.

ليعالج **الفصل الرابع** أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي، خاصة وأنها قائمة على مبدأ "عدم التدخل"، الذي يتعارض مع سعي قوى خارجية في تفعيل مبدأ "التدخل العسكري" ، لتباشر فرنسا تدخلا عسكريا في مالي كانت له تداعيات سلبية على الأمن القومي الجزائري ممثلة أساسا في حادثة "تيقنتورين" بعين أميناس جنوب البلاد، إلا أنه وفي سياق هذا الحراك العسكري، أبقت الجزائر على مقاربتها الأمنية "الدبلوماسية" قائمة، ليطرح ذلك عدة سيناريوهات تحلل مدى قدرة الجزائر على المحافظة على مبادئ عقيدتها الأمنية تجاه الأزمة في مالي.

8. المقاربة المنهجية:

تقتضي طبيعة الموضوع الاعتماد على تكامل منهجي يضم:

- **منهج التحليل النسقي**؛ الذي يختص بميدان السياسة الخارجية، ويعنى بدراسة تفاعلات الأنساق الوطنية في البيئة الخارجية، واليات تحركها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وكذا الوقوف على التغيرات التي تطرأ على هذه التفاعلات بصورة كلية أو جزئية، لاعتبار "تكيفية "السياسة الخارجية، ويظهر كخط رئيس في دراستها عبر تحليل أنماط وتفاعلات التوجهات الخارجية الجزائري تجاه الانكشافات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، واليات تحريكها خاصة بعد اندلاع النزاع المسلح في مالي.

- ❖ **منهج دراسة حالة**: الذي يساعد على إسقاط عناصر الموضوع "الكلية " على حالة منتقاة، على علاقة مباشرة بالمتغير المستقل للدراسة (الأمن القومي الجزائري)، ألا وهي "مالي أنموذجا".
- ❖ **منهج البحث التاريخي المقارن**: الذي يعتبر أحد أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الحديثة، بفضل المدرسة السلوكية. ويظهر في دراستنا – بشكل واضح- عبر ثلاث خطوط، **الأول**؛ يتعلق بالتطور المرحلي "تاريخيا" لأزمة الطوارق في مالي. و**الثاني**؛ بالتراكمات التاريخية لعقيدة الأمن القومي الجزائري، أما **الثالث**؛ فيدرس طبيعة التنافس الدولي في منطقة الساحل والمنطلقات التي تحكمه.

9. أدبيات الدراسة:

عند محاولة تفكيك عناصر الموضوع بشكل علمي، ووضعه في إطار دراسة ترقى إلى مستوى الدكتوراه، صادفنا عدة مراجع تهتم بمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة بالنسبة للأطروحات الأكاديمية التي تزخر بها مكتبات الجامعات الجزائرية، وهو أمر مبرر نظرا لخطورة الأوضاع في الضلع الجنوبي للأمن القومي الجزائري، وتوجيه اهتمام الباحثين الجزائريين خاصة بالمنطقة، لما له من علاقة بالتخصصات التي يدرسها الباحثين على مستوى الجامعات الجزائرية، والتي تتمحور غالبيتها حول الدراسات الأمنية والإستراتيجية وتحليل النزاعات الدولية، التي تشكل فيها منطقة الساحل إحدى المواضيع الحساسة الجديرة بالدراسة، إلا أن تناول الموضوع بهذا التخصيص "مالي أنموذجا"، استلزم الاستعانة بمراجع جيدة تهتم بأزمة مالي السياسية والأمنية، على رأسها:

1/**كتاب لعبد الكريم مصلوح**، موسوم بـ" الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا الصادر سنة 2014، قدم خلاله الباحث دراسة مسحية للأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا عبر مستويين؛ **الأول**: بدراسة الأبعاد المحلية والإقليمية للأمن في المنطقة. و**الثاني**؛ بتحليل

التفاعلات الخارجية الأساسية في إقليم الساحل والصحراء، بالحديث عن طبيعة التنافس الدولي فيها بين القوى الفاعلة سواء كانت نافذة (فرنسا) أو وافدة (الو.م. أ والصين بشكل خاص)، وذلك للإجابة على سؤال محوري للدراسة يتمحور حول: مدى التداخل الحاصل بين بنية التهديدات الأمنية في المنطقة، وعلاقتها باندلاع النزاع المسلح في مالي، الذي خصص له الباحث حيزا هاما لدراسته.

2/ ورقة بحثية للبروفيسور ماركو لانكروست (Marco Lankhorst) بعنوان "بناء السلام في مالي: ربط العدالة بالأمن بالمصالحة" (Peacebuilding in Mali: Linking Justice, Security, and Reconciliation) الصادرة عن معهد **لاهاي** للعدالة الشاملة، في نوفمبر 2013، ركز خلالها على دور جهز العدالة في بناء السلام في مالي، وتحقيق الاستقرار والأمن، بتعزيز دور القانون في مكافحة الفساد المستشري في الإدارة، وخلق آليات لتقريب المفلتين من العقاب إلى جهاز العدالة لقضاء عقوبتهم، ومن ثم إعادة دمجهم في المجتمع من جديد. ويبدو بأن هذه الورقة نابعة عن تجربة ميدانية، تستهدف أبعاد الأمن الإنساني في مالي وضرورة الانطلاق في معالجة الأزمة من جهازي العدالة والشرطة، لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، بمشاركة كل الفواعل المحلية، الإقليمية، وحتى الدولية، وتوصل عبرها إلى نتيجة مهمة وهي ضرورة التأكيد على دور المؤسسات المحلية والدولية في عملية بناء السلام داخل دول الساحل الإفريقي.

10. صعوبات الدراسة:

إن أغلب الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد الدراسة، متعلقة أساسا بـ:

- ❖ حداثة الموضوع، خاصة ما تعلق بالأزمة في مالي، ورغم وفرة المراجع نسبيا، إلا أن تواترية الأحداث في المنطقة، وبشكل يومي، صعبت عملية رصدها ضمن مراجع أكاديمية محكمة.

❖ غالبا ما تقتصر مصادر موضوع، يماثل موضوع بحثنا على الجرائد اليومية، وهو ما يستلزم جهودا إضافية لتمحيصها وتوظيفها فيما يخدم الموضوع، إذ ولغاية كتابة هذه الأسطر، مازالت الأحداث جارية في المنطقة، مما يؤكد "يقينا" بأن الموضوع ورغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانبه، مازال مفتوحا.

الفصل الأول:

مقاربة مفاهيمية/ نظرية للأمن

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية/ نظرية للأمن

تعتبر مسألة "تكوين المفاهيم" من القضايا الخلافية من منظورات العلاقات الدولية، وذلك راجع إلى اعتبار موضوعي ينطبع به حقل العلاقات الدولية ككل، يتمثل في غياب اتفاق وإجماع بين المختصين على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والفكرية حول مضامينها. ويبرز هذا السجال المفاهيمي/ النظري بشكل أكبر حول "مفهوم الأمن" باعتباره واحدا من أهم المفاهيم التي تجاوزت الأبعاد التقليدية في تعريفها والمرتكزة على "ضرورة البقاء في إطار دولاتي"، إلى عملية توسيع إلى أبعاد أخرى، ساهمت المقاربات النقدية/ما بعد الوضعية في وضع أسسها وإخراج المفهوم من النظرة الضيقة للتقليديين، إلى الإطار الشمولي/ التوسعي الذي يراجع عدة مفاهيم مرتبطة بالأمن وعلى رأسها؛ مسألة الوحدة المرجعية للأمن، بنية التهديدات الأمنية... محاولا تكييفها مع التغييرات التي شهدتها البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

سنحاول عبر هذا الفصل التطرق للجانب التأصيلي/ الابستيمولوجي لمفهوم الأمن بداية بظهور المصطلح واستخداماته عبر مختلف العصور، مرورا بالتعريف التقليدي للأمن من منظور تفسيري/وضعي، بالتطرق إلى أهم نظريتين ضمنه (الواقعية والليبرالية)، وصولا إلى ما حصل من مراجعات نظرية لمفهوم الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية، خاصة بعد صعود حقل الدراسات الأمنية مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وكذا إسهامات مدرسة **كوبنهاغن** في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وما صاحبه من ظهور مقاربات تضع الفرد في صميم اهتماماتها مثل مقاربة الأمن الإنساني التي تشكل إطارا نظريا هاما لدراستنا، بتركيزها على منطقة تواجه عدة تهديدات تناولتها المقاربة بالتحليل والتدقيق ، ألا وهي منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن،الدراسات الأمنية والتهديدات الأمنية

يشكل الأمن محورا للدراسات الأمنية التي صعدت مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أنه كظاهرة أسبق في الظهور منه كحقل تحليلي معرفي مستقل، حيث شهد جملة من التطورات في دلالاته عبر مختلف العصور، بدء من ظهور المصطلح "ابستيمولوجيا"، إلى بداية تبلور مفهوم الأمن القومي الذي شكل محورا للدراسات الإستراتيجية مع نهاية الحرب الباردة، وهي تطورات انعكست على تعريف التهديدات الأمنية ذات الصلة الوثيقة بمفهوم الأمن، بتغير بنيتها من "تهديدات تماثلية" محورها الدولة إلى "تهديدات لا تماثلية" تشكل تحديا للأمن الدولي ككل.

المطلب الأول: تعريف الأمن والأمن القومي/الوطني

الأمن مفهوم خلافي لا يحظى باتفاق بين الدارسين حول التعريف، وذلك لا يرجع فقط لكونه ذو علاقة مباشرة ومتداخلة مع مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، إذ عادة ما يتم التمييز بين مصطلحي الدفاع والذي يتفق بأنه ذو بعد عسكري، والأمن الذي يتعلق بالحياة الاجتماعية/ الداخلية للدول. بل إن تعريف الأمن يتعدى ذلك باعتباره عرضة للتفسيرات الإيديولوجية المتضاربة التي تجعل سمته الأساسية قائمة على أنه مفهوم "**خلافي أو متنازع عليه**" (Contestable) ، وهو ما يصعب حدوث أي إجماع حقيقي حول تعريفه[1].

يتعارض تعريف الأمن لغويا مع الخوف، حيث يعني في لسان العرب لابن منظور، ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة ، والإيمان ضد الكفر[2]، وهو ما أكدته أغلب التعاريف الواردة في اللغة العربية على أن الأمن يعني الاطمئنان من الخوف، حيث يقول سبحانه وتعالى {**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً**} (الآية 25 من سورة البقرة) ، وقد اقترن الأمن وفقا للآية الكريمة بحرمة حمل السلاح وسبي

[1]Amitav Acharya, " Human Security : East Versus West ", **International journal** ,vol 56, n^{0}3, p 442.

[2] أبو الفضل جمال الدين ن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، لبنان، بيروت، دار صادر، المجلد الأول، 2003، مادة: (أمن)، ص 163.

الحجيج والزائرين لبيت الله الحرام شوقا وأمنا، بعدم التعرض لممتلكاتهم وأرواحهم، وهو ما يقود إلى اعتبار الأمن "صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي، أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد". كما يشير الأمن إلى الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير، ومنه جاء الإيمان الذي يعني التصديق والوثوق وما ينتج عنهما من راحة نفسية[1].

أما المعنى **الاصطلاحي** فيكمن في الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج، كما أن الأمن يعني الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب. وأبعد من ذلك يذهب بعض الخبراء في مجال الأمن إلى أنه حالة نفسية وذهنية وعقلية (Security is a state of mind)[2]، وتشير هذه التعريفات بشقيها اللغوي والاصطلاحي وحتى الديني، إلى أن الأمن والسكينة والاستقرار مترادفات تستهدف طمأنينة الفرد والجماعة، كعنصر جوهري لتحقيق النهضة والاستقرار المجتمعي لدولة ما بشكل عام.

إن المتفق عليه ولو بشكل نسبي حول تعريف الأمن، هو أنه وضع أو حالة يغيب فيها الخطر والتهديد، ذلك أنه من أحدث التعاريف التي تأخذ بالاعتبار المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف **باري بوزان** (Barry Buzan) للأمن على أنه " العمل باستمرار عل التحرر من التهديد"[3] (Poursuit of freedom from threat)، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، لأن الدول في سعيها للأمن تكون في انسجام

---

[1] الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، عدد 10، ص 164.

[2] عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر، القاهرة-الإسكندرية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص26.

[3] Dario Batistella, Theories des Relations Internationales, 02eme Edition, France, Paris, Presse des Sciences Po, 2006, p 461.

مع المجتمع، كما أنهما قد يتعارضان أحيانا. فأساس الأمن هو البقاء ولكنه يحتوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"[1].

هذا الاتفاق النسبي حول تعريف **بوزان**، يعتبره المفكر الفرنسي **داريو باتيستيلا** (Dario Batistella) تبسيطا لتعريف الواقعي **ارنولد والفرز** (Arnold Wolfers) لعام 1952، والذي يرى بأن "الأمن في معناه **الموضوعي**، يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وفي معنى **ذاتي**، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضة للهجوم"[2]. وهو أقدم تعريف للأمن نال إجماعا بين الدارسين[3]. ولكن السؤال الجوهري الذي يثيره تعريف **والفرز**، هو: كيف يمكن تحديد القيم المركزية لدولة/فاعل ما "موضوعيا" على أنها معرفة كعرضة للتهديد "ذاتيا"؟ وهو السؤال الذي سنجيب عليه ضمنيا عبر مختلف مراحل هذا البحث.

تاريخيا، يحمل الإصلاح اللاتيني للأمن (Securité) ، تناقضا جوهريا إلى درجة الصدام، بين جزء (Sine) والذي يعني دون (Sans) وفكرة (Cura) ومعناها عناية (Soin)، ويعطي المقطعين معا (Sine+ Cura) معنى غريبا للأمن يحيل إلى: غياب العناية أو بلا عناية، وهو معنى مغاير تماما لما يحمله الأمن ـ اليوم ـ كحالة لا خوف فيها، أو يغيب فيها الخوف. فالأمن لم يكن يعني كما قال **شيشرون** (Ceceron 106- 43 ق.م) "غياب القلق الذي تستدعيه حياة سعيدة" [4]، أي حالة من السلام الداخلي، الهدوء والتوازن، وهذا المعنى لم يفرض نفسه إلا مع مرور الزمن.

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] Dario Batistella, Op.cit, p 432.

[4] Emma Rotchild, " What is Security?", **Deadalus,** USA, The MIT Press on Behalf of American Academy of Arts and Sciences, Vol 24, N° 3,Summer 1995, p 61.

منذ القرن الثاني عشر وإلى غاية القرن السابع عشر*، أخذ مفهوم الأمن " حالة من الثقة الزائدة" اتسمت بوجود تمييز واضح بين الأمن (Securité) ـ كشعور ذاتي ـ، والأمان (Sureté) ـ كواقع موضوعي ـ، وهو ما يجعل كلا المفهومين يتحرران من عملية الدمج التي تراجع على إثرها الأمن كمفهوم يجمع بين الشعور الذاتي والواقع الموضوعي، خاصة خلال القرن الثاني عشر. وقد حاول **فافر دو فوجلاس** (Favre de Vaugelas 1585- 1650) إعادة تشكيل هذا التفكيك الممارساتي (الأمن بين الذاتي والموضوعي) باعتباره: "أن الأمن شيء مختلف عن الضمان والثقة، ولكنه يبدو لي أقرب إلى الثقة، فالأمن يعني ثقة مضمونة أو أكيدة، أو ثقة يعتقد أنها أكيدة مع أنها ليست كذلك".[1] ويحمل تعريف **رونيه ديكارت** (René Decartes) معنى مماثلا حين يرى بأنه: "عندما يكون هنالك أمل كبير بتجاوز الخوف تماما، فإن هذا الأمل يغير من طبيعته إلى حالة تسمى أمنا أو ضمانا"[2]. والملاحظ أنه خلال هذه الفترة، انحسرت استخدامات الأمن بشكل كبير - في معناه الذاتي- كمرادف لشعور من الثقة والضمانة، ولكن تحصيل هذا الشعور- الموضوع والوسائل- جعل استخدام الأمن بهذا المفهوم يتراجع منذ حوالي منتصف القرن السادس عشر، نظرا لظهور بعض الاستخدامات التي تربط الأمن بوسائل تكفل الحماية، أو بموضوع يضمن الأمن ويعيد الثقة.

كما استعمل مصطلح الأمن من طرف **سيسيرو** (Cicero) و**لوكرتيوس** (Lucretius) للدلالة على حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح هذا المفهوم يستعمل في إطار الأمن العام (Securit Publica). ويشير المؤرخ **كوز** إلى أن تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثر بمفاهيم "Pax Romana"** و "Pax

---

* دخل مصطلح الأمن إلى اللغة الفرنسية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

[1] Jean Delumeau, Rassurer et Protéger :Le Sentiment de Securité dans l'Occident d'Autrefois, France, Paris ; Fayard, 1989, p13.

[2] Ibid, p11.

** المصطلح باللغة اللاتينية، ويعني السلام الروماني، ويشير إلى فترة السلام الطويلة التي كانت تعم المناطق المسيطر عليها من طرف الإمبراطورية الرومانية (من القرن الأول بعد الميلاد إلى القرن الثاني)، بفعل عمل الإدارة والنظام القانوني الروماني على تهدئة المناطق التي

Christiana"*، وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على امن الفرد "الحماية الاجتماعية" والأمن الداخلي للدولة (شرطة) والأمن الخارجي للدول (الجيش والقوات المسلحة)[1].

خلال القرن الثامن عشر. وبعد تراجع استخدام الأمن كمفهوم مرتبط بالثقة والضمانة . ألحق الأمن مفاهيميا، بضرورة أن يوكل إلى كيان واضح وقوي يعمل على تحقيقه وحماية حياة الأفراد وممتلكاتهم وثروات المجتمع من التهديد الخارجي، حيث اعتبر **الكسندر وبستر** (Alexander Webster) صراحة أن "الأسطول يشكل أمن بريطانيا العظمى"[2]. وعلى هذا الأساس - وابتداء من هذه الفترة - بدأ التحقيب لمفهوم الأمن كمرادف للدفاع، وربطه بوسائل قهرية تحول الأمن من مفهوم ذاتي يعني الثقة، إلى حقيقة موضوعية تؤمنها الآليات الحربية والمقدرات العسكرية الكبيرة.

مع نهاية القرن الثامن عشر، أخذ مفهوم الأمن تصورا سياسيا باعتباره "هدفا مشتركا للأفراد، الجماعات والدول"، وأن تحقيقه لا يتم إلا بالتكامل بين هذه العناصر الثلاثة[3]، وهو ما يؤكده **فريديريك ليبنز** (Frederich Leibnez) بأن "تعريف الدولة [...] أو ما يسمى باللاتينية الجمهورية هي [...] مجتمع هدفه المشترك هو الأمن"[4]، ووفقا لذلك فإن الدولة ليست، ولا ينبغي أن تكون مرجعية/ موضوعا للأمن لأن الموضوع النهائي للأمن يبقى أقل من اعتباره غاية للعناية/الضمانة. ولكن الأكيد خلال هذه الحقبة هو أن الأمن اتجه نحو المأسسة (Institutionalisation)، بإلحاقه بالدولة كمؤسسة مجتمعية/إنسانية تستلزم استخدام الوسائل العسكرية والدبلوماسية، ليؤسس ذلك لبداية

عانت من صراع الزعامات، وبذلك قلت الحروب العرقية والمذابح التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية خلال الحرب البونيقية الثانية في القرن الأول قبل الميلاد.

* هذا المفهوم على علاقة وطيدة بالمفهوم الأول، إذ تشير بعض المراجع إلى انهما يحملان نفس المدول، وغالبا ما يتم الجمع بينهما، Pax Romana Christiana (الموسوعة البريطانية)، أي السلام الروماني المسيحي.

[1] Bill McSweeny, Security, Identity, and Intersts. A sociology of International Relations,Uk, Cambridge, Cambridge university Press, 1999, p 16.

[2]Thierry Balzacq, " Qu'est- ce que la Securité Nationale ? ", France, Paris, Armon Colin/ Dunod, N^0 52, Hiver 2003-2004, p 19.

[3] Ibid, p 20.

[4] Idem, p 21.

ظهور مفهوم الأمن القومي من خلال مساهمة الثورة الفرنسية 1789 في تعزيز فكرة أن أمن الأفراد/المواطنين متضمن ومحتوى في الأمن القومي/الوطني. وهو تأكيد للأطروحات الرأسمالية **لمونتيسكيو** (Montesquieu) وآدم **سميث** (Adam Smith) من قبل، والتي رأت بأن الدولة هي الفاعل الأساسي المكلف بحماية المجتمع من العنف ومن التهديدات الخارجية التي تتجسد غالبا في شكل غزو قد تقوده باقي المجتمعات، وعليه أكدت بأن حرية الأفراد تابعة لأمن الدولة، وأن هذه الأخيرة كي تحمي أمنها لابد أن توظف جيشا. في النهاية، فإن الأمن وباعتباره "جوهر التقاليد الليبرالية" أصبح شرطا حيويا لوجود الدولة والأفراد الدين لا يمكن لهم أن يكونوا آمنين إلا إذا كانت الدولة كذلك[1] ، وهو تأصيل لفكرة أن أمن الأفراد هو من أمن الدولة، بالاتجاه نحو مأسسة الأمن بربطه بالدولة كحقيقة نظامية قائمة. وتعتبر هذه الفكرة تأكيدا واستمرارا للمسار الذي خطته نظرية العقد الاجتماعي التي ترى أنه بموجب هذا العقد "الوهمي"، يتنازل الأفراد عن حريتهم للدولة مقابل احتكارها حق استخدام القوة، وبالتالي "الفعل الأمني"، وتحويل الأمن إلى مشكلة ينبغي على الدولة إيجاد حل لها في إطار هذا العقد وفقا لمعادلة تنازل عن حرية الأفراد للدولة = عمل هذه الأخيرة على ضمان أمنهم.

انطلاقا من هذا التأصيل التاريخي لمفهوم الأمن، يمكن القول بأن الإرهاصات الأولية لفكرة الأمن القومي* ظهرت منذ القرن السابع عشر وعلى مراحل، على الرغم من غياب إجماع بين الدارسين بشأن المسألة التي شكلت نقطة التحول المفاهيمي للأمن القومي كما يعرف اليوم، إذ تعكس المحاولات الأكاديمية لتعريف الأمن، إما الأوضاع السائدة في النظام الدولي خلال مرحلة تاريخية معينة، وإما

[1] Emma Rotchild, Op.cit, p46.

* تنطلق ترجمة الباحثين العرب للفظة (National) في اللغتين الفرنسية والانجليزية إلى "قومي"، من اعتبارات قومية بحتة ترجع بالأساس إلى مساعي "الوحدة" التي كان يسعى إليها بعض القادة العرب أيام الحرب الباردة، خاصة خلال حكم الرئيس المصري الراحل **جمال عبد الناصر**، كما أن مصطلح "قومي" قد يحتمل بعدا "فوق وطني" من حيث الاستخدام، إلا أن استخدام لفظة "وطني" كمرادف للترجمة الإنجليزية/ الفرنسية، يستخدم بكثرة لدى الباحثين العرب خاصة في دول المغرب العربي، وهو ما يقود إلى صعوبة الفصل بين المصطلحين لحملهما نفس الدلالة، بحيث سنعمل على استخدام مصطلح "قومي" باعتباره يحمل نفس مدلول "وطني"، وذلك طيلة أطوار بحثنا هذا.

للميولات والمشارب الفكرية والمذهبية لباحثي العلاقات الدولية وخاصة المهتمين بشؤون الأمن القومي، ولتذليل هذا الإشكال هناك ثلاثة اقتراحات أساسية:

1. حسب **هيلغا هافتندورن** (Helga Haftendorn)، الأمن القومي هو نتيجة مباشرة للمأسسة التدريجية /التطورية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر[1].
2. يقدم **ارنست ماي** (Ernest May) مسوغا آخر يرى بأن استخدام مفهوم الأمن القومي في العقائد السياسية ما هو إلا نتاج لفكرة حماية سيادة الدولة التي تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.[2]
3. وفقا لطرح ثالث على علاقة بالطرح السابق، فإن الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة الأمن القومي، كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا بعد سنة 1945، كمحصلة للاهتمام المتزايد بضرورة إعادة تنظيم الهيئات والمصالح الكفأة في مجال الأمن والدفاع الوطنيين، وكذا الوظائف المرتبطة بمؤسسة الدولة وبقطاع الدفاع، وتوج ذلك بتأسيس الهيئة المركزية للأمن القومي (Central Intellegence Agency)، ووكالة الأمن القومي (National Security Agency) سنة 1947، أين أصبح تعبير الأمن القومي متداولا في الخطابات السياسية متضمنا في الوقت ذاته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والسياسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي.[3]

والواضح أن الغرض من التغير المفاهيمي/ الدلالي الذي طرأ على مفهوم الأمن وصولا إلى "الأمن القومي"، هو تعزيز العلاقات بين الأنشطة الدفاعية للدولة (الأمن كمرادف للدفاع)، وتلك التي تعنى بها

[1] Thierry Balzaq Q, « La securité : definitions, secteurs et niveaux d'analyse », **Federalisme regionalisme**,(en ligne), Vol 4 : 2003-2004, http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=216
[2] Ibid
[3] Idem.

وزارة الخارجية (كمؤسسة دولتية/وطنية) لرسم السياسة الخارجية الأمريكية وفقا لإطار أكثر شمولا من تلك المرتبطة – رمزيا- بمفهوم المصلحة الوطنية*.

وهنا يمكننا طرح سؤال ماهو الأمن القومي إذا؟. الإجابة على هذا السؤال تحيلنا إلى مجموعة من التعاريف التي تعاني من إمكانية الاشتراك في الدلالة بينها، ولكن المتفق عليه أن الأمن القومي عرف لأول مرة سنه 1952 بإسهام يعود لـ **ارنولد والفرز** في مقال له بعنوان " الأمن القومي كرمز غامض" (National Security as an Ambiguous Symbol)، كما ذكرنا في بداية المطلب- وهو التعريف الذي شكل منطلقا لعديد المفكرين المهتمين بموضوع الأمن القومي، ويمكن إجمال تعاريفهم على النحو التالي:

1. بالنسبة لـ **بينيلوب هارتلاند ثانبرغ** (Penelope Hartland Thunberg) : "الأمن القومي هو قدرة أمة على متابعة مصالحها – بنجاح – كما تراها في أي منطقة من العالم".
2. أما **جياكومو لوتشياني** (Giacomo Luciani) فيرى أن: "الأمن القومي هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي".
3. ويعتقد كل من **فرانك تراجي** (Franck N.) و **فرانك سيموني** (Franck Simonie) أن : " الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو توفير الشروط/ الظروف الملائمة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين"[1].

* يعتبر تعريف والتر ليبمان (**Walter Lippmann**) سنة 1943، واحدا من أوائل التعاريف التي تؤكد على ضرورة الالتزام بالمصلحة الوطنية، فبالنسبة له فإن: "أي دولة تمتلك الأمن، عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحر، وقادرة – في حالة وجود عارض/ تهديد على الحفاظ عليها عن طريق الحرب".

[1]," La Securité : Definitions, Secteurs et Niveaux d'Analyse ", Op.cit.

4. عرفه هارولد لازويل (Harold Dwight Lasswell) أنه "تحرر الدولة من الاملاءات الخارجية"[1].

5. حسب **باري بوزان فإنه** بالنسبة للأمن: "فإن النقاش يدور حول كيفية التخلص/ التحرر من التهديد" أما في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يشير إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي"[2].

انطلاقا من كل هذه التعاريف، يبدو بأن كل مفكر يعرف الأمن القومي وفقا لانتماءاته المذهبية والإيديولوجية، ولكن الملاحظ أن التعاريف الثلاثة الأولى، تنظر نظرة واقعية لسياسات الدول والتي هدفها البحث عن القوة والمصلحة الوطنية، وهو ما جعل مجال تعاريف "الأمن القومي" مختزلا في الجانب العسكري قسرا، وهذا أمر طبيعي نظرا لسيطرة المقاربة الواقعية على حقل الدراسات الإستراتيجية التي كانت مرادفة للدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة (1945)، وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.

وحتى بالنسبة لتعريف كل من **تراجي وسيموني** للأمن القومي باعتباره أداة محورية لترقية وانتشار "القيم الوطنية المركزية"، فيمكن تفسير ذلك على أنها محاولة لاستعراض إرادة السيطرة الامبريالية لأنه في الواقع من الصعب تحديد هذه القيم الوطنية الحيوية، ومن الذي يعمل على ترقيتها وانتشارها، وهو ما يجعل التعريف يغرق في النزعة الإيديولوجية التي تسعى دول بعينها إلى تطوير قوتها "القيمية" بحيث يدفع ذلك إلى التفكير بأن ثقافة ونمط حكومتها هي النماذج التي يجب أن تطبق وتتبع في باقي الدول لتحقيق نمو اقتصادي واجتماع مقبول، وهو ما يبرر تنامي موجة مناهضة "الأمركة" (L'antiaméricanisme) في العديد من دول العالم في وقتنا الحالي.[3]

[1] Harold D. Lasswell, National Security and Individual Freedom, USA, New York, McGraw-Hill, 1950, p50.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 12.

[3] Thierry Balzaq Q.,Op.Cit.

ويعاني تعريف **لاسويل** من إشكالية حصر الأمن القومي بالمفهوم الضيق للسيادة، وتجاهل أبعاد أخرى على رأسها المصالح القومية، والعلاقات التعاونية بين الدول.

ويبدو بأن **بوزان** في تعريفه للأمن، انطلق من تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي على أنه "في ظل الفوضوية، فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا، أبدا مطلقا"[1]، يستند على تعريف **والفرز** خاصة فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم، إذ ورغم إقراره بأن مقاربة والفرز لـ **الأمن** هي أحسن مقاربة مفهومية كتبت لحد الآن، إلا أن كلا التعريفين يطرحان إشكالية ماهية القيم المركزية التي يجب حمايتها؟ وما هي الوحدة المرجعية للأمن: هل هي الدولة- الأمة، الإنسان- الفرد؟ وما هي هذه التهديدات التي يتعين على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها لضمان البقاء؟...كما أن تعريف **بوزان** يتضمن مفهوما مزدوجا للأمن، أكده **ميكائيل ديلون** (M. Dillon) حين يقول بأن: "الأمن لا يعني فقط وسيلة للتحرر من التهديد والخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات للتحكم، احتواء، إقصاء وتحييد الخوف. فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللاأمن، وهذا ما عبر عليه **ديلون** بـ(اللا) أمن [2] (In) security. وكلها إشكالات وأسئلة تحيلنا لضرورة دراسات المقاربات النظرية للأمن في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل.

المطلب الثاني: التعريف بالدراسات الأمنية

ظهرت الدراسات الأمنية الدولية (International Security Studies) في ظل النقاشات حول كيفية حماية الدول من التهديدات الداخلية والخارجية بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح الأمن شعارا لها، ولو أنه ظاهرة حديثة نسبيا من حيث الاستقلالية عن حقل العلاقات الدولية وحتى

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13.

[2] Ayse Cyhan, " Analyser la securité, Dillon, Williams et autres ", **Culture et Conflict**, France, Paris, N^0 31-32, Automn 1998, pp 44-45.

الدراسات الإستراتيجية (العقد الثامن من القرن العشرين)، إلا أنه بالرجوع إلى أكثر من ستين سنة من الكتابات الأكاديمية حول الأمن، فإن أول سؤال جوهري أثاره الدارسون هو : هل شكلت الدراسات الأمنية منذ ظهورها حقلا فرعيا (Sub-field) وما هي الحدود المنهجية والنظرية بينه وبين التخصصات الأكاديمية المقاربة له؟.

تزامن ذلك مع مصادفة الدراسات الأمنية لأول إشكال مع بدايات الظهور منذ الحرب العالمية متعلق بالتسمية في حد ذاتها، فحسب كل من **باري بوزان** و **ليني هانسون** (Lene Hansen) فإن تسمية "**الأمن الدولي**" لم تعتمد منذ البداية، ولكنها حظيت بالقبول تدريجيا، وصاحب ذلك غياب إجماع عالمي حول ما يمكن أن تعنيه "الدراسات الأمنية"، نظرا لغياب أرشيف وثائقي"**أمني**" يمكن من خلاله تحديد مواضيع هذا الحقل[1]. ويقدمان بذلك مقاربة "تأسيسية" لحقل الدراسات الأمنية منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي بضرورة طرح أربع أسئلة تكون بمثابة الأدوات التحليلية التي من خلالها يمكن فحص تطور الدراسات الأمنية :

السؤال الأول؛ يتعلق بماهية الوحدة المرجعية التي يجب أن تكون موضوعا للأمن، أو من نُؤَمِن: الأمة؟، الدولة؟، الفرد؟، الجماعات العرقية؟، البيئة أو الكوكب الأرضي بحد ذاته؟؛

السؤال الثاني: ذو علاقة مباشرة بالسؤال الأول ويطرح إشكالية طبيعة التهديدات الداخلية، كما الخارجية، التي تهدد أمن الوحدة المرجعية للأمن. فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ارتبط الأمن بالنقاشات الدائرة حول سيادة الدولة، والتهديدات التي قد تواجه حدودها الإقليمية، ولكن **والفرز** في مقالته الشهيرة "الأمن القومي كرمز غامض" يرى بأن الوضع السياسي بعد الحرب، جسد حالة من الخوف داخل الولايات المتحدة بعد حالة الركود التي شهدها الاقتصاد الأمريكي، وهو ما جعل ربط

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Cambridge university studies, USA, New York, 2009, p 8.

الرفاه الاقتصادي بمفهوم المصلحة الوطنية أمرا غير مفهوم (في إشارة لإمكانية توسيع الأجندة الأمنية مفاهيميا، وعدم قسر التهديدات الأمنية على الجانب العسكري)[1] ؛

السؤال الثالث: يرتبط بإمكانية توسيع الأمن خارج القطاع العسكري واستخدام القوة، فمنذ أن تأسست الدراسات الأمنية خلال الحرب الباردة، ومواضيع الحرب الباردة تدور بشكل كبير حول القدرات العسكرية (التقليدية أو النووية) سواء الذاتية أو تلك التي يمتلكها أصدقاء أو أعداء، و"الأمن الوطني" مرادف بشكل كبير للأمن العسكري، على الرغم من عدم إهمال مفكري الدراسات الأمنية مواضيع أخرى على علاقة غير مباشرة بمفهوم الأمن مثل: الحاجة إلى تكتلات اقتصادية قوية، الاستقرار الحكومي، تأمين إمدادات الطاقة، الغذاء والموارد الطبيعية ...؛

أما **السؤال الرابع**: فيتعلق بإمكانية رؤية الأمن من زاوية ارتباطه ارتباطا وثيقا بدينامية التهديدات والأخطار، فالأمن القومي كمفهوم تطور في ظل مناخ سياسي تعرف فيه الولايات المتحدة والغرب عموما التهديدات على أنها آتية من خصوم مشبعون بالكراهية ، وهو ما قد يدفع هؤلاء الخصوم (دول أو مجموعات) إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة القدرات الهجومية عملا على إيجاد نوع من التوازن في إطار ما يسميه **جون هرز** (John Herz) بـ "المأزق الأمني" (Security Dilemma)[2].

الملاحظ أن الإجابة على هذه الأسئلة تحيلنا إلى أن التنظير للأمن تأثر بفكرتين أساسيتين ميزتا تاريخ الدراسات الأمنية كما يرى **بيل ماك سويني** (Bill McSweeny):

الأولى: أن الإرهاصات الأولى لظهور الأمن القومي ارتبطت بوجود الدولة وقدرتها على ممارسة سلطتها القهرية، وهو ما يعني الاتجاه نحو مأسسة الأمن وربطه بكيان سياسي يعمل على تحقيقه؛

[1] Arnold Wolfers, Discord and collaboration essays on International Politics, USA, Baltimore, Jhons Hopkins univercity press, 1962, pp 147-152.
[2] Barry Buzan and Lene Hansen, Op.cit, pp 9-11.

الثانية؛ أن أمن الدولة لوحدها غير كفيل بضمان أمن المجموعة الدولية، وهذا يعني الاتجاه إلى ربط علاقات قائمة على التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول في مواجهة تهديدات - قد لا تكون بالضرورة عسكرية -، وهي فكرة مهدت لظهور مفهوم "الأمن الجماعي".[1]

على هذا الأساس بدأت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية (مرادفة للدراسات الإستراتيجية)* في الصعود مستفيدة من فضائع الحرب والكوارث التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وخاصة بالنسبة للآثار السلبية على المدنيين، وقد أكدت تلك النتائج أن الحرب جد مهمة للبشرية إلا انه لا ينبغي أن تبقى خاضعة لخيارات "الجنرلات" فقط، وتزامن ذلك زيادة الاهتمام بوسائل الأمن باستخدامات مصطلح "الأمن القومي"، وكان ذلك نتاج لعدة عوامل وحقائق أفرزتها هذه الحرب أهمها:

- ازدياد حدة الصراع الدولي بعد تشكل المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي وما رافق ذلك من مظاهر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي؛
- ظهور أنماط جديدة لطبيعة الأمن القومي بعد أن كانت تنطلق من مضامين ومدلولات ضيقة ؛
- التطور العلمي والتقني وما تبعه من تقدم هائل في وسائل الاتصال والتأثير المتبادل وفي صناع السلاح واختراع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل؛[2] وهي عوامل شجعت الأبحاث في هذا المجال وانحصرت النقاشات بادئ الأمر حول عواقب استخدام الأسلحة – بما فيها النووية-، واستحوذ الجانب السكري على جزء كبير من الدراسات الأمنية، حيث انحصر اهتمام صناع

[1] Bill McSweeny, Op. Cit, p 10.

* عادة ما يطلق الباحثون تسمية الدراسات الأمنية **التقليدية** على البحوث والأدبيات الأمنية التي نشرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتميزها عن الدراسات الأمنية **النقدية** للثمانينيات، كما تسمى أيضا بالدراسات الإستراتيجية لدراستها السياسات العسكرية المتبعة لأهداف أمنية كالتسلح مثلا، الردع النووي، الدفاع الوقائي، التصعيد العسكري...

[2] معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص ص 16-17

القرار وحتى الدارسين على القدرات العسكرية والتسلحية التي يجب تطويرها لمواجهة التهديدات القائمة. كما ظهرت محاولات نقدية لتضييق مفهوم الأمن وحصره في المجال العسكري باعتباره نوعا من "**التمركز والالتفاف على الذات**"،ودعت إلى ضرورة صياغة أطر أوسع للدراسات الأمنية خارج الدائرة الضيقة المحددة لها سلفا، لتستوعب جميع التحولات التي تشهدها الساحة الدولية على جميع الأصعدة كشكل من أشكال التكيف المعرفي مع التحديات القائمة. وتوجت هذه النقاشات بظهور عدة دراسات حول الردع، مخاطر التصعيد العسكري، مراقبة ونزع التسلح ومسائل أخرى مماثلة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل يمكن اعتبار الدراسات الأمنية خلال هذه الفترة- بعد الحرب العالمية الثانية- وفي ظل تنوع المواضيع التي تدرسها تخصصا علميا قائما بحد ذاته؟

يحاول **ماك سويني** تقديم إجابة على هذا السؤال من خلال تأكيده بأن الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات ، كانت تتم ضمن مقاربة ما **بين تخصصاتية** (Interdisciplinary)، وحتى مواضيعها كانت جد متنوعة[1]. إلا أن **ستيفن والت** (Stephen Walt) يرى انه رغم تعدد مواضيعها إلا أنها تبقى متمركزة على دراسة الحرب والقضايا المتعلقة بها، مثل الإستراتيجية النووية - خاصة بعد أول استخدام للسلاح النووي في 06 أوت 1945 ضد مدينة هيروشيما (Hiroshma) اليابانية -، الردع، العقيدة العسكرية وغيرها، حيث يقول: "من السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية: "إنه ظاهرة الحرب [...] هو استكشاف الظروف التي يصبح فيها استخدام القوة ممكنا، والطرق التي يؤثر بها استعمال القوة على الأفراد، الدول، المجتمعات، والسياسات المعينة التي تتبناها الدول للاستعداد للحرب ،منعها، أو الانخراط فيها[2] "، وأبعد من ذلك عندما يقر **والت** بأن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شكلت العصر الذهبي (Golden Age)

[1] Bill McSweeny, Op.cit, p 20.
[2] Stephen M. Walt, " Renaissance of Security Studies ",**International Studies Quarterly**, Blackwell Publishing on behalf of The International Studies Association, Vol 35, N^0 2, June 1999, pp 210-213.

للدراسات الأمنية[1]، إلا أن ذلك تعارض مع صعوبة الباحثين في الحصول على المعلومات لتدعيم أبحاثهم حيث كان يتعامل معها على أنها "أسرار دولة"، ناهيك عن ارتباطها بوزارات الدفاع، مما أدى غالبا إلى أن يكون توجهها عسكريا بحتا، وقد سيطر الكتاب الواقعيون – خاصة- على هذه المرحلة أمثال **هرز، رايت** (Wright)، **وولفرز**...

دخلت الدارسات الأمنية مع أواسط الستينيات حالة من **التراجع والركود**، لأسباب يجملها **والت** في الأتي[2]:

أولا: التأكد من عدم صلاحية الإشكاليات المركزية للردع وعدم قدرتها على التنبؤ بحل العديد من النزاعات، وهو ما جعل عملية المفاضلة بين الحاجة المزعومة لخيارات "الضربة الأولى" لجعل الردع أكثر مصداقية، وتزايد خطر الحرب، تضرب الأطر النظرية للدراسات الأمنية في الصميم، إذ ورغم تأكيد هذه الأطر على إمكانية مناقشة العقائد العسكرية وبرامج التسلح، إلا أنها بحاجة إلى تطوير المقاربات المفاهيمية والأدوات التحليلية الخاصة بها (في إشارة إلى فشل الأطر النظرية السابقة)؛

ثانيا: فشل الموجة الأولى من الباحثين والدارسين في تخريج مجموعة معتبرة من الدكاترة المختصين في هذا الحقل، ناهيك عن اعتزال غالبية الاستراتيجيين في الولايات المتحدة مجال البحث، وعلى رأسهم **البرت وولستتر** (Albert Wohlstetter) **ووليام كوفمان** (William Kaufman)،وانخراطهم في العمل الاستشاري في الحكومة أو في علب التفكير (Think Tanks).

ثالثا: أدت هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الهند الصينية (حرب **الفيتنام** 1975) دورا كبيرا في تراجع الدراسات الأمنية، عبر زعزعة الثقة في البحوث المبكرة التي أجريت في الجامعات الأمريكية، وفشلها في تفسير و التنبؤ بهذه الهزيمة (خاصة نظرية الردع ونظرية المساومة في النزاعات الدولية)، وكذا عدم التحقق من أن التوازن الاستراتيجي النووي لا يملك تأثيرا فعالا في إدارة الأزمات،

[1] Ibid, p213.
[2] Idem, pp214-216.

وبالتالي القول بأن السلاح النووي حل فعال لتحقيق الأمن فرضية خاطئة. وهي مسوغات جعلت التخصص أقل جاذبية في أعين الباحثين/الجامعيين، ودفعتهم الى اعتزال الحقل ومحاولة إيجاد نظرية أمنية بديلة قادرة على تفسير الواقع الدولي آنذاك؛

وأخيرا؛ شكلت مرحلة الانفراج الدولي بين قطبي القوة في النظام الدولي بعد الهزيمة الأمريكية في فيتنام وتمدد النفوذ السوفياتي عبر العالم، مرحلة هامة لتراجع الاهتمام الأكاديمي بدراسة الحروب والقوة العسكرية كموضوع محوري في الدراسات الأمنية، كما قاد التراجع الاقتصادي الأمريكي في العالم، وصعود قوى نووية واقتصادية على رأسها الصين كقوة نووية، واليابان كقوة اقتصادية، خارج إطار الثنائية القطبية آنذاك، إلى التنبؤ بتغير بنيوي في النظام الدولي بعيدا عن "الثنائية"، وإمكانية قيامه على "تعدد قطبي" خماسي القوة ، إلى درجة نعي كل من الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** (Richard Nixon) ووزير خارجيته (فيما بعد) **هنري كيسنجر** (Henry kissinger) العالم الثنائي القطبية، فيما بات يعرف في أدبيات الدراسات الاستراتيجية بموجة **التراجع الثانية** لدور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم[1].

وهي مسائل وجهت الباحثين نحو البحث في مسائل الاقتصاد العالمي وأفكار الاعتماد المتبادل وعبر – الوطنية، مهملين بذلك المسائل الأمنية التي إن حظيت ببعض الاهتمام فإنه في إطار إمكانية تطبيق نظرية المنظمات على مشكلات الأمن القومي، وبدرجة أولى، التركيز على عمليات صنع واتخاذ القرار وامتلاك الأسلحة بعيدا عن قضايا الإستراتيجية البحتة.

اكتسبت الدراسات الأمنية بعد هذه الفترة من التراجع، دافعية كبرى مع منتصف السبعينيات، لتدخل في مرحلة من **الصعود والنهضة** بعد حرب الفيتنام، وما ساعد على ذلك هو اهتمام مؤسسات بحثية متخصصة في دراسة الأمن مثل "مؤسسة فورد" (Ford Foundation)

[1] روبرت كيوهان، "مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 404، أكتوبر 2012، ص44.

بتمويل عدة مراكز بحثية مهتمة بالشؤون الأمنية، وكذا إصدار مجلة "الأمن الدولي" (International Security) سنة 1976، التي أصبحت بمثابة المنتدى الذي يجمع الباحثين في هذا الحقل المعرفي[1]؛ وتعزز هذا الصعود مطلع الثمانينيات مع دخول منظورات العلاقات الدولية بشكل عام، في سجال/حوار نظري حاسم، كان له الأثر البالغ في ضرورة مراجعة الافتراضات النظرية للمقاربات العقلانية – التفسيرية (الواقعية والليبرالية خاصة)، إذ ومع تزايد وحدات المجتمع الدولي وتعدد فواعله –مثلا-، تراجعت أهم مرجعية فواعلية للواقعية باعتبار الدولة فاعلا عقلانيا "وحدوي ووحيد"، مقابل صعود فواعل أخرى غير دولاتية مثل: المنظمات عبر القومية، الجماعات الاجتماعية والأفراد... ناهيك عن ظهور العديد من المسائل التي تتحدى التفسيرات العقلانية، بل وتطرح إشكالية الاستعصاء على تقديم مفاهيم تفسيرية لها من قبل المنظورات التقليدية على غرار: قضايا الهوية، الانتماء، والأفكار، مساهمة بذلك في تراجع الاهتمام الفكري بقضايا الحرب والتسلح النووي (قضايا الواقعيين المركزية) خلال هذه الفترة[2].

وكان لفشل الولايات المتحدة في **فيتنام** و وقبلها حادثة **واترغايت** (Watergate) [*] 1972 وتوريط الكونغرس في قضايا الأمن والدفاع، الأثر البالغ في تسهيل عملية الوصول إلى الأرشيف الأمني كنتيجة للحملات الشعبية والإعلامية وحتى السياسية المطالبة بشفافية أكثر ، وهو ما ساعد الباحثين والأكاديميين على تقديم بحوث ودراسات قيمة تتعلق بالأمن الوطني وتعديل البعض الآخر، أو على الأقل إبراز النقائص التي تشوبه.[3] كما فتح تأسيس مجلة "**وثائق ألدافي**" (Aldephi Papers)، و"مجلة الدراسات **الاستراتيجية**" (Journal of Strategic Studies) سنة 1978 و "**سورفايفل**"

[1] Stephen M. Walt, Op.cit, p 218.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، الأردن، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2014، ص 13.

[*] **واترغايت** هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت وقائعها سنه 1972، وانتهت باستقالة الرئيس **ريتشارد نيكسون** في أوت 1974 بعد أن اتضح بأن الحزب الجمهوري الذي كان تابعا له، كان يتجسس على الحزب الديمقراطي لكي يفوز بانتخابات التجديد للرئاسة عام 1972.

[3] Stephen M. Walt, Op.cit p 220.

(Survival)، وكذا الدعم المالي الذي كانت تقدمه مؤسسة **فورد** (Ford) لتطوير مراكز البحث الجامعي في جامعات **هارفرد** (Harvard)، **وستانفورد** (Stanford) و **كورنل** (Cornell) وجامعات أخرى، فتح الباب أمام إمكانية أكبر لنشر الباحثين لأبحاثهم في مجلات متخصصة في قضايا الأمن[1].

كنتاج لذلك، ساهم تشجيع الأبحاث في مجال الأمن خلال هذه الفترة، في تطوير مقاربات علمية للتهديد واستخدام القوة والدفاع عن مصالح الدولة وتعزيز أمنها، على إثر الحوار الذي بدأ مع نهاية السبعينيات بين التصورات النقدية وما بعد الحداثية، إضافة إلى ظهور المقاربة البنائية مع منتصف الثمانينيات. وقد أجمعت هذه المقاربات – كما سنرى لاحقا- على رفض فواعلية/ مركزية الدولة، وأسبقية الشؤون العسكرية، كما أكدت أن المفهوم الواقعي السائد للأمن يهمل – إن لم يكن يتجاهل- علاقة الأمن بقوة ومصلحة المؤمَّن، وأمن الجماعات الصامتة والمهمشة، وأمن العالم الثالث...[2] وهي الرؤية التي تأكدت بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت وجهة نظر أكثر راديكالية تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم بين جوانبها الإنسانية جمعاء وليس الدول فقط، كما انه يجب التركيز على مصادر التهديد وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول، لأنه حسب **والت** فإن الانتقاص من أهمية التهديدات العسكرية للأمن بعد الحرب الباردة لا يعني أن الدول لا يجب أن تقلق بشأنها كما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة[3]، في إشارة عدم قدرة الدول على حماية مواطنيها بعد ظهور موجة من التهديدات غير العسكرية مع بداية التسعينيات، وكذا انتقال

[1] Ibid, p 221.

[2] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 14.

[3] David A. Baldwin, " Security Studies and the End of the Cold War ", **World Politics**, Vol. 48, No. 1 October 1995, p 128.

مفهوم الحرب من حرب بين الدول (Inter-State)، إلى حروب داخل الدولة (Intra- State) ، حيث لم تعد المصلحة الوطنية هي الهدف الأول في مثل هذا النوع من النزاعات، بل هوية الجماعة وثقافتها[1].

رغم هذا الصعود والنهضة التي عرفتها الدراسات الأمنية مع مطلع الثمانينيات، إلا أنها كحقل تحليلي معرفي مستقل ومتميز عن العلاقات الدولية مازال يحتاج إلى توضيح أكثر حسب **هيلغا هافتندورن**[2]، وهو ما يستوجب عمليات تطعيم، وحتى إصلاح، ضمن مقترحات أكاديمية ومختصة للدفع بهذا التخصص مستقبلا.

المطلب الثالث: تعريف التهديدات الأمنية

يصعب تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه للتهديدات الأمنية نظرا لارتباطها الوثيق بمفهوم الأمن، والذي أشرنا فيما مضى بأنه مفهوم خلافي، حيث أن محاولة "تعريف الأمن" تستدعي أولا ضرورة تحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يتطلب الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، على أن تكون تلك الإجراءات متوافقة مع المخاطر والتهديدات الفعلية أو المحتملة. فالتهديد (Threat) بالانجليزية و (Menace) بالفرنسية حسب قاموس **ويبستر** (Webster's Dictionary) هو " إفادة/ بيان أو تعبير عن وجود نية لإيذاء، تدمير، عقاب،...إلخ، بهدف الانتقام أو الترهيب" و " مؤشر على وقوع خطر وشيك، أذى، أو شر،... على غرار الحرب"[3]. وقد ركزت الدراسات الأمنية التقليدية على خطر الغزو العسكري باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن المصدر الوحيد، غير أن الدراسات الحديثة- النقدية خاصة- ذهبت إلى أبعد من حصر التهديد في بعده العسكري "قسرا"، والتأكيد على وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عنه، تتمثل في التهديدات

[1] مارتن غريفش وتيري أوكالان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 79.

[2] David A. Baldwin, Op.cit, p 133.

[3] Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks ", http://www.afes-press.de/pdf/Brauch_Conceptual_Security_Context.pdf

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ببعديها الداخلي والخارجي[1]. ويعرف **ريتشارد أولمان** (Richard Ullman) التهديد قائلا: " تهديد الأمن القومي هو عمل/ فعل ،أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير، وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا، إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة. أو تساهم بشكل كبير في تضييق نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة، أو الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (الأشخاص والمجموعات والشركات) داخل الدولة"[2]. والملاحظ من تعريف **أولمان** أنه ورغم الصعود الذي عرفته الدراسات الأمنية مع مطلع الثمانينيات، إلا أنه حصر طبيعة التهديد في ما قد يشكل خطرا على الدولة بمختلف مكوناتها الداخلية متأثرا على ما يبدو بالمقاربة التقليدية التي بدأت بالتراجع مع صعود المقاربات النقدية وعلى رأسها **البنائية**.

خلال الحرب الباردة، ومن منظور الأمن القومي يشير **بوزان** إلى "تهديد مزدوج" يمكن أن يمس مؤسسات الدولة، **الأول** يتمثل في **"القوة"** (القدرات)، والثاني في **الأفكار** (الايديولوجيا)، ويرى بأن إقليم الدولة "يمكن أن يكون عرضة لتهديدات بالاستيلاء أو إلحاق الضرر، كما أن هذه التهديدات قد تكون داخلية أو خارجية". ويفصل **بوزان** في نوعية التهديدات التي قد تعترض أمن الدول حسب مكانتها في سلم القوة الدولي فيقول: " إن مختلف أركان الدولة قد تكون منكشفة أمام مختلف التهديدات، غير أن الدول القوية غالبا ما تواجه تهديدات خارجية من قوى أخرى، بينما الدول الضعيفة يمكن أن تتعرض لتهديدات ذات مصادر داخلية وخارجية"[3]. وقد لا حظ **علي الدين هلال الدسوقي** و**بهجت قرني** في دراستهما التحليلية للأدبيات المتخصصة في تحليل السياسات الخارجية للدول النامية أن سلوك سياسات هذه الدول تحددها ثلاثة معضلات أساسية: مساعدة/ استقلال، موارد/ أهداف وأمن/ تنمية. ومن هنا كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ليشمل تهديدات غير عسكرية

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، جويلية 2008، 27.

[2] Richard H.Ullman, «Redefining Security», **International Security**, Vol 8, N^0 1, Summer 1983, p. 133

[3] Hans Günter Brauch, Op.cit

مثلها مثل العسكرية. ولا يعني هذا أن الأبعاد أو القطاعات الأخرى للأمن كانت مهملة تماما، لأن العديد من الدراسات اهتمت بجوانب الاعتماد المتبادل لعلاقات الأمن وكانت هذه المقاربة هامة لأنها عرضت بديلا لنموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية.[1]

يميز **بوزان**، بين التهديدات العسكرية (الاستيلاء على أراضي إقليم دولة ما، الغزو، الاحتلال، تغيير الحكومات، التلاعب بالسياسات...)، والتهديدات الاقتصادية (القيود المفروضة على الواردات، التلاعب بالأسعار،التخلف عن سداد الديون و اضطرابات سعر صرف العملة ، وغير ذلك من التهديدات التي تهدد الاستقرار الداخلي)، والتهديدات البيئية (التي تمس المحيط الحيوي للدول) إلا أنها تهديدات لا يمكن فهمها إلا في إطار ما ترسمه "إستراتيجية الأمن القومي" للدول، والتي تتعامل مع تهديدات محددة، ليس فقط بمعرفة أسبابها ومصادرها، وإنما للحد منها أو القضاء عليها عن طريق الفعل السياسي.[2]

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية و الإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية اللا يقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحيق الأمن. وفي سياق تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركزت المقاربات الأمنية الحديثة على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن في بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة بما فيها التهديدات الاقتصادية والبيئية. فـ"التهديد" في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2] Hans Günter Brauch, Op.cit

الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر[1].

بشكل عام، يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن على النحو التالي[2]:

1. **طبيعة التهديد**: ويقصد به نوعه وأبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو الجغرافية أو البيئية.
2. **بنية التهديد:** وتتراوح بين النظرة التقليدية "البحتة" للتهديد على أنه ذو بنية تماثلية (عسكري) بالأساس*، و المقاربات الحديثة التي تنظر للتهديدات الأمنية على أنها ذات بنية لا تماثلية، تتأتى عموما من استخدام "الدولة" لوسائل عسكرية على درجة عالية من التطور ضد جماعات متطرفة أو حركات تمرد تحارب ضدها، تفتقر للحيز الجغرافي والكيان السياسي والقانوني، كما أن اغلب هذه التهديدات هي ذات طبيعة عابرة للقارات /فوق قومية.[3]
3. **مكان التهديد:** اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.
4. **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت- مستمر)، وهل هو ثابت أو متغير.
5. **درجة التهديد:** قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية للحد من تأثيره

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص ص 29-30.

* يعرف **كلاوزوفيتش** (Clauseuwitz) الحرب بأنها " امتداد للسياسة بوسائل أخرى بين فواعل دولية من نفس الطبيعة "دول قومية"، وهو ما يشير إلى أن الدولة هي مصدر التهديد الوحيد الموجه نحو دولة/ دول أخرى من نفس البنية.

[3] Steven Lambakis and others, « Understanding "Asymmetric" Threats to the United States », http://missilethreat.com/wp-content/uploads/2012/11/20021000-NIPP-asymmetricthreats.pdf

6. **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره.

المبحث الثاني :مفهوم الأمن من منظور المقاربات الوضعية/ التفسيرية

تندرج كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، ضمن مقاربات المنظور التفسيري/ الوضعي، حيث تنطلق في تفسيرها لمختلف ظواهر العلاقات الدولية، وعلى رأسها "الأمن"، من منطلق مادي "حتمي" يأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، بمعنى أنها موجودة ضمن الواقع الدولي، وما على النظرية إلا تفسيرها، وهو متغير حاسم يفصل المقاربات التقليدية/ التفسيرية، عن مقاربات الجيل الجديد التكوينية، يقوم على "النظر لظواهر العلاقات الدولية كمعطى مسبق وليس مبنى". وعليه، سندرس في هذا الإطار أهم نظريتين ضمن هذا المنظور وهما: الواقعية والليبرالية بمختلف اتجاهاتهما ومقاربة كليهما لمفهوم الأمن.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية لمفهوم الأمن

يعتبر الاتجاه الواقعي من المنظورات التي خصصت حيزا هاما من دراساتها للعلاقات الدولية لوضع تصور متكامل لفهم الأمن، قائم بالأساس على بناء تصور فوضوي للعلاقات بين الدول يرتكز على غياب سلطة مركزية عليا تنظم السياسة الدولية[1]، ويرى **جون هال** (Jhon Hall) أن الواقعية أكثر المنظورات قوة وأناقة للسلم والحرب في عالم يتميز بالفوضوية[2].

تزامن صعود النظرية الواقعية للأمن مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية، وهو ما أدى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية، حيث تحظى مسلماتها بـ "انطباع مرجعي مقبول" لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع

[1] Elke Krahmann," Security : Collective Good or Commodity? ",**European Journal Of International Relations**, September 2008 vol. 14 no. P 381.

[2] دلال غسان الخيري، النظريات السياسية، الأردن، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 154.

الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة، كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية منه في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة "العقلانية".

بالنسبة للواقعية للكلاسيكية، فإن منطلق تعامل الدول مع بعضها البعض، مصلحي بحت، وبما أن هذه المصالح غالبا ما تشهد تضاربا، فإن ذلك يؤدي إلى انطباع السياسة الدولية بحالة من الصراع والحرب، وفي إطار هذا الوضع تعتبر القوة (العسكرية بالأخص) معيارا مهما لحسم نتيجة الصراع الدولي والتأثير على سلوك الآخرين، وبالتالي تحقيق سلامة الدولة من التهديدات الخارجية (الأمن الوطني).

ويفصل الواقعيون بين عناصر القوة التي تتراوح بين "العسكرية" و"غير العسكرية"، إلا أن قولهم بـ"لا عسكرية" بعض عناصر القوة ينطلق أيضا من التصنيف المادي لها، إذ تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى، كالنمو الديمغرافي، مستوى التطور التقني، المقدرات الطبيعية والعوامل الجغرافية، طبيعة نظام الحكم والقيادة السياسية والإيديولوجية[1].

ينم تصنيف معايير القوة حسب الواقعيين، عن التزام يتم التسويق له "واقعيا" لتحقيق فكرة "الأمن الوطني"، وهو التزام يأخذ أبعادا تاريخية/جدلية بين كتاب أمثال **هوبز** (Hobbes) و**ميكيافيللي** (Machiavelli) و**روسو** (Russeau)، حاولوا عبرها تحجيم المضمون الصلب لسيادة الدولة في ظل نظام دولي ينطبع بالتنافس والصراع لدرجة يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم (Perpitual Peace)، وكبديل لتخفيف حدة الصراعية وضمان وجود الدولة واستمراريتها في النسق الدولي، ما على هذه الأخيرة إلا تحقيق التوازن مع القوى الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهو

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985،ص 59.

ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال **ادوارد هاليث كار**(E.H. Carr) **وهانس مورغانتو** (Hans Morganthau)[1].

تقدم الواقعية مفهوما للأمن مستمدا من تصوراتها للواقع الدولي بشكل عام، إلى درجة ذهاب البعض لاعتبار مسلماتها قاعدية في التحليل أمثال **جون جاك روش** (J.J.roche) و **شارل فليب دافيد** (Ch. Ph. David)، حيث تتقاطع أهم افتراضات الواقعيين مع نزوع الدارسين منذ اتفاقية " **وستفاليا**" (West Phalia) عام 1648 إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، حيث كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة أعلى منها، وكان ذلك يعني النظر إلى "الأمن" على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول[2].

على هذا الأساس يمكن إجمال أهم المسلمات الواقعية في تحديد مفهوم الأمن في[3]:

- الدولة فاعل وحدوي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها، وبذلك تعتبر هي المصدر الوحيد للأمن (مرجعية الأمن).
- النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية و مشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- الشك أو التوجس (Incertitude) في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر "عنصرا ثابتا" (Constant Element) ، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة، لأن كل دولة

[1] المرجع نفسه، 415.

[2] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

[3] Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Securité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90.

تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة، وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" (Self help) يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.

- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات - خاصة العسكرية- لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البينة التي تحدد سلوك الدول.

ينظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقا من القوة، ويذهبون أبعد من ذلك عندما يختزلونه في المجال العسكري حصرا، وهي مقاربة سيطرت على تحليل المهتمين بحقل الدراسات الأمنية، خاصة خلال الحرب الباردة، ويقرون أنه كلما كانت الدولة قوية "عسكريا" كلما كانت أكثر أمنا على الأرجح، بغض النظر عن اعتراف الواقعيون أنفسهم بتعدد مستويات القوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية[1]. بهذا المنطلق الواقعي في تحليل القوة، فإن التفكير في الأمن لا يتم إلا بالاعتماد على الدولة ذات السيادة كوحدة مرجعية له، وبالتالي للنظام الدولي ككل، باعتباره قائما على التفاعل بين وحدات مركزية/ وحيدة هي "الدولة القومية" مشكلا في الوقت ذاته بنية هشة للنسق الدولي تتسم بال "الفوضوية".

بناء على ذلك، يرادف مفهوم "فوضوية النظام الدولي" في التصور الواقعي، حالة الحرب، وذلك في ظل غياب حكومة مركزية يمكن لها أن تضمن الأمن الدولي، وهو مبرر حاسم لبروز إشكالية مع مطلع الخمسينيات، وهي واحدة من الإضافات الواقعية الجوهرية والأصيلة إلى حقل الدراسات الأمنية، كنتيجة للمسلمة الواقعية حول حالة الفوضى **الهوبزية** المرادفة لـ "حرب الكل ضد الكل"

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 15.

(All Against All)[1]. حيث يرى **هرز** أن أي دولة لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد، فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة التي تجنبها هجوم عدو محتمل أو تأثير قوة/ نفوذ الآخرين. ولكن هذا – وفي حالة اللا يقين التي تطبع العلاقات بين الدول- يجعل الطرف الأخر يشعر بمزيد من اللا أمن وأقل طمأنينة مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وهو ما يجعل الصراع من أجل القوة هو الحالة الطبيعية التي تطبع توجهات الدول فيما بينها، ومن هنا تأتي الحلقة المفرغة للأمن والقوة. بمعنى أن كل دولة تسعى لتحسين قدراتها العسكرية تحسبا لأي عدوان مسلح من دول أخرى، تثير بنزوعها نحو التسلح – هي الأخرى- مخاوف الطرف هذه الدول التي ترى في ذلك النزوع، تهديدات ضدها لأنه يستحيل التأكد من النوايا والمقاصد الحقيقية لهذه الدولة التي قررت تحسين قدراتها؛ ومن هذا التفاعل الاستراتيجي تنشأ يسميها **هرز** بـ "المعضلة الأمنية"[2].

بارتكاز الواقعيين في تحليلهم للأمن على متغير القوة (Power)، يطرح هذا المفهوم اشكالية الزاوية التي يجب النظر إليها للتعريف، سواء نظر إليها كوسيلة أو كغاية، بمعنى كدافع لسلوك الدول أو كنتاج له، أو الاثنين معا كما يرى **مورغانتو**، الذي يعتبر أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما[3].

كما يؤكد على ضرورة النظر للقوة في السياسة الدولية من ثلاث زوايا[4]:

- القوة كسبب (Power as a cause) أي أنها الدافع لسلوك معين.
- القوة كهدف (Power as an outcome) أي أنها نتاج لسلوكات الدول.

---

[1] Amélie Blom et Frédéric Charillon, Théories et Concepts des relations internationales, France, Paris, Hachette, 2001, p13.

[2] Jhon H. Herz, " The Security Dilemma in International Relations: Background and Present Problems ", **International Relations**, London, SAGE Publications, Vol 17, December 2003, pp 411-416.

[3] Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

[4] عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2004 – 2005،المرجع نفسه، ص 116.

- القوة كوسيلة (Power as an instrument) أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة.

ويؤكد **فريديريك شومان** (Frederick G.Shuman) دراسة له صادرة عام 1933، أنه في ظل حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي، والتي ترادف افتقاد النظام لحكومة عالمية، ما على الدولة إلى توظيف قوتها الذاتية لضمان أمنها، دون إهمال نظرة الشك والريبة تجاه قوة الدول المجاورة[1].

ويذهب **ارنولد ولفارز** أبعد من ذلك حين يرى بأن القوة هي "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخلط الواضح بين القوة (Capacity or Strenth) والتأثير أو النفوذ (Influence)، حيث أن التمييز بينهما يكون انطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد و الإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[2].

وتذهب العديد من الكتابات الأكاديمية الواقعية إلى ربط القوة بالدولة كفاعل وحدوي ومركزي، من خلال تضمينها بعدا مهما باعتبارها "خاصية" تميز الدولة (Attribut of State)، بمعنى أنها معطى تمتلكه الدول أو تسعى عبره للحصول على الأمن، كما يقدمون قائمة لمكونات "القوة الوطنية" (National Power)، التي تؤهل الدولة لأن تكون قوة كبرى (Great Power) أو قوة متوسطة (Middle Power)، أو كقوة عظمى (Super Power). وتحدد هذه القائمة بشكل عام أنواع عدة "لميزات" قد تمتلكها الدولة لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبتها الحقيقية على سلم القوة العالمية.[3] وبالتالي فإن القوة حسب الواقعيين تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الأسمى ضمن مفهوم

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 61.

[2] عبد الناصر جندلي، ص 115.

[3] Paul Viotti et Mark V. Kauppi, Op.cit, p 88.

ضيق للأمن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية باعتبارها . فاعلا مركزيا . إن لم يكن وحيدا في السياسة الدولية، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة (وهو البقاء والاستمرارية). غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية حماية/دفاع، جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية وبالتالي تم التعامل معه كموضوع "امبريقي" أكثر منه كمفهوم[1].

الامبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن . بإهمال بعده الانطولوجي . تظهر من خلال "الحكم الانتقادي" الذي وجهه **ريمون آرون** (Raymond Aron) للواقعية الكلاسيكية في كتابه "السلام والحرب بين الأمم" على أنها علم تطبيقي (Praxeology)، وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ "هدفي" يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطاب التنافسية للقوة[2].

إن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن تكمن في أن:

- **الواقعية التقليدية**: تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء في سياق فوضوي بحت ولا مجال للفاعلين من "غير الدولة" ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان، ويشكل **هانس مورغانتو** المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة.
- **الواقعية البنيوية**: تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توع بها القدرات . خاصة العسكرية . بين القوى الكبرى، وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو اللاأمن (Insecurity)

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 19.

[2] Jean Jacque Roche, Théories des Relations Internationales, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, P 32.

المعمم بين الدول، وسلوك الدول في هذه الحالة يحكمه إما انتماؤها أو احتجاجها، بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز روادها **كينيث والتز** (Kenneth N. Waltz).

- **الواقعية الدفاعية**: يرون بأن الاهتمام الرئيسي للأمن هو "ظاهرة الحرب"، وانطلاقا من ذلك يمكن تعريف الدراسات الأمنية على أنها دراسة للتهديد، ولاستعمال ومراقبة القوة العسكرية. ويرى **وولتز** باعتباره أبرز روادها، بأنه لا مصلحة للصراع العسكري بهدف التوسع، نظرا لارتفاع التكاليف مقابل الفوائد المترتبة عنه[1]. وعليه حسب الواقعيين الدفاعيين، فإن هدف تعظيم القوة (Maximization of Power) لا يعتبر أولوية بالنسبة للدولة، بقدر أهمية الحفاظ على مكانتها الدولية، وبذلك يقدم الدفاعيون وصفة معتدلة للبحث عن الأمن، بعيدا عن سعي الدول للتوسع على الصعيد الدولي.
- **الواقعية الهجومية**: من أبرز روادها **جون ميرشايمر** (Jhon Mearsheimer)، الذي يرى بلا محدودية البحث عن الأمن والقوة باعتباره الهدف الأسمى للدولية، لأن ثبات القوى يعد معطى نادر في السياسة العالمية، ولكي تبقى الدولة مهيمنة، لابد من استغلال المحفزات التي يقدمها الصراع الدولي للبحث عن فرص تحصيل القوة وتعظيم المكاسب، والأخذ بالتموقع العقلاني للدولة في سلم القوة دوليا، أين تفوق المنافع حجم التكاليف[2]. وهو جوهر المفهوم الواقعي للعقلانية (Rationalism).
- **الواقعيون الجدد**: يلاحظ نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يرون بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللا أمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل طرف، وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي أنه أقل حدة لما يكون

[1] - Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, USA, California, University of Southern California. August 2010, p. 22.
[2] Jonathan Kirshner, " The Tragedy of Offensive Realism: Classical Realism and the Rise of China ", **European Journal of International Relations**, UK, sagepub, 2010, p 60.

التنافس بين الدول تفسره آليات "الأمن التعاوني"، هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، وعرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيون الجدد التعاونيون ومن أبرزهم **شارلز قلايزر** (Ch. Glaser).

- **الاثنو واقعيين (الواقعية الاثنية):** ظهر هذا الاتجاه مع بداية التسعينيات، ينقلون مفاهيم البقاء في سياق فوضوي، والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، مستخدمين في ذلك مقاربة "المعضلة الأمنية داخل الدولة" (Intrastate Security Dilemma)، حيث صدرت مقالة لـ **باري بوسن** (Barry Posen) سنة 1993 بعنوان "المعضلة الأمنية والنزاع العرقي" (The Security Dilemma and Ethnic Conflict)، حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية في سياقها المعتاد بين- الدول (Interstate) على نشوب النزاع الإثني في **يوغسلافيا** السابقة 1991. تعتمد مقاربة **بوسن** (Barry Posen) على ما يسميه "الفوضى الناشئة" (Emerging Anarchy)، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول متعددة الإثنيات في الانهيار، فتجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدى، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي[1]. ومن أبرز روادها: **باري بوسن وكوفمان (** Kaufman) .

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية لمفهوم الأمن

رغم القبول المرجعي الذي تحظى به المدرسة الواقعية باتجاهاتها المختلفة في تفسيرها للأمن، إلا أنه مع بداية السبعينيات بدأت الدراسات الأمنية الواقعية في التراجع، تاركة المجال أمام صعود الأدبيات السلمية التي تشير إلى عودة المثالية الكلاسيكية والتي لاقت رواجا كبيرا في الأوساط

[1] Jiaxing Xu, « The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence:An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power », **Res Publica - Journal of Undergraduate Research,** Vol 17, Issue 1, 2012, pp 68- 69.

الأكاديمية، حيث انتشرت الدراسات والمساهمات الفكرية التي تعبر عن هذا التوجه الجديد في أعمال **ريتشارد فولك** (R. Falk 1975)، **شارلز بيتز** (CH. Beitz1979)، **جوهانسون** (Johansen-1983)، **تومبسون** (Thomson1982)، **وغالتونغ** (Galtung 1984)، وكذا الكتاب المعياريين (Normatives) الذين تطرقوا إلى قضايا نزع السلاح وقوانين الحرب وحقوق الإنسان وصنع وحفظ السلم وإعادة تشكيل الأمم المتحدة وقضايا البيئة[1].

تعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات المسلحة والحروب هي الاستثناء[2]، وقد كان لها تأثير بارز على الدراسات الأمنية، حيث أنه وعلى الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبرالية، إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه **ستيفن والت** (Stefan Walt) بعائلة الليبراليات.

تقدم الليبيرالية مقاربة للأمن مستمدة من أهم افتراضاتها كـ "**عائلة**"، كما تحاول تقديم نفسها كبديل صاعد أمام تراجع التفسير الواقعي، حيث تضع جميع النظريات الليبرالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في قلب السياسة العالمية، كما أنها تتشارك ثلاث افتراضات أساسية توصف بالأساس الصلب (Hard core) للعائلة الليبرالية وهي[3]:

1/ **<u>الفاعلون الأساسيون في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تتفاعل في شكل منظم لتعزيز مصالحها</u>**: وهو افتراض مركزي لدى الليبراليين يعرف بـ "الفاعلين دون الدولة"(Intra-state Actors)، حيث ينظرون للسياسة بشكل عام، من أسفل إلى أعلى، أين

[1] Stanley Kober," Idealpolitik", **<u>Foreign Policy</u>**, No. 79, Summer, 1990, pp 8- 16.

[2] جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص 54.

[3] Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory: A Social Scientific Assessment ", **<u>Paper No. 01-02</u>**, USA, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, april 2001, p 4.

تأخذ مطالب الأفراد والجماعات المجتمعية (البيروقراطيات، جماعات المصالح...) أولوية في التحليل قبل سلوك الدولة. فالأفراد والجماعات هي التي تحدد طبيعة المصالح الإيديولوجية التي تعمل على تحقيقها عبر التفاعل السياسي والعمل الجماعي، وكنتاج لهذا التفاعل والصراع يولد النظام السياسي. كما أن التعارض الحاصل بين مختلف المطالب المجتمعية على مستوى "دون- الدولة" (محلي/ داخلي)، ينتج عنه نوع من الإكراه الممارس من طرف النظام السياسي(الدولة)، ويرجع بالأساس إلى ثلاثة عوامل اجتماعية هي: المطالب المتناقضة على أساس المعتقدات الراسخة، ندرة شديدة في المواد والسلع، وعدم المساواة في النفوذ الاجتماعي. وتحيل هذا العوامل الثلاثة إلى ثلاث تفرعات نظرية ضمن المدرسة الليبرالية هي: "الليبرالية الايديولوجية"، الليبرالية التجارية" و"الليبرالية الجمهورية"[1].

2/ **الدول (والمؤسسات السياسية الأخرى) ماهي إلا مجموعة فرعية من المجتمع المحلي، يسعى المسؤولون العقلانيون إلى تحقيقها من خلال السياسة العالمية:** وهو ما يشكل تحديا للافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة **فاعلا عقلانيا** (Rational Actor)، فبالنسبة لليبراليين تشكل المؤسسات التمثيلية حزاما رابطا" (Transmission Belt) يمكن من خلاله تجميع القوة الاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع المدني، ودمجها في المجال السياسي، وبالتالي ترجمتها إلى سياسة الدولة. فالدولة في المفهوم الليبرالي ليست فاعلا، وإنما مؤسسة تخضع باستمرار للبناء وإعادة البناء من قبل مختلف فئات الفاعلين المجتمعيين، الذين يحظون بنفس التأثير على سياسة الدولة، لا على هيكلها[2]. فالنظرة المجزأة للدولة تترك الانطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية تؤدي دوما إلى اتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك (Mis-Perception) أو السياسة

[1] Ibid, p5.
[2] Idem ; pp 5-6.

البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار، وبالتالي احتمال اتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة.[1]

3/ **الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع**، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات مهمة أيضا.[2]

تاريخيا؛ تأثر الفكر الليبرالي بكتابات العديد من الفلاسفة الليبراليين أمثال: **ريتشارد كوبدن** (Richard Cobden)، **جون ستيراورت ميل** (John Stuart Mill)، **جون ماينار كينز** (John Maynard Keynes.)، **جيسيبي مازيني** (Giuseppe Mazzini) **وجون هوبسون** (John Hobson)[3]. ويعتبر كل من **جون لوك** (J.Lock) **وايمانويل كانط** (E.Kant) و **آدم سميث** (A.Smith)*، أبرز المساهمين في بلورة الفكر الليبرالي، حيث يرى **لوك** أن إنشاء دولة القانون الليبرالي يشكل بديلا قطعيا لحالة الطبيعة التي يقول بها الواقعيون، على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي (The Moral Law) وجد قبل السياسة كمعطى الهي، وقد استعملت ليبرالية **لوك** للدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة[4]. ويوجه **كانط** انتقادا تفكيكيا لحالة الطبيعة لدى الواقعيين باعتبارها البيئة المناسبة للصراعات و عدم الاستقرار واللا عدالة، وهو انتقاد يتقاطع مع رؤية الواقعيين للفوضى بأنها سبب الحروب، ولكنه يختلف معهم في إمكانية التغلب عليها عن طريق القوة العسكرية، ويقدم هو الآخر بديلا يحد من النزعة العدوانية للبشر - وبالتالي اللا أمن-

---

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] Andrew Moravcsik, Op.Cit, pp 2-3.

* يمثل كل من **جون لوك وكانط** و **آدم سميث** الأقطاب الفكرية الثلاثة التي استمد منها الليبراليون خلفيتهم النظرية، انطلاقا من الكتابات التي وقعوها ولعل أبرزها: **جون لوك** 1632-1704: "أطروحتان حول الحكم الصادر عام 1688"، **ايمانويل كانط** 1724-1804 "السلام الدائم" عام 1795، **آدم سميث** 1763-1790 "ثروة الأمم.

[4] Andrew Moravcsik, Op.Cit, P 26.

يتمثل في التعاون والتبادل التجاري[1]، وهو المنطلق الذي اعتمده الليبراليون لتشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كآلية لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل أبعد من ذلك حين يرى بأنه من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول عن طريق تطوير التجارة والديمقراطية والمؤسسات الدولية. في حين يمثل **آدم سميث** فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، حيث قدم آدم سميث نظرية راسخة حول الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية للتجارة الحرة والحمائية[2].

يقدم الليبراليون مفهوما للأمن قائما على إمكانية تحقيق نوع من التنظيم داخل المجتمع الدولي القائم على الفوضى، على أن يكون أساس هذا التنظيم هو التعاون كبديل للصدام بين الأمم، وهو ما شكل دافعا كبيرا للمدرسة الليبرالية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، لإدخال مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependance) إلى أجندة العلاقات الدولية، كمفهوم يؤكد ضرورة الانتقال من **برادايم** ما بين الدول (Inter-state)، إلى نظام عابر للأوطان (Transnational system)، على اعتبار أن تمسك الدولة بالنظرة الضيقة/ الصلبة للسيادة لم يعد مبررا في عالم تحكمه المصالح الاقتصادية المتشابكة بين الدول، هو ما يعبر عنه الليبراليون بـ **شبكة العنكبوت** (CobWeb)، والتي سيعبر عنها فيما بعد بـ **العولمة**، وهو النموذج الذي جاء ليعوض نموذج " **كرات البليار**" الواقعي (Billiard ball Model) الذي يقول به الواقعيون الجدد[3].

انطلاقا من ذلك، يمكن اعتبار أن أساس التصور الليبرالي للأمن موسع، قبل النظريات البنائية، ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا في إقامة

[1] Juanita Elias and Peter Sutch, International Relations – The Basics –,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007, P 68.
[2] Andrew Moravcsik, Op. Cit, p 22.
[3] Charles P. David et Jean Jacques Roche,Op ; Cit, P 97.

السلام من المتغير العسكري[1]، وهو توسيع قائم على أساس "فوق قومي" (Supera- National)، حيث أن التعامل/ التبادل الاقتصادي بين الدول سيخلق شبكة "عنكبوتية" من المصالح المعقدة وبأقل تكلفة، وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى أين تلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيع هو "العقلانية. ويمكن التفصيل أكثر في إسهامات المدرسة الليبرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسين:

الفرع الأول: الليبيرالية البنيوية (Structural Liberalism)*:

تعرف أيضا بأطروحة **السلام الديمقراطي** التي يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها البعض، حيث تشكل الديمقراطية مصرا رئيسيا للسلام، إذ يرى **روبرت كوفمان** (Robert Kaufman) أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يعزى إلى غياب الديمقراطية[2]، ويرتكز الافتراض الأساسي لهذه المقاربة في "أن الدول الديمقراطية **نادرا** ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب ما دول أخرى"[3].

يقف مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه ضمن متلازمة: كلما "تدمقرطت" (Democratisation) الدول كلما صار النظام الدولي سلميا، على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها، ومن هنا فانتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات ويحفز على التسوية السلمية لها بفضل سيادة ثقافة الليبرالية للتوافق أو الحل الوسط. وهو ما يؤكده كل من **مايكل دويل** (Michel

[1] Ibid, P 96.

* تأثر أصحاب هذا الاتجاه بكتابات **ايمانويل كانط**، والذي حاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل: بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك **هوغو غروتيوس** (Hogo Grotius). وقد دعا **كانط** في المادة التعريفية الثالثة من كتابه "مشروع السلام" بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

[2] Robert G. Kaufman, In defense of bush doctrine, United State of America, University Press of Kentucky, 2007, p 32.

[3] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 256.

Doyel) و **بروس روست** (Bruce Russet)، من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول، وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية وتكون الصفة التعاونية سمتها البارزة.

ويظهر تشبع **دويل** بكتابات **كانط** عبر إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها الأخير حول الأمن الدولي في كتابه "السلام الدائم" (Perpitual Peace) وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري؛ الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية. وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية[1].

أما **روست** فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وهنا يرى أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية "الواقعية الفجة" لحرب الجميع ضد الجميع (All Against All) والتي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعايير ومؤسساتها الداخلية[2]. وبالتالي فإن رواد هذا الاتجاه بشكل عام، يقولو بضرورة اعتناق الدول الديمقراطية ضوابط التوفيق التي تمنع استخدام القوة بين أطراف تؤمن بنفس المباديء.

الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية (Institutional Liberalism):

تعرف أيضا بالليبرالية الجديدة (Neo- Liberalism)، وهو اتجاه ضمن "عائلة الليبراليات"، تم تطويره في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، من طرف منظري البرادايم التعددي أمثال **روبرت**

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 428 – 430.

[2] المرجع نفسه، ص 129.

كوهين وجوزيف ناي، في إطار النظرية المؤسساتية الدولية، التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية.

ينزع الليبراليون المؤسساتيون إلى " مأسسة الأمن"، على اعتبار أنها عملية تزيد من مزايا التعاون بين الدول، وبالتالي تخفيض المخاطر والغش، وتقوم بتنشئة أو "جتمعة"* (Socialisation) الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة، وعليه فإن استقلالية الدولة قلت بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات، وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن[1].

وقد تعزز هذا الطرح خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية، كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنضمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية، عكس ما كان متوقعا مع نهاية الحرب الباردة بزوال مثل هذه المؤسسات لزوال سبب وجودها. كما استطاع مقترب الليبرالية المؤسساتية "أمنيا" إقناع العديد من صناع القرار الأمريكيين بحجيته لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي وعلى رأسهم الرئيس **بيل كلينتون** (Bill Clinton) بعد انهيار المعسكر الاشتراكي[2].

إذن، تقدم الليبرالية المؤسساتية مفهوما للأمن، قائما على دور المؤسسات في تعزيز الأمن، خارجيا كان أم داخلي، وهو دور قد لا يؤدي إلى منع الحروب بشكل كلي، إلا أن المؤسسات الدولية

* يمكن التمثيل لمصطلح "جتمعة" بمنظمة التجارة العالمية WTO حيث تبنت مجموعة من القواعد التي ستقوم بجتمعة الدول للتوفيق بينها قبل العمل على تنفيذها.

[1] Juanita Elias and Peter Sutch, Op.cit, P 74.
[2] Charles P. David et Jean Jacques Roch, Op.cit, P 97.

بإمكانها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ أحيانا من المكاسب اللا متكافئة الناتجة عن التعاون الذي يروج له الليبراليون بشكل عام.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية/ النقدية

نتيجة للقصور الذي طبع اتجاهات المنظور التفسيري/ الوضعي في الإلمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، وعلى رأسها مفهوم الأمن، ظهرت اتجاهات ومقاربات حديثة تولي اهتماما بالغا لفكرة "**البناء الاجتماعي**" (Social Construction) الذي شكل تحديا للمدرستين الواقعية والليبرالية، وهو مدخل يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، كما يحيط بمتغيرات جديدة أهملتها المقاربات الوضعية بالتحليل، مثل قضايا الهويات والمصالح والمعايير في محاولة للإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرة عامة في العلاقات الدولية. هذا المدخل يطلق عليه وصف "المقاربات ما بعد الوضعية/ النقدية" كمجموعة تصورات بديلة للسياسة العالمية، تتبنى مواقف ابستيمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية/الوضعية في إطار ما يعرف المحاورة الرابعة للتنظير في العلاقات الدولية "الوضعية/ التفسيرية في مواجهة ما بعد الوضعية/ النقدية".

المطلب الأول: المقاربة البنائية لمفهوم الأمن

تزامن ظهور المقاربة البنائية مع نهاية الحرب الباردة، والركود التنظيري الذي شهده حقل العلاقات الدولية، ما منحها قوة تبريرية شكلت دافعا لوسم النظريات السابقة- وعلى رأسها الواقعية والليبرالية- بالفشل، لإهمالها الجوانب المعيارية في التحليل، وتركيزها على الجوانب المادية، حيث يعزو البنائيون عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية، أما المقترب البنائي حسبهم، هو البديل الأمثل لمراجعة التفسير المادي لمختلف ظواهر العلاقات الدولية، وعلى رأسها مفهوم الأمن، ليس كمعطى مسبق، وإنما مبنى اجتماعيا.

ولكن ذلك لا يعني بأن المقاربة البنائية تتشارك بعض الافتراضات مع النظريات الوضعية خاصة الواقعية منها[1]:

- الفوضى هي السمة الأساسية للنسق الدولي عموما.
- الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل.
- البقاء هو الهدف الأسمى للدول.
- سلوك الدول هو سلوك عقلاني.
- محددات سلوك الدول هي الغش وانعدام الثقة.

تعود جذور البنائية إلى كتاب **نيكولاس أونوف** (Nicholas Onuf) "عالم من صنعنا" (World of our making) الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية (Constructivism)، منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية **والتز** الجديدة، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل **الكسندر وانت** (AlexenderWendt) "الملقب بأبي البنائية" عام 1992 في إطار النظرية النقدية الاجتماعية، كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية، ومنطلق **وانت** في ذلك أنه لا يطرح نظرية (Theory) وإنما مقاربة (Approache) تقوم على أربعة افتراضات أساسية[2]:

1. رغم إقرار البنائيين بـ" أساسية" الدول كوحدات للتحليل، إلا أن نظرتهم لهذه الأخيرة نابعة من تركيزهم على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل الدول في علاقاتها البينية، وكذا بدور الفواعل "غير الدولة"، في موقف مغاير للنظريات الوضعية.
2. بنية النظام الدولي "**اجتماعية**" إرادية، تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، كما أنها تؤثر في هوية ومصلحة الفاعلين.

[1] Price Richard and Reus Smith, "Critical international theory and constructivism" ,**European Journal of International Relations**, uk, London, Sage publications,Volume4,Number3,September,P264.
[2] Paul R. Viotti, Internationala Relations Theory, UK, London, Pearson, 5 th Ed, 2012, p 278.

3. النظرة للنظام الدولي على أنه "فوضوي" غير نهائية، وإنما هي عملية بناء دائمة ومستمرة، ناتجة عن التفاعل الحاصل بين الفاعلين (دولة +فواعل أخرى) والبناء ذاته، وهو ما يلغي فكرة الأخذ بالواقع الدولي كما هو (معطى مسبق)، وسينيحب ذلك على رؤية البنائيين للعديد من المفاهيم من منظور البناء الاجتماعي؛ مثل المصلحة الوطنية، الهوية والأمن الوطني، بعيدا عن تفسيرات المقاربات الوضعية.
4. تنفرد البنائية مقارنة بالواقعية والليبرالية بأنها تجمع بين **معرفية/وضعية**، حيث أن الواقع الاجتماعي حسب البنائيين، موجود ويمكن للباحث دراسته (ابستومولوجيا) وانطولوجيا **ما بعد وضعيا**، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي - معطى مسبقا- ولا هو ذاتي تابع لخطابات الشرعنة، ولكن تتداخل فيه "التذاتيات" وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين وهو التركيب الذي تسميه البنائية بـ "التذاتانية" (Intersubjectivity)؛ وبذلك فهم يرفضون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدا عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثر علكما يرفضون التفسير الموضوعي للوضعيين (فصل الذات عن الموضوع).

للتوضيح أكثر، يمكن أن نقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المنظورات المشكلة للاتجاه التفسيري، "فالبرادايم البنائي" مثلا يختلف عن "البرادايم الواقعي" من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين[1].

[1] عمار حجار، مرجع سابق، ص 41.

غالبا ما ينظر إلى البنائية على أنها جسر رابط (Bridge Gap) بين الاتجاهات الوضعية/ التفسيرية، والنظريات ما بعد الوضعية/ التكوينية على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبرالية[1].

تقدم البنائية رؤية للعديد من المفاهيم في العلاقات الدولية ذات الصلة الوثيقة ببناء مفهوم الأمن الوطني مثل: القوة، الفوضى، المصلحة الوطنية والهوية؛ فبالنسبة لـ **"القوة"** (Power)لا يعرفها البنائيون كما الواقعيون (انطلاقا من عدة معايير مادية)، وإنما على أساس أنها بناء اجتماعي يتحدد أثره ومعناه من خلال التفاعل الحاصل بين الوحدات الفاعلة والبناء الذي يحتوي هذا التفاعل، وعلى هذا الأساس يرون بأن مفهوما مثل "**توازن القوى**" (Balance of Power) لا يصبح قانونا كما يعتقد الواقعيون، بل هو قاعدة تقبلها الدول نتيجة لاستخدامه المتكرر على مر الزمن من قبل الدول والوحدات الأخرى، فيصبح بمثابة عرف يبدو كالقانون الملزم في العلاقات الدولية.

أما **الفوضى** (Anarchy)، فتعد من الإسهامات الأساسية للبنائية، حيث يرى **الكسندر وانت** في مقاله الصادر عام 1992 والموسوم بـ : "الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة، القوة" (Anarchy is what states make of it: The social construction power politics) بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها.[2]

ويرى **وانت** أن **"المصلحة الوطنية"** (National Interst)، ليست محددة بشكل موضوعي "بنائيا"، إنما قابل للتشكل والتكوين مع مرور الزمن، وعبر العلاقات الاجتماعية للفاعل، ويربطها البنائيون بـ "الهوية" إذ يرون بأن الأخيرة تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007، ص 322

[2] Juanita Elias and Peter Sutch, Op.Cit, P 186

الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية، وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد، صناع قرار هذه الوحدات السياسية، وهي كلها مؤشرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة[1].

انطلاقا من ذلك، يعتبر مفهوم **الهوية** (Identity) - الذي أهملته جميع النظريات الوضعية/ التفسيرية- "مركزيا" بالنسبة للمقترب البنائي، إذ يفترض أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دورا في العلاقات الدولية، يتصرف الفاعل وفقه، إذ على سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بـ "أوروبية" ألمانيا وأهمية التكامل الأوروبي هو ما دفعها إلى الانضمام ولعب دور فاعل في الاتحاد، وبالتالي تغيير سلوكها نحو أوروبا ككل. ويفسر اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لـ "نموذج كرة البليار" الواقعي، حيث يرفض البنائيون هذا التصور لأنه- حسبهم- فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات الدولية، والمهم بالنسبة لهم هو فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول (الكرات) لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي[2].

ويقول **وانت** أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية، وبما أنها أساس المصلحة الوطنية، فإنه ورغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن وإعادة الإنتاج، فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية- في إشارة إلى الواقعية والليبرالية - حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 223

[2] المرجع نفسه، ص 224.

فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول بها، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون.

وعليه، يفرق **وانت** بين ثلاثة أنواع/ تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يرى بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة **عداوة** فإن البنية الدولية تكون مشكلة لفوضى **هوبزية**، تتسم هذه الرؤية بأنها تنسجم و تتطابق مع الرؤية الواقعية الجديدة لبنية النظام الدولي التي ترى أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يجعل الدول تعيش في حالة عدم وضوح وخوف من تزايد قوة أي دولة أخرى؛ ولذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها الذاتية التي تقود إلى نظام" الاعتماد على الذات"، وهو ما يقود إلى نوع من سباق التسلح وسلسلة من الإجراءات المتتالية من السياسات التي تقود إلى صراع الكل ضد الكل. ولما تنظر إلى بعضها البعض نظرة **تنافس** تكون مشكلة الفوضى **لوكية** بحيث تنظر الدول إلى بعضها البعض من منطلق المنافسة دون أن تنفي حق الوجود، من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها. أما إذا نظرت إلى بعضها ك **أصدقاء** نكون بصدد فوضى **كانطية**، وفي ظل هذا النوع من الفوضى تتعاون الدول فيما بينها في إطار من التعاون، من أجل تحقيق المصلحة المشتركة[1]. ويرى **وانت** أن الثقافة **الهوبزية** المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة، باستثناء بعض الحالات الشاذة والظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة **اللوكية** بل وحتى **الكانطية** كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل: الجماعة الاورو- اطلسية، أين تحدد الثقافة **الكانطية** سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تتحرك دولة من هذه المجموعة فإنها لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط، بل وحتى مصالح الدول الصديقة والحليفة.[2] حيث تجسد بريطانيا أبرز نموذج لذلك التي تتحرك من منطلق الهوية الأطلسية حتى في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما نتج عنه خروج

[1] Amélie Blom et Frédéric Charillon, Op.cit, p13.
[2] Ibid, pp 13-14.

بريطانيا من الاتحاد في إطار ما يعرف بـ "Brexit"، بموجب الاستفتاء الذي تم اجراؤه في 23 جوان 2016.

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الأخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"[1]، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي. وبالنسبة لـ "**وانت** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به"[2].

أما بالنسبة لباحثين بنائيين آخرين على غرار **جون روجيه** (John Rogie)، **فريدريش كراتوشويل** (Fredirich Kratochwill) و **إيمانويل ادلر** (Emanuel Adler)، وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين (Corpus) النظرية تتعلق بمفهوم الأمن يركزون على المسلمات الثلاثة التالية[3]:

- ❖ أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن "بنى" وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" إلا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن" تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام **وستفاليا** على دمجها ضمن سلوكها.
- ❖ الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل و تغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة.
- ❖ يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن (Improvement) بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقترب البنائي يبعث على التفاؤل، لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى- كما يعتقد أغلب الواقعيين- يمكن لهذا التنافس أن يزول بتبني أفكار

[1] Charles P.David et Jean Jaques Roche, Op.Cit, P 104.
[2] Ibid, P 103
[3] Idem, pp 103

سلمية، كما حدث للاتحاد السوفياتي عندما لعبت أفكار **غورباتشوف** دورا هاما في إنهاء الحرب الباردة وبصورة سلمية دون اللجوء إلى خيار القوة السوفياتية كبديل عسكري.

لقد أعطت البنائية حيزا بحثيا/تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن إسهامات كل من **وانت** و**أنوف** باعتبارهما أعمدة المقترب البنائي، فإن ايمانويل **ايدلر** يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية، أما **بيتر كاتزنشتاين** (Peter Katzestein)، فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة عن الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية[1]. وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحضى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول إعطاءه دفعة جديدة بعيدا عن التصورات الحتمية والاقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها.

المطلب الثاني: مقاربة مابعد الحداثة لمفهوم الأمن

على الرغم من بلوغ "ما بعد الحداثة" (Post Modernism) (تعرف أيضا بالبنيوية الجديدة)، مرتبة "النظرية" ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصور جديد للسياسة العالمية لا تزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها الأولية لا تزال مرتكزة على تكثيف النقد الابستيمولوجي والمنهجي، لتحطيم أسس الفكر الإنساني المهيمن والذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري *الغربي*" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.

برزت العديد من المؤشرات، دفعت إلى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة التي جاءت كموقف نقدي، يرتكز " على مهاجمة ما يسمى بالنظريات "ما وراء السردية"[*] (Meta narratives

[1] Ibid, p104.

[*] يحصر **ستيفان كومينغ** (Stephen Commings) انطلاقا من افتراضات **ليوتار** النقدية، النظريات ما وراء النصوص السردية في "الماركسية، الهيجلية، نموذج العلم العقلاني، المسيحية (Christianism) والتأكيدات **الفرويدية** لهيمنة العقل الباطن".

Theory) القائمة على مجموعة خاصة من "ادعاءات المعرفة" المتعلقة بالعالم. وعليه يرى منظروا ما بعد الحداثة بأنه لا توجد معرفة موضوعية للعالم[1]. حيث يعرف **ليوتارد** ما بعد الحداثة بوصفها "عدم التصديق إزاء ما وراء النصوص السردية"، بمعنى أنها تنكر إمكانية وجود أسس لإثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما. ويمكن اجمال اهم هذه المؤشرات في[2]:

- أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية.
- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام.
- بروز الإحياء الديني (المسيحية ، الإسلام ، اليهودية)
- صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.

يعتبر كل من **فوكولت** (Foucault)، **دريدا** (Derrida) ، **بودريار** (Baudrillar)، **ليوتار**(Lyotard) و**لاكان** (Lacan) من أبرز المساهمين في بناء نظرية ما بعد الحداثة والتي ترجع أصولها الفكرية إلى مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا هيمنة الفلسفة الوجودية على فرنسا أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن ما ساهم في دخول النظرية عالم العلاقات الدولية هو ترجمة كتاب **جون فرونسوا ليوتار**؛ "الوضع ما بعد الحداثي" إلى الانجليزية عام 1984، وهي تمثل إحدى النظريات الهامة في الحوار الثالث (Third Debate)، كما يطلق عليها **رونالد بلايكر** صفة التحول الجميل (The Aechetic Turn)[3].

وقد أقر **ليوتار** جملة من الحقائق شكلت منطلقا لصعود المقترب ما بعد الحداثي كبديل نظري أهمها[4]:

---

[1] Chris Brown, Op.Cit, P 119

[2] قاسم حجاج ،العالمية والعولمة : نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية،الجزائر:جمعية التراث، 2003 ،ص143 .

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 319

[4] باسم علي الخريسان، العولمة والتحدي الثقافي، لبنان، بيروت، دار الفكر العربي، 2001 ، ص104 .

❖ سقوط النظريات الكبرى وعجزها عن قراءة الواقع الدولي، ما يعد أهم معالم المرحلة الراهنة من مراحل المعرفة الإنسانية.

اتسام الأنساق الفكرية التقليدية بالجمود، وعدم قدرتها على التفسير الكلي للمجتمع وكمثال على ذلك فإن الجمود الذي اتصفت به النظرية الماركسية أدى إلى غياب المرونة في المبادئ الجدلية لهذه النظرية، وهو ما يفسر ضعف افتراضاتها وزوالها بمجرد سقوط الإمبراطورية السوفيتية. وهو ما ينم عن التحدي الذي شكلته ما بعد الحداثة لحقل العلاقات الدولية، وفي مستوى جذوره الأكثر عمقا، وذلك بطرح تساؤل "ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟"، مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادات الاتجاهات النظريات الأخرى في إطار الاتجاه التفسيري[1].

تعد "ما بعد الحداثة" النظرية الما بعد وضعية بامتياز، لأنها تمثل مقتربا يقوم على طرح "تساؤلات" حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة، حيث يرى **فوكولت** بأن كل من المعرفة والقوة ينشئان بعضهما البعض وبشكل متبادل[2]، ويقول بأن: "المعرفة والقوة "ببساطة" وجهان لعملة واحدة، فمن الذي يقرر ما المعرفة، ومن الذي يعرف ما احتياجات أن تكون مُعرّفة"[3]. و على هذا الأساس فإن أنصار ما بعد الحداثة يريدون التطرق إلى: أي علاقات قوة تدعمها "الحقائق" وممارسات المعرفة؟، وهي النظرة التي استخدمها منظروا ما بعد الحداثة لفحص "حقائق" العلاقات الدولية لمعرفة كيف أن مفاهيم وادعاءات المعرفة تعتمد في الواقع وإلى حد كبير على علاقات قوة محددة. حيث يقدم كل من **سينتيا ويبر**(Cynthia Weber) و **جينس بارتلسون** (Jens Bartelson) مثالان حديثان حول مفهوم

[1] Keith Webb, " Preliminary Questions about Post-Modernism ", http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html.
[2] Chris Brown, Op.Cit, P 119.
[3] The original text: " Knowledge and power are simply two sides of the same question: Who decides what Knowledge is ,and who knows what needs to be decided". See more in : Campbell Jones," Theory After the Post Modernism Condition", http:// org.sagebub.com/cgi/content/abstract/ 10/3/503

السيادة، حيث يظهر وفي كلتا الحالتين بأنه متغير تاريخيا رغم محاولة باحثي الاتجاهات السائدة إضفاء معنى ثابت له بشكل مصطنع[1].

أما على مستوى التنظير في العلاقات الدولية يتبنى ما بعد الحداثيون نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد، حيث يرى **والكر** (R.B.J. Walker) أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيرا للسياسة العالمية المعاصرة مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة، وباعتمادها على عقيدة التناص (Intertextuality)[2]، وهي عقيدة تقوم في دراستها على ثالوث: المؤلف والنص والقارئ، حيث ترى أن[3]:

- المؤلف يموت بمجرد كتابته للنص وينتهي دوره.
- العبء يقع على القارئ من خلال تأويله للنص، إذ لا يحق للمؤلف أن يوضح المعاني التي يقصدها ، وبالتالي كل قارئ يفهم النص من خلال أفكاره، وبما أنه لا توجد فكرة واحدة تسيطر على النص فإن تفسيرات النص ستكون متعددة، وبالتالي يشترط في النص أن لا يحمل أحكاما قاطعة أو زاخرا بالنتائج النهائية، ومن الأفضل أن يكون مبهما حتى يساهم القارئ بفعالية في عملية التأويل وهذا ما يطلق عليه" عملية التناص".

ومن خلال عقيدة "التناص" تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية "أصواتا كثيرة ومتعددة"، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعني إعطاء دور أساسي للغة في فهم

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 388.
[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 331.
[3] باسم علي الخريسان، مرجع سابق، 109.

وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع[1]. وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبنى ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من التفسير[2].

ويعتبر الفيلسوف الفرنسي "ما بعد الحداثي" **جاك دريدا** الأكثر تطويرا وإثراء لعقيدة "التناص" والمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية، حيث يقول: **"يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه"**[3]. وبذلك يبقى **دريدا** المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوصية أو لغوية.

تنطلق نظرة ما بعد الحداثيين للأمن من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ويستندون في ذلك على نقد أو تهديم الطرح الأمني الواقعي الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الأمن، ففي دراسة له معنونة بـ "بؤس الواقعية الجديدة" (The Poverety of Neorealism)، يوجه **ريتشارد آشلي** (Richard Achley) انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية، حيث يقول: **" إن النيوواقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها إيديولوجية توجه مشروعا شموليا (Totalitarian) لأطراف العالم وأجزاءه"**[4]. وبذلك، يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف، أو على الأقل غير متناسب مع الأبعاد الابستيمولوجية والانطولوجية للأطر والمقاربات التقليدية استنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة، القائم على المنظور التفكيكي.

على هذا الأساس، يقدم منظروا ما بعد الحداثة بديلا للخطاب الأمني الواقعي الذي يصطبغ بطابع سياسي يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، حيث يصفه **آشلي** بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبار الواقعية تركز على متغير القوة في فهم

[1] Ibid.

[2] عمار حجار، مرجع سابق، ص 38.

[3] عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، سوريا، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى، 2003، ص 89.

[4] Paul.R. Viotti et M.V. Kauppi, Op.cit, pp 19- 20.

سياسات الدول، هذا البديل هو تبني خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى[1]. ويقترح مفكروا ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية (Epstemi) لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول، لأن هذه الجماعات تعبر عن ادراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.

على الرغم من التجديد الذي أضفته نظرية ما بعد الحداثة على العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، ومن منظور تفكيكي- على رأسها مفهوم الأمن- ، إلا أنها تبقى عرضة للعديد من الانتقادات على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى "بالعالم الحقيقي" بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة في قبلنا.

المبحث الرابع: المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن .

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى- إلى جانب البعد العسكري -، عبر مدرسة **كوبنهاغن** التي تعد أولى المدارس المراجعة انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم **باري بوزان** و **أولي ويفر**، الذين حاولا 'أقلمة التهديدات الأمنية' وفقا لمقاربة 'مركبات الأمن الإقليمية' باعتبارها إسهاما أصيلا للتوسعيين، وكنتاج لذلك ظهور مفهوم

[1] Ibid, p 20.

"تطبيقي/عملي" يجسده الأمن الإنساني كمقاربة مراجعة للوحدة المرجعية للأمن، وبنية التهديدات الأمنية في بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة بفصل يعود لمنظمة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن

بعد الجدل والنقاشات النظرية التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، وتمحورت حول ضرورة توسيع الأجندة الأمنية "مفاهيميا"، كانت **مدرسة كوبنهاغن** أكبر المتجاوبين مع هذا الطرح، حيث عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر **باري بوزان** " الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" (People States and Fear : The National Security Problem in International Relations) الصادر عام 1991، محاولة تضمين الأمن "تجليات اجتماعية"، نظرا لعدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب –خاصة-، ويعد **بوزان** من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيوواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل- كما رأينا سابقا- ، حيث يصف **بوزان** نفسه بـ"الليبرالي الواقعي"[1]، فيما يرى **ميشال وليامز** (Michael Williams) أن **مدرسة كوبنهاغن** تتبنى شكلا من أشكال البنائية الإجتماعية و لها جذور في النهج التقليدي الواقعي[2]. من أبرز مفكريها نجد **باري بوزان، أولي ويفر** (Ole Weaver)، و **جاب دو ويلد** (Jaab de Wilde)،

[1] Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995, pp 176-177.

[2] Jacqueline Berman,"This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life", http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php.

بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد **كوبنهاغن** لدراسات السلام (Conpenhagen Peace Research Institution)[1].

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** لهذا الأخير على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو "البقاء" ،لكنه يشمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود "[2].

ولا يعني **بوزان** بالعمل على التحرر من التهديد" الانفلات منه أو تحييده كليا "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول: " إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[3].

وفي إجابته حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد **بوزان** بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى **بوزان** بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي (Domestic

[1] " The Copenhagen Scool (International relations)", http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_(international_relations).htm.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

Order) والفوضى الدولية، يتوقع **بوزان** بأن النظام الدولي يسير نحو "فوضوية ناضجة" (Mature Anarchy)، وهو النموذج الأكثر استقرار للفوضى الدولية[1].

تعتبر نظرية الأمننة (Securitization) (إضفاء الطابع الأمني)، من الإسهامات الأصيلة التي ظهرت أول مرة في أعمال **ويفر**، وبدرجة أقل **بوزان**، وأصبحت برنامج بحث قيادي في الأجندة البحثية لمدرسة **كوبنهاغن**؛ حيث ينظر روادها للأمن على اعتباره، وقبل كل شيء، مسعى، وأن الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة"، وهو مسار ترتكز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"[2]. وأبعد من ذلك، تستند نظرية "الأمننة" على فكرة أن الأمن **أولا**؛ ممارسة تذاتانية (Intersubjective)،بمعنى أن التهديد يجمع بين الجوانب الموضوعية/ المادية الملموسة (السمة القسرية للتهديد من منظور تقليدي/ واقعي بالأساس) من جهة، والبناء الاجتماعي للتهديد الذي لا يظهر إلا ببروز "علاقة العداء". **ثانيا**؛ عبارة عن فعل "خطابي" يمارس من قبل نخبة ما، انطلاقا من وجود تهديد للبقاء المادي و/أو المعنوي لمرجعية أمنية معينة (فرد، جماعة، دولة، أو هوية)، وبذلك يصبح الأمن نتاج الخطابات المتداولة والمهيمنة في المجتمع، الذي يقرر ما يعتبر تهديدا وما يعتبر أمنا.[3] ويحدد كل من **بوزان و ويفر** إطار "**الأمننة** " باعتباره يرتكز على ثلاثة معاني[4]:

<u>أولا: شكل الفعل</u> (The Form of the Act) المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين، بيروقراطيون، حكومات، لوبيات، جماعات ضغط...

[1] Ken Booth and Steve Smith, Op.Cit, P 185.
[2] Charles PH. David et Jean J. Roche, Op.cit, P 106.
[3] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 84- 85.
[4] Matt McDonald, "Securitization and the Construction of Security", http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.

ثانيا: سياق الفعل (Context of the Act) محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل، من خلال تعريف الأمن على أنه نتيجة لـ "**فعل الخطاب**" (Speech Act)، أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار ما حدث على أنه تهديد وجودي، عبر لغة خطابية موجهة للجمهور العام.

أخيرا: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن **طبيعة الفعل** (Nature of the Act)معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن، وذلك بتقديم القضية موضوع الأمننة على أنها تمس البقاء المادي والمعنوي، وتتطلب اجراءات استثنائية لتسريع الأفعال، خارج العملية السياسية المعتادة.

لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنوية (post Structural) للأمن، بفكرة "الاستثنائية" (Exception)، وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة **كوبنهاغن** للأمننة على أنها مسار/عملية تأخذ وضعا خارج "السياسات العادية" للدولة[1]، إذ ورغم تجاهل هذه النظرة الموسعة، الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن- كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية- مدركا ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد[2]. وعليه فقد دخلت "الأمننة" حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل: إنشاء شبكات الجريمة "عبر- القومية" والسيدا (Aids) ، كمهدد للأمن وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة "لأمننة الهجرة" (Securitization of Migration) خاصة منذ 2001.

أما اللا أمن عند **بوزان**، فيعكس عمل التهديدات والانكشافات بصورة مشتركة، على اعتبار أنهما مفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو

[1] Ibid.
[2] Idem

الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره. وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين؛ **أولهما**: استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتية/الموضوعية، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري **وثانيهما**: صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية[1].

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز **بوزان** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي[2]:

1. **<u>الأمن العسكري</u>**: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر، ويرى **بوزان** أن الدول الصناعية الكبرى بإمكانها أن "تتعسكر" في أي وقت، لان نسيجها الصناعي وتطورها العلمي يسمح لها بذلك.
2. **<u>الأمن السياسي</u>**: ويشتمل على بعدين: **بعد النسق الدولي** (وحدة، تفاعل، بنية)، أو **البعد الداخلي** (حماية الأفراد وضمان أمنهم)، ويبدو بأن **الدولي** أكثر أهمية عند الحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني معرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وعليه فالأمن السياسي عامة، يعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
3. **<u>الأمن الاقتصادي</u>**: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة، وحماية الاقتصاد الوطني من

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 17 – 18.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة خارجيا.

4. **الأمن الاجتماعي**: يعتبر أهم قطاع لدى الموسعين، ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.
5. **الأمن البيئي**: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، ولكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات، فمثلا هناك ترابط قوي بين الأمن القومي والبعدين الاقتصادي والأمني، حيث يرى الدكتور **وليد عبد الحي** بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي، إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي" متغيرا رئيسيا في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي، هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي، ونتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار "نهب" للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى[1].

كما يمكن إضافة **البعد السكاني** الذي يعتبره كتاب مثل **صامويل هنتغتون** (S.Huntington) و **بول كينيدي** (Paul Kenedy) أحد مكونات الأمن الغربي، على أساس أن

[1] وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الاولى، 1994، ص ص 117 – 118.

"النمو الديمغرافي" في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة. بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كـ **الأمن المائي**[1] بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا **الأمن الغذائي** الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذ سنوات.

المطلب الثاني :"إقليمية الأمن "من منظور مقترب مركب الأمن

تحاول مقاربة مركب الأمن الإقليمي(Regional Security Complex)، شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للأمن الدولي، وهي نتاج لعملية مترابطة من الأمننة واللا-أمننة (نزع الطابع الأمني)، عمل كل من **بوزان** و **أولي ويفر** على تطويرها ضمن كتابهما الصادر سنة 2003 بعنوان: **أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي (** Regions and Power : The Structure of International Security**)** في محاولة منهما لتوفير مستوى تحليلي جديد قادر على تفسير الامن الإقليمي/الدولي بشكل جيد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

تنطلق افتراضات "مركب الأمن الاقليمي" من اعتبار أن الاعتماد على "المستوى النظمي " لتحليل الأمن الدولي والذي يركز على بعض القوى الكبرى، باعتبار لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية وعدم وجود تنافس بين القوى العظمى (Super Power)، غير كاف لفهم الإشكالات الأمنية العاجلة والمهمة التي تواجهها دول غالبا ما تكون مشاكلها الأمنية الأساسية، نابعة من جوارها الجغرافي المباشر وتابعة له[2]. قد يبدو هذا التصور مفهوما لدى البعض، إلا انه لم يدرس بشكل كاف قبل **بوزان**. حيث أن إقليمية الأمن حسب **بوزان** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة "علائقية" (Phenomenon Relational) ، ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 17.

[2] Sihem Djebbi, « Les Complexes Conflictuels Régionaux », Fiche de l'Irsem n° 5, mai 2010, http://www.defense.gouv.fr/content/download/153092/1551344/file/Fiche_n5_Complexes_Conflictuels_Regionaux.pdf

الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل (Security Interdependence) غير القابل للتجزئة[1].

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لـ **بوزان** فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى (Balance of Power)، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية[2]. إن تحليل **بوزان** لمتلازمة صداقة/عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن" كنموذج لـ "**فوضوية مصغرة**" حيث يعرفه على "أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى"[3]. ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة المستوى العالي من التهديد/الخوف الذي يُشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[4].

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب **بوزان** هي أنه يتأثر في غالب الأحيان بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى (اليونانيون والأتراك، العرب والفرس، الخمير الحمر والفيتناميين)، أو بالالتقاء الثقافي والحضاري (العرب والأوروبيين، شمال وجنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية). كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى . بشكل كبير.

---

[1] Mariane Stone, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ", http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf

[2] Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Power : The Structure of International Security, UK, KAMBREDGE, Univercity press, 2003, P45.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 21

[4] Mariane Stone, Op.Cit.

في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية[1]. وعليه، ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي[2]:

1. **الحدود** (Boundaries): التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.
2. **البنية الفوضوية** (Anarchy Structure): التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
3. **الاستقطاب** (Polarity): الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
4. **البناء الاجتماعي** (Social Construction): الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد **بوزان** مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية. كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال[3].

وتضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية ويشرعنان درجة عالية وغير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي...) ويلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي: إسرائيل، تركيا وإثيوبيا. وعليه فإن الأنماط

[1] Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 45.
[2] Ibid, P 53
[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 22.

الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات[1].

كما يجادل **بوزان وويفر** بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، في حين أن غيرها من القوى الكبرى (الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان وروسيا) غير قادرة على التدخل في الشؤون الأمنية خارج إقليمها، بسبب محدودية قدراتها العسكرية للمشاركة عسكريا، والدخول في منافسة استراتيجية في المناطق الهامة من العالم، لذلك ليس لديها بديل سوى ترك القوى المحلية، تتعامل مع القضايا العسكرية والاستراتيجية ضمن أقاليمها[2].

ويحدد كل من **بوزان و ويفر** ثلاثة أشكال لمركب الأمن الإقليمي، تتمثل في[3]:

<u>الفرع الأول: المركب الأمني الإقليمي المعياري</u>: والذي تقارب بينيته البنية الوستفالية البنيوية، القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية، ويتحدد هذا النظام بوجود قطبين أو أكثر، كإيران والسعودية في النظام الإقليمي الخليجي، والهند وباكستان في جنوب آسيا. ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كالولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، على أن المميزات الأساسية لهذا المركب تتحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العظمى/ العالمية، وبالتالي فإن سمته "التوقعية" تكمن في صعوبة تشكيل قوى فرعية مثل، كندا والمكسيك لقطب وحدوي قادر على تزعم المركب في ظل وجود الولايات المتحدة. أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج صداقة/عداوة، فنجد أن سمة هذا المركب تميل إلى سياسة الأحلاف ونظام توازن القوى.

[1] المرجع نفسه، ص 22.

[2] Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, p73.
[3] Ibid , pp 55-56.

الفرع الثاني: المركب الأمني الإقليمي المركزي: سمي بالمركزي لتواجد القوى العالمية داخل داخله، مشكلة لبنيته وفقا لعامل الجوار الجغرافي، كما هو الحال بالنسبة لمركب أمن أمريكا الشمالية حاليا، ومركب أمن أوروبا الشرقية خلال فترة الحرب الباردة، لما تابعا بشكل كلي للاتحاد السوفياتي.

الفرع الثالث: المركب الأمني المؤسساتي: يتميز عن المركبين السابقين، بكون التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسات الإقليمية بدلا من القوة الأحادية، ويشكل الاتحاد الأوروبي النموذج الأمثل لهذا المركب، باعتباره منطقة جغرافية معلقة في منتصف الطريق بين كونها مجتمع أمني على مستوى عال من التطور، وكونها قوة عظمى من حقها أن تلعب دور الفاعل على المستوى العالمي.

ويقر **بوزان** بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق المتوسط والمغرب العربي، والتي لها ديناميتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ميز كل من **بوزان** و **ويفر** منطقة الساحل الإفريقي كمركب امن إقليمي كلي أو فرعي؟، وما هي الخصوصية التي تكتسيها المنطقة وفقا لهذه المقاربة كمنطقة تشهدا تفاعلات وديناميات أمنية خاصة ؟ وهو السؤال الذي سنجيب عليه في الفصل الثاني.

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني: الفرد كوحدة مرجعية للأمن

فرضت بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد في الدراسات الأمنية، وأحدثت تغييرا جذريا نحو إعادة النظر في المفاهيم التقليدية وحتى النقدية الصاعدة خلال هذه الفترة، من خلال السعي إلى صياغة مفهوم جديد للأمن يرتكز على تغيير الفواعل التقليدية التي تعتبر مرجعية أساسية لصياغة المفهوم (الدولة خاصة)، كنتيجة لجملة من التحولات العالمية خاصة

انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول) وما خلفته من خسائر وضحايا في صفوف المدنيين، ولعولمة بعض المشاكل (البيئة،التغير المناخي، الفقر، الأوبئة...)، وهو ما أدى إلى ظهور مقاربة الأمن الإنساني (Human Security Approach) ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين كمفهوم تطبيقي للأمن، ورغم أنه كفكرة يعود إلى عقود مضت، ويجد جذوره في عدة مفاهيم في حقل العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، إلا أنه تبلوره كمقاربة، يرجع إلى إسهامات المنظمة الأممية عبر تقرير التنمية البشرية (PNUD) لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بالتالي وبقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه، متجاوزا بذلك المنظور التقليدي (الواقعي)، حيث يعد هذا التقرير اليوم مرجعية مفهومية في هذا المجال[1].

يعرف التقرير الأمن الإنساني بأنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حمايته وحريته"[2]، ويعرفه الأستاذ **بن عنتر** بأنه: "صون كرامة الإنسان بتلبية حاجاته المادية والمعنوية، بمعنى أن يكون الفرد/ الإنسان في مأمن من الحرمان الاقتصادي وصعوبة العيش، وأن تُضمن ممارسته لحقوقه الأساسية. وتحقيقه يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، احترام وصون الحقوق الأساسية، سيادة القانون، الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعي، وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي مثلها مثل الأبعاد العسكرية"[3].

وقد حدد تقرير التنمية البشرية المذكور أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1. الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 27- 28.
[2] إنعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سابق، ص 44.
[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 28.

2. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
3. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.
4. الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

كما حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين، **الأول:** هو الحرية من الحاجة **والثاني:** هو الحرية من الخوف، وأضافت تقارير أخرى شقا **آخر** وهو الحرية في الحياة بكرامة[1]. **وقد حاولت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية المنعقدة في دورتها سنة 1987، إعطاء تعريف للتنمية المستدامة حينما أكدت على ارتباط هذا المفهوم بكل ما يتصل بحماية البيئة وصولا إلى قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل** سنة 1992، والتي كرست رسميا وإعلاميا مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على ثلاثة أسس تشمل التطور الاقتصادي ,العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.[2]

من هنا أصبح الحديث عن التنمية المستدامة يمر بالضرورة عبر الحديث عن حماية الإنسان و توفير إطارا حياتيا ايجابيا، وهذا يكون بالاتجاه نحو تبني تنظيم سياسي عقلاني، و عقلنة العمل السياسي من خلال تطبيق مفهوم الحكم الراشد داخل الدولة، ورسم سياسات عامة تشمل وجوبا المتغيرات البنيوية لمفهوم التنمية المستدامة والتنمية الديمقراطية.

تهديدات الأمن الإنساني كما يحددها التقرير الأممي، عسكرية؛ (حروب داخلية، انتشار الأسلحة الخفيفة، العنف المحلي...)، وغير عسكرية؛ (انتهاك حقوق الإنسان، المجاعة، الفقر، الأوبئة...)، وحدوثها مؤشر على الدخول في حالة من اللا أمن التي قد تهدد سبعة قطاعات للأمن هي:

[1] المرجع نفسه، ص 27.
[2] سعد الدين العثماني، " منطقة الساحل والصحراء....التحديات والآفاق المستقبلية" :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/1/

الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي والسياسي، يمكن تفصيلها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: أنواع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني.

قطاعات الأمن	أمثلة عن التهديدات الأساسية
الأمن الاقتصادي	الفقر المستدام، البطالة.
الأمن الغذائي	الجوع، المجاعة.
الأمن الصحي	الأمراض المعدية القاتلة، سوء التغذية، عدم الحصول على الرعاية الصحية الضرورية.
الأمن البيئي	تدهور البيئة، استنزاف الموارد، الكوارث الطبيعية، التلوث.
الأمن الشخصي	العنف الجسدي، الجريمة، الإرهاب، العنف الأسري، عمالة الأطفال.
الأمن المجتمعي	التوترات العرقية والدينية وتلك المتعلقة بالهوية.
الأمن السياسي	القمع السياسي، انتهاك حقوق الإنسان.

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) سنة 1994.

كما يحدد التقرير خمس مبادئ/ أسس للأمن الإنساني، تقابلها خمسة مقاربات، حيث أنه من وجهة نظر عملية، فإن هذا الأخير يهدف لمعاجلة الحالات المعقدة لانعدام الأمن (اللا أمن) باتخاذ التدابير/ الإجراءات المشتركة، ذات الحساسية العالية، والمستدامة، والمتمركزة حول الفرد (الأساس الأول)، في قطاعات متعددة (الثاني)، شاملة (الثالث)، ضمن سياقات محددة (الرابع)، و موجهة نحو الوقاية المبكرة (الخامس). ويحتل كل مبدأ أولوية قصوى من منظور الأمن الإنساني في سبيل تصميم أجندة متكاملة لمفهوم الأمن الإنساني كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 2 : مبادئ/ أسس الأمن الإنساني ومقارباته العملية.

أسس/ مبادئ الأمن الإنساني	مقاربة الأمن الإنساني
التمركز حول الفرد	➢ شمولية وتشاركية. ➢ تعريف الفرد والجماعات انطلاقا من تحديد احتياجاتهم ومهددات أمنهم (انكشافهم الأمني)، واعتبار الفرد عنصرا فاعلا في التغيير. ➢ تحديد –بشكل مشترك- مظاهر اللاأمن بهدف تعبئة الموارد المتاحة، بما في ذلك تلك المحلية والتي تدخل ضمن استراتيجيات التكفل بانشغالات السكان الأصليين.
تعددية القطاعات	➢ الأخذ بعين الاعتبار تعددية قطاعات اللا أمن، من خلال تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مختلف القطاعات والمجالات. ➢ المساعدة على ضمان التجانس والتنسيق بين القطاعات أو المجالات المتمايزة "تقليديا". ➢ تقييم أثر المتغيرات/المؤثرات الداخلية والخارجية على الأوضاع العامة للأمن الإنساني بالنسبة للمجتمعات المتضررة.
الشمولية	➢ تحليل شامل للقطاعات الأمنية السبعة من منظور الأمن الإنساني: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، الاجتماعي والسياسي. ➢ معالجة مجموعة واسعة من التهديدات، الانكشافات والقدرات. ➢ تحليل الفواعل والقطاعات التي لم تكن – سابقا- على صلة بنجاح السياسات، البرامج والمشاريع الموجهة لاحتواء تهديدات الأمن الإنساني. ➢ تطوير الاستراتيجيات متعددة المجالات وتعددية الفواعل.
خصوصية السياق	➢ الحاجة لتحليل دقيق للحالة المستهدفة. ➢ التركيز على "مجموعة شاملة" من الحريات والحقوق المهددة بالنسبة للحالة المدروسة. ➢ تحديد الحاجات الفعلية / الملموسة بالنسبة للجماعات المتضررة وتسهيل عملية تطوير الحلول الأكثر ملاءمة لمشاكل الواقع، وكذا قدرات ومهارات التكفل بها محليا. ➢ الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية، الوطنية، الإقليمية

	والدولية وتأثيراتها على الحالة المستهدفة.
استهداف الوقاية المبكرة	➢ تحديد المخاطر والتهديدات بهدف معالجتها من جذورها. ➢ التركيز على الحلول الوقائية عن طريق الحماية والتمكين.

Source : " La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique", Fonds des Nations unis pour la Sécurité Humaine, Bureau de la Coordination des Affaires Humanitaires, **Nations Unis,** p 13, Sur: https://docs.unocha.org/sites/dms/HSU/Publications%20and%20Products/Human%20Security%20Tools/Human%20Security%20in%20Theory%20and%20Practice%20French.pdf

يحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على اعتبار أن الأول (ورغم أهميته) لا يحقق الثاني[1]. إلا أن ذلك لا يعني قطيعة تامة بينهما، ذلك أن الدولة تبقى مسؤولة عن أمن مواطنيها مما يعني بأن الأمن الإنساني هو امتداد للأمن القومي، كما أنه يعمل على تعزيز التنمية البشرية والتمتع بحقوق الإنسان[2].

خلاصة القول أن التركيز على الفرد/ الإنسان كمرجعية للأمن من منظور الأمن الإنساني، شكل "قطيعة معرفية" في مجل الدراسات الأمنية مع المنظور التقليدي، بوضعه العنصر البشري في مركز الحياة العالمية، وعلى رغم التعارض الذي قد يبدو أحيانا بين " أمن الدولة" و"أمن الفرد" مفاهيميا وحتى عمليا، إلا أن الدولة وفقا للمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وزمن العولمة، تبقى وحدة أساسية ومطلوبة للتعاون لاحتواء التهديدات الأمنية الجديدة حتى وأن كانت تمس الفرد بالأساس، حسب مقاربة الأمن الإنساني، لأنه في النهاية، تبقى هذه المقاربة صادرة عن منظمة أممية (حكومية) تشكل الدول فلسفة وجودها واستمرارها.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 29.

[2] " La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique ", Fonds des Nations unis pour la Sécurité Humaine, Bureau de la Coordination des Affaires Humanitaires, **Nations Unis,** Op.Cit, p 9.

الفصل الثاني:

اللا أمن في منطقة الساحل الافريقي من منظور جيو-استراتيجي/ أمني/ تنافسي

الفصل الثاني: "اللا أمن" في منطقة الساحل الإفريقي من منظور جيو-استراتيجي / أمني /تنافسي

ينطلق تعريف الأمن - كما رأينا سابقا- من فكرة غياب الخوف والتهديد، والعمل على التحرر منهما **(بوزان)**، ويبدو أن هذا التعريف أصلح للدول التي حققت هذا التحرر على مستوى أبعاد الأمن الممكنة حسب المدرسة التوسعية **(كوبنهاغن)**، ولكن حالة "اللا أمن" - كمفهوم عكسي للأمن- تبدو أقرب للتجلي في المناطق التي تعاني من أزمات وحروب ونزاعات مزمنة، لعل أبرزها منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها منطقة منكشفة أمنيا، تتقاسمها جملة من التهديدات بغض النظر عن بنيتها، لاعتبارات جيو استراتيجية - أمنية، وهو ما جعلها عرضة للاستقطاب والتنافس الدوليين بين القوى التقليدية والقوى الوافدة عليها، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتدشين الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

سنحاول عبر هذا الفصل، حلحلة إشكالية اللا أمن في منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من أبعاد ثلاثة، **الأول** جيو- استراتيجي أمني، محاولين خلاله إسقاط أهم المقاربات النظرية التي تساعدنا في التحليل مثل: مقاربة الدولة الفاشلة، ومقاربة مركب الأمن، و **الثاني** أمني بحت من خلال تفكيك بنية التهديدات الأمنية المجسدة لحالة اللا أمن في المنطقة، بتراوحها بين التماثلية واللا تماثلية وكذا تجليات اللا أمن الإنساني على واقع المنطقة، أما **البعد الثالث** فيتعلق بحالة الاستقطاب الدولي في الساحل من منطلق تنافسي وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي للمنطقة.

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو سياسية

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيو- سياسية التي تثير اهتمام الفواعل والقوى الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، وازداد الاهتمام بالمنطقة "أمنيا" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الأمر الذي يدفعنا لضرورة توظيف أهم المقاربات الأمنية نظريا، ومحاولة إسقاطها على واقع المنطقة، بدءا بأهمية الموقع الجيو- سياسي، مرورا على متغير مركزي يعتبر إطارا جامعا لمختلف التهديدات والانكشافات الأمنية فيها ممثلا في نموذج الدولة الفاشلة الذي تنطبع به أغلب دول المنطقة، باحتلالها مراكز متقدمة في تقارير الهيئات الدولية المهتمة بالمسألة، وعلى رأسها "صندوق السلام"، وصولا إلى موقع منطقة الساحل من مقاربة مركب الأمن كنموذج لفوضوية مصغرة، وهي العناصر المشكلة لمطالب هذا المبحث.

المطلب الأول:الموقع الجيو -سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي.

يعتبر الساحل الإفريقي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السينغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا. وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنزوي تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف (CILSS)[1]. وكثيرا ما يتم توسيع الامتداد الإقليمي للمنطقة لاعتبارات جيو اقتصادية[2]، لتشمل جزر الرأس الأخضر وأقصى الجنوب الجزائري. معظم دول الساحل حبيسة/مغلقة باستثناء السنغال موريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي، وتقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع، 64 %منها صحراء قاحلة، و30 %منها أراض صالحة للزراعة، ويتجاوز عدد سكانها المائة مليون نسمة بقليل، كما

[1] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 – 2010، ص 39.

[2] جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الجزائر، جامعة سطيف 2، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 330.

تعد دول الإقليم الأفقر عالميا نظرا لضعف المؤشرات الاقتصادية لدول المنطقة التي تتشارك جملة من المؤشرات؛ أبرزها[1]:

تتراوح نسبة الأمية في دول المنطقة من 42 %من مجموع السكان في موريتانيا إلى 83 % في النيجر، وتعد نسب الأمية في الساحل من أعلى المعدلات عالميا.

- تصنف أربعة دول هي: النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43% إلى 54% .
- تعد دول المنطقة معبرا دوليا لتجارة المخدرات والهجرة السرية المتجهة نحو أوروبا.
- ضعف الموارد المالية لمعظم دول المنطقة جعلها عاجزة عن تمويل معظم المشاريع التنموية.
- يضرب الجفاف دول الإقليم من حين إلى آخر، مؤديا إلى نفوق ملايين الماشية، وانجراف التربة، وتراجع الإنتاج الزراعي، مما يفاقم معاناة السكان ويفضي إلى انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض أبرزها: الملاريا والسل الرئوي.
- عرفت معظم دول المنطقة حروبا أهلية ذات طابع عرقي وديني، ومازالت تداعياتها مستمرة إلى اليوم.
- تعتمد الكثير من دول الساحل على تحويلات المهاجرين المغتربين من أبنائها، حيث تشكل هذه التحويلات في دولة مثل مالي ما نسبته 52% من الناتج المحلي الخام.

يرى الأستاذ **مهدي تاج** بأن منطقة الساحل الإفريقي تنطبع بسبعة "معاينات مفتاحية" لفهم جيوبوليكية المنطقة على نحو أنها[2]:

[1] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015، http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm

[2] Mehdi Taje et autres, La Securité du Sahara et du Sahel, FRANCE, Paris, CEREM, Decembre 2009, p 11.

1. **منطقة استراتيجية:** من زاوية الجيوبوليتكا البحرية تعد المنطقة "مرآة" البحر الأبيض المتوسط، وفضاء حيا متاخما لدول مشاطئة ، تتقاسم شعوبها ذات الأعراق واللهجات والديانات المختلفة معابر التبادل التجاري، كما أنها تعد مهدا للعديد من الحضارات القديمة، تتوسط منطقة الساحل الإفريقي كل من شمال القارة الإفريقية "البيضاء" الذي يضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر وهي كلها دول متوسطية، وما يعرف بدول جنوب الصحراء "السوداء"[1] (Sub-Saharan Africa).

2. **منطقة تشهد جملة من "الحركات الأزموية" المعقدة:** والتي خلفت حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات وكذا الأسلحة. وبالنظر إلى أن هذه الدول هي دول هشة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيو. استراتيجية للدول الكبرى[2].

بالنظر لخارطة النزاعات الداخلية التي تشهدها إفريقيا يمكن تعريف الساحل الإفريقي بقوس الأزمات انطلاقا من الصراعات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، دارفور)، التشاد وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي و موريتانيا[3].

---

[1] Ibid, p13.

[2] حفيظ صواليلي، "الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، **جريدة الخبرالجزائرية**، الأحد 21 مارس 2010، العدد3600، ص 04.

[3] Mehdi Taje et autres, Op.Cit, p13.

3. **منطقة رمادية:** يقصد بـ "رمادية" منطقة الساحل الإفريقي، بأنها تشكل مجالا خصبا لتغلغل الحركات الإرهابية، وحتى إمكانية استحواذها واستخدامها لأسلحة حساسة مثل: الأسلحة الكيماوية، الباليستية، المناورات الجوية ...نظرا لهشاشة "البناء الدولتي" فيها وصعوبة مراقبة حركة الجماعات الإرهابية والمتطرفة من طرف الأنظمة القائمة لضعف إمكاناتها وشساعة الرقعة الجغرافية.

4. **هشاشة وضعف الدولة القومية في المنطقة:** والتي يمكن تحليلها على مستوين: **الأول؛ سياسي/ اجتماعي** يمكن إرجاعه إلى فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية للكثير من دول الساحل، وإلى الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا وهو ما أثر سلبا على مستوى التجانس الاجتماعي وحركيات الاندماج المجتمعي، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما يؤدي إلى حدوث أزمات مثل دارفور في السودان، التوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدامات الإثنية والقبلية في تشاد، غياب العدالة التوزيعية (اجتماعيا ، اقتصاديا وسياسيا)،وهو ما يولد حالة من الاحتقان السياسي والإحباط الاجتماعي الذي يدفع حركات التمرد والمعارضة للتمرد والعنف السياسي (مطالب التوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم أبرز مثال على ذلك).[1]

والثاني؛ اقتصادي يعود إلى تدهور اقتصاديات دول المنطقة وضعف بناها التحتية ما جعلها تصنف ضمن أفقر الدول عالميا، بل وضمن الدول التي لا تتطور بشكل ملحوظ (Pays Moins Avancés PMA).[2]

[1] علي أحمد حسن الصلاح، " الدولة الإفريقية و نظرية العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية،العدد 160، 2005، ص 96.

[2] Mehdi Taje et autres, Op.Cit, p15

5. **الضغط السكاني/الديمغرافي:** تشهد المنطقة نموا سكانيا رهيبا حيث تقارب الكثافة السكانية فيها 3.1%، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان فيها خلال 25 سنة، على أن يصل بحلول عام 2020 إلى 100 مليون نسمة، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني والغذائي خاصة في كل دول الإقليم[1]. وعليه فإن هذا المؤشر ستحول إلى تهديد غير مباشر للأمن الإنساني.

6. **فضاء يستجيب لتوترات (مركز- محيط)***: تضع الجيوبوليتيكا دول "القوس الساحلي" المهمشة والضعيفة والتي تتطلع لتغيير الوضع القائم الذي خلفته الحركة الاستعمارية "المحيط"، تحت رقابة "مركز" يعمل على الإبقاء على الأوضاع في المنطقة كما هي لضمان سيطرته على الموارد و المقدرات الطبيعية لدول المنطقة .

7. **مسرحا للتنافس الدولي:** بعد أن عانت منطقة الساحل الإفريقي من تهميش دولي أيام الحرب الباردة وبعدها، أصبحت اليوم - خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب الدولية على الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة- محل أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالنظر لأهمية المنطقة استراتيجيا باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها المطل

[1] Ibid, p 16.

* تعتبر مقاربة المركز والمحيط (Centre -Périphérie) من الإسهامات الأصيلة لمدرسة التبعية بزعامة **سمير أمين** الذي تحدث عن سيطرة مبدأ التبادل اللا متكافئ على التجارة الدولية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويفضل **سمير أمين** أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (بلدان المركز) وعلى المجموعة الثانية اسم (بلدان المحيط). ويهدف من وراء ذلك إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية(كما يدعي ريكاردو) أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية(كما تدعي النظرية النيو كلاسيكية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة(كما يقول كثير من =الاقتصاديين الماركسيين)، أو إلى التفاوت في مستويات الأجور،كما خلص إليه **إيمانويل**، وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المركز ومجتمعات المحيط، كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات المحيط في اقتصاديات المركز، ووفقا له(سمير أمين) تتميز دول المركز عن دول المحيط بسيطرتها على التراكم الرأسمالي، وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط هي: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، الهيمنة على تمركز الفائض المالي ، الهيمنة على السوق المحلي، الهيمنة على الموارد الطبيعية، وأخيرا الهيمنة على التكنولوجية.

على البحر الأبيض المتوسط، وهي مسوغات جعلت المنطقة عرضة للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين عدة قوى دولية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعلى عدة مستويات ومنطلقات كما سيأتي تفصيله لاحقا.

خريطة رقم 1 : الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي.

المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

المطلب الثاني: البناء النظري لنموذج "الدولة الفاشلة" في الساحل الإفريقي.

يتعارض مفهوم " الدولة الفاشلة " مع النجاح الذي يجب أن تحققه الدولة بقدرتها على أداء وظائفها الأساسية، وهي مهام الفواعل الأساسية التي يفترض أنها تشكل النظام الدولي، فالدول الناجحة هي: "الدول القادرة على مراقبة إقليمها ومواطنيها وحمايتهم، والدخول في علاقات دبلوماسية مع دول أخرى، واحتكار العنف الشرعي داخل أراضيها، وكذا نجاحها في توفير السلع والخدمات لسكانها"[1]. كما أنه يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى مقاربة/مشابهة مثل "شبه الدول" (Quasi-states) الذي يعتبر **روبرت جاكسون** (Robert Jackson) من بين الأوائل الذين استخدموا هذا المصطلح، وذلك في كتابه "شبه الدول: السيادة، العلاقات الدولية والعالم الثالث" (Quasi-States : Sovereignty, International Relations and the Third World) الصادر سنة 1993، حيث يرى بأنه يرتبط بعجز الدولة الوظيفي وعدم قدرتها على أداء أدوارها المرتبطة بتمتعها بالسيادة، والمخاطر التي قد تعترض أداء وظائفها لضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي. ويشير إلى أن أغلب المستعمرات الأوروبية في إفريقيا التي حققت استقلالها خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، لم تكن مستعدة بشكل جيد لأن تكون دول ذات سيادة لافتقارها للبني التحتية لممارسة الحكم، وكذا لنخب مدربة بشكل جيد ومؤهلة لتولي زمام الدولة"[2]، بحيث نجد أن الحكام في "شبه الدول" لا يحصلون العائدات من الضرائب التي يمكن أن تفرض على المواطنين، وإنما من المساعدات الخارجية والجهات المانحة الدولية وكذا باستغلالهم

[1] Rosa Ehrenreich Brooks, "Failed States, or the State as Failure?", **The University of Chicago Law Review,** USA Georgetown University Law Center, Volume72, Number 4, Fall 2005, p 1160.
[2] Pal Kolsto, "The Sustainability and Future of Unrecognized Quasi-States", **Journal of Peace Research**, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi, Sage Publications, vol. 43, no. 6, 2006, p724.

المطلق للموارد الطبيعية القابلة للتصدير، وهو ما يجعل هذه الدول تفتقر إلى ما يسمى السيادة الداخلية وتبحث فقط عن السيادة الخارجية أو كما يسميها **جاكسون** "السيادة السلبية"[1].

هناك أيضا مصطلح الدول الهشة (Fragile States)، وهو مفهوم يقارب إلى حد بعيد مفهوم الدول الفاشلة ولكنه أكثر تهذيبا، استخدم من طرف صندوق السلام (The Fund for Peace)* لتلافي الانطباع السلبي الذي يحدثه مصطلح "فاشلة" بالنسبة لحكام الدول التي تعاني من صراعات، وبالتالي يرى الصندوق ضرورة إعادة مناقشة الجانب الاصطلاحي والحديث عن دول هشة وفق المؤشر الذي يصدره كل عام، على أن يحظى هذا المؤشر بقبول لدى الدول التي تصنف في ذيل الترتيب والأخذ بالتوصيات التي قد تحسن ترتيبها مستقبلا خدمة للأمن الإنساني[2].

وعليه فإن مفهوم الهشاشة والفشل من الناحية العملية متلازمان، إذ يعرفها **نعوم تشومسكي** على أنها: " الدول التي تعتبر مصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة" بحيث يشير إلى تلك الدول التي لا تستطيع بسط سيطرتها على كامل ترابها الإقليمي، وفشلها في تلبية متطلبات المواطنين، فهي غير قادرة أو راغبة في حماية مواطنيها من العنف[3]. أما **روبرت روتبرغ** (Robert I. Rotberg) فيرى بأن الدول الفاشلة/الهشة تتسم بالتوتر والصراعات العميقة، كما أنها تنطبع بالخطورة وبوجود نزاعات شرسة بين الفصائل المتصارعة. ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب القوات الحكومية التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالبا. وقد تواجه السلطات

---

[1] Ibid, p725.

* صندوق السلام (**FPP**) هو مؤسسة غير ربحية تأسست في واشنطن سنة 1957، تعمل على منع الصراعات العنيفة تعزيز الأمن المستدام عن طريق البحوث غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. يعمل صندوق السلام على تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في الدول الفاشلة من خلال التركيز على تقييم الصراعات والإنذار المبكر، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية وحفظ السلام والأمن وحقوق الإنسان، وينشر الصندوق ابتداء من سنة 2011 و بشكل سنوي مؤشر الدول الفاشلة/الهشة ليستخدم من قبل الباحثين والحكومات في جميع أنحاء العالم.

[2] Krista Hendry," From Failed to Fragile: Renaming the Inde", in **Fragile States Index 2014**, USA, Washington , Fund For Peace, 2014, p8.

[3] نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: ساسي الكعبي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص 9.

الرسمية في أي دولة فاشلة، حالات من العصيان والتمرد المدنيين. لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفا للدول الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون هدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلا. ويتجلى فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية، وتدهور مستوى المعيشة، وضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها[1].

تعتبر الصراعات الإثنية والعرقية أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، حيث تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، على اعتبار أنه لا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف أطيافها المحلية، إلا أن فشل الدولة لا يرجع أساسا إلى عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الاثنيات والعرقيات فيها، بقدر ما قد يشكل ذلك عاملا أساسيا يدفع إلى الفشل. كما أن الدولة الفاشلة لا تستطيع السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية، ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهما في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقا من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على امتدادها الإقليمي[2].

أما فيما يخص حالة التداخل الحاصلة بين مفهومي الفشل والهشاشة، وعلى الرغم من أنها قائمة – كما رأينا بالنسبة لتعريف صندوق السلام- ، إلا أن هناك من الباحثين والأكاديميين من يجمع على أن "هشاشة الدولة" تعتبر مستوى تراتيبي يسبق مرحلة الفشل، وأن ما يفصل بينهما

[1] Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States,Weak States: Causes and Indicators", pp 5-7, on : http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf
[2] Ibid, p8.

هو خيط رفيع تحدده ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن من خلالها تعريف الهشاشة حسب كل من **ستيوارت** (Stewart) و **براون** (Brown) وهي[1]:

1. الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف.
2. عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.
3. عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها، و كذا المجتمع الدولي.

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) تعريفا للهشاشة على نحو أن: "الدول تعد هشة عندما تفتقر هياكلها إلى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية امن سكانها وحقوقهم الإنسانية"، وقد حاولت المنظمة التركيز على الدور المحوري للشرعية وتطلعات المواطنين من خلال تعديل التعريف لتصبح الدول الهشة هي :"تلك غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية"[2] . إلا أن بعض الباحثين يرى بأن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض لأنه قد يساوي بين دول تختلف حدة الأزمة بينها، فبالنسبة لـ **برينكرهوف** (Brinkerhoff) :" الدول الفاشلة دول دينامية تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع و الأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار". وعليه يجب على الفاعلين الخارجيين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة،لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فذلك لا يعني وجود فراغ سياسي،

[1] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، العدد 422، أفريل 2014، ص63.

[2] "التغلب على الهشاشة في افريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد"، التقرير الأوروبي حول التنمية، ص6، http://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/report-development-overcoming-fragility-africa-2009_ar.pdf

إذ تستطيع المؤسسات الرسمية أن تؤدي بعض وظائف الدولة، لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة[1].

استخدم مصطلح الدول الفاشلة (Failed States) لأول مرة من طرف الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون** (Bill Clinton)، للدلالة على الدول التي فشلت، أو غير القادرة على القيام بوظائفها الأساسية واستدل بذلك على أبرز دولتين في هذا الإطار هما: أفغانستان في عهد طالبان والصومال حاليا،[2] ولكن استخدام **كلينتون** للمصطلح بهذا المدلول كان سياسيا وذو أبعاد جيو-إستراتيجية، لأن فشل الدولة تحدده مجموعة من المؤشرات المعتمدة من طرف عدة هيئات ومنظمات عالمية لعل أبرزها: تقرير مجلة السياسة الخارجية* (Foreign Policy) ، تقرير معهد **بروكينغز**** (Brookings Institution)، وصندوق السلام الذي سنركز على تقريره الصادر سنة 2015 والمؤشرات التي يعتمد عليها لتصنيف الدول الفاشلة، وترتيب دول الساحل الإفريقي ضمن هذا المؤشر.

يعتمد تقرير صندوق السلام في تصنيف الدول الفاشلة على اثني عشر (12) مؤشرا مقسما إلى ثلاثة فئات[3]: **المؤشرات الاجتماعية**؛ ونجد ضمنها أربع مؤشرات هي؛ الضغوط الديمغرافية، الحركة الهائلة للاجئين والمشردين داخليا، العنف الداخلي المرتبط بتصفية الحسابات بين

---

[1] الحافظ النويني، مرجع سابق، ص64.

[2] حاجي نائف، "الدولة الناجحة والدولة الفاشلة .. مفاهيم ومؤشرات"، http://www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50

* مجلة السياسة الخارجية هي مجلة أمريكية تصدر كل شهرين. تأسست سنة 1970 على يد كل من: **صامويل هنتغتون** (Samuel P. Huntington)و **وارن ديميان مانشل** (Warren Demian Manshel)، وتصدر المجلة سنويا مؤشر الدول الفاشلة.

** معهد بروكينغز أو مؤسسة بروكينغز هي مؤسسة فكرية أمريكية تأسست سنة 1916، مقرها في واشنطن في الولايات المتحدة، تعتبر واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي، تقوم المؤسسة بإجراء الأبحاث والتعليم في مجال العلوم الاجتماعية، وفي المقام الأول تهتم بالاقتصاد، والسياسة الحضرية،الحكم، السياسة الخارجية، الاقتصاد والتنمية في العالم وحسب تقرير لجامعة بنسلفانيا عام 2012 فقد حازت المرتبة الأكثر تأثيرا من الناحية الفكرية في العالم.

[3] Fragile States Index 2015, the Fund For Peace, p 17, http://fsi.fundforpeace.org/

المجموعات، وهجرة الأدمغة. **المؤشرات الاقتصادية**؛ وتضم مؤشرين: التنمية الاقتصادية اللا متوازنة/المتفاوتة، و الفقر والتراجع الاقتصادي. أما الفئة الثالثة فتتعلق بـ **المؤشرات السياسية والعسكرية** وترتكز على ست مؤشرات هي؛ تجريم أو نزع شرعية الدولة/النظام، تدهور الخدمات العامة، انتهاك حقوق الإنسان وتراجع سيادة القانون، ظهور الأجهزة الأمنية كدولة داخل الدولة، صعود النخب المنقسمة، والتدخل الخارجي.

انطلاقا من هذه المؤشرات تم وضع تصنيف للدول الهشة/الفاشلة يضم 178 دولة ضمن مؤشر سنة 2015 الصادر عن صندوق السلام، بحيث جاء تصنيف دول الساحل الإفريقي على النحو التالي[1]:

- ضمن خانة الدول ذات الإنذار العالي جدا (Very High Alert)؛ نجد السودان (المرتبة 4).
- ضمن خانة الدول ذات الإنذار العالي (High Alert)؛ تصنف تشاد (المرتبة 6) و نيجيريا (14).
- ضمن خانة الدول ذات الإنذار (Alert)؛ نجد النيجر (المرتبة 19)، اثيوبيا (20)، موريتانيا (26)، مالي (30)، بروكينافاسو (39) والسينيغال (60).

[1] Ibid, p7.

خريطة رقم 2 : ترتيب دول الساحل الإفريقي ضمن مؤشر الدول الفاشلة 2015 الصادر عن صندوق السلام

المصدر (بتصرف): قوي بوحنية، **"الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

المطلب الثالث: موقع منطقة الساحل الإفريقي من مقترب مركب الأمن

عمل العديد من الباحثين على تطوير مقاربة مركب الأمن وتعميقها، محاولين إسقاطها - حصرا- على الأقاليم التي تشهد تصدعات ونزاعات "دون- دولتية" ، وهي السمة الأساسية التي انطبعت بها "بنية النزاع" بعد الحرب الباردة باعتبارها نزاعات مستعصية الحل، وأن أغلب ضحاياها هم "مدنيون". وشكل ذلك رافدا هاما لمنظري الواقعية الاثنية بزعامة **بوسن** (Possen) لتبرير افتراضاتهم بنقل مفاهيم الصراع والبقاء في سياق فوضوي إلى مستوى "دون دولتي"، إلا أن إسهامات الباحثين في هذا الإطار في تبني مفهوم أكثر عمقا لمركبات الأمن، يرتبط أساسا بالبعد النزاعي داخل الدولة والذي تكون له تداعيات إقليمية، كـ"مركبات أمن نزاعية إقليمية" (Complexes Conflictuels Régionaux) بحيث يعرفها **برنات روبن** (Bernet Rubin) على أنها: "مجموعة من النزاعات عبر القومية، والتي تتشابك فيما بينها ضمن منطقة معينة، بشكل يؤدي إلى إطالة النزاع فيها واستعصائه على الحل"[1]. وحسب تعريف **برنات** فإن تطور الصراع داخل الدولة يمكن أن يؤدي إلى جملة من الاحتجاجات الإقليمية المرتبطة بالنطاق الجغرافي للدولة أو السلطة أو الموارد، مما قد يزعزع الاستقرار في الدول المجاورة، مثلها مثل التنافس الإقليمي التقليدي حول السلطة والسيطرة على الموارد الطبيعية الذي يمكن أن يخلق توترات سياسية عابرة للحدود، مؤدية بذلك إلى صراع ذو بعد إقليمي[2].

يرى **بوزان** أن منطقة الساحل الإفريقي، و دول إفريقيا جنوب الصحراء (Sub-Saharan)، لطالما شكلت تحديا لنظريات العلاقات الدولية، وكذا لمقاربة مركبات الأمن، حيث أنه بالرجوع تاريخيا إلى ما قبل أربعين سنة تقريبا، نجد أن المنطقة كانت ولا تزال تعاني من قائمة من التهديدات على رأسها: الحروب، المجاعة، الأوبئة، تشرد السكان على نطاق واسع، الممارسات

[1] Sihem Djebbi, Op.Cit, p 2.
[2] Ibid, p.2

القمعية للأنظمة الحاكمة والتلوث البيئي، بحيث أصبحت المنطقة تشكل نموذجا "**هوبزيا**" قائما بذاته[1].

على هذا الأساس، لم يميز **بوزان** منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمن إقليمي مستقل له خصوصيته الأمنية، ولكنه أدرجه ضمن ما يسمى بدول إفريقيا جنوب الصحراء التي يشكل الساحل جزء منها، وهو مركب يعرف ضعفا كبيرا يرجع إلى وضع "دولة" ما بعد الاستعمار الأوروبي في المنطقة، ما أحدث شرخا كبيرا في دينامية تفاعلاته الأمنية التي أصبحت عرضة لانكشافات أمنية خلفها "فشل الدولة"[2]. فضعف الأداء السلطوي واستنزاف الموارد، عزز تحول الثروة والسلطة والتجارة مع فواعل "دون دولتية" وأدى هذا التحول إلى إضعاف مكانة الدولة على خارطة إفريقيا والعالم[3].

كما أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطبقة الحاكمة، كما أن الزعماء غالبا ما كانوا يمثلون مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد -الذي يعتبر السمة الرئيسة في دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا- وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وهي أسباب أدت إلى تعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية[4].

---

[1] Barry Buzan and Ole Weaver, Op.Cit, P 219.
[2] Ibid, P 219.
[3] Idem, p 220.
[4] الحافظ النويني، مرجع سابق، ص 60.

يبدو بأن "فشل الدولة" باعتباره نموذجا تنطبع به أغلب دول الساحل الإفريقي يشكل تحديا عمليا لمقترب مركب الأمن كما نظر له **بوزان** باعتباره فوضوية مصغرة، يجب أن تتكون من وحدتين مستقلتين أو أكثر، ومكمن التحدي هو نموذج دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا والذي يتسم بعدم قدرة الدولة كحقيقة نظامية قائمة على أداء ووظائفها الأساسية، ناهيك عن تشارك هواجسها الأمنية في إطار إقليمي وفقا لعامل القرب الجغرافي مع وحدات أخرى بذات السمة. وتبرز مسألة الاستقطاب حالة اللا تجانس/ اللا ترابط التي تشهدها دول المنطقة بغض النظر عن كونها منطقة تنافس دولي- كما سنرى لاحقا- فإن الساحل الإفريقي يقع على خط فاصل بين مجموعة من المركبات الأمنية الكلية والفرعية، ففي الشمال نجد مركب أمن الشرق الأوسط بمفهومه الواسع والذي يشكل المغرب العربي جناحه الغربي، أين نجد **موريتانيا** مستقطبة نحو المجموعة الاقتصادية لغر ب إفريقيا (ECOWAS)، وعضو في نفس الوقت في منظمة الاتحاد المغاربي، وفي الجنوب الشرقي مركب أمن "شرق أفريقيا" وهو مركب أمن مبدئي (Proto-Complex)، وفي الجنوب الغرب مركب أمن مبدئي آخر هو "القرن الإفريقي" وفيه يستقطب **السودان** إلى اتجاهات عدة، الشمال اتجاه الشرق الأوسط العربي والشرق باتجاه القرن الإفريقي والجنوب نحو البحيرات الكبرى والغرب نحو الساحل[1]، وهو ما يؤشر على ضعف الديناميات الأمنية في المنطقة وتأثيراتها السلبية على بلدان تشكل بعض دول الإقليم الساحلي عمقا استراتيجيا لها مثل مالي بالنسبة للجزائر، موضوع الدراسة.

[1] Barry Buzan and Ole Weaver, Op.Cit, pp 258- 259.

خريطة رقم 3 : حالة الاستقطاب لدول الساحل الإفريقي وسط جملة من المركبات الأمنية الإقليمية

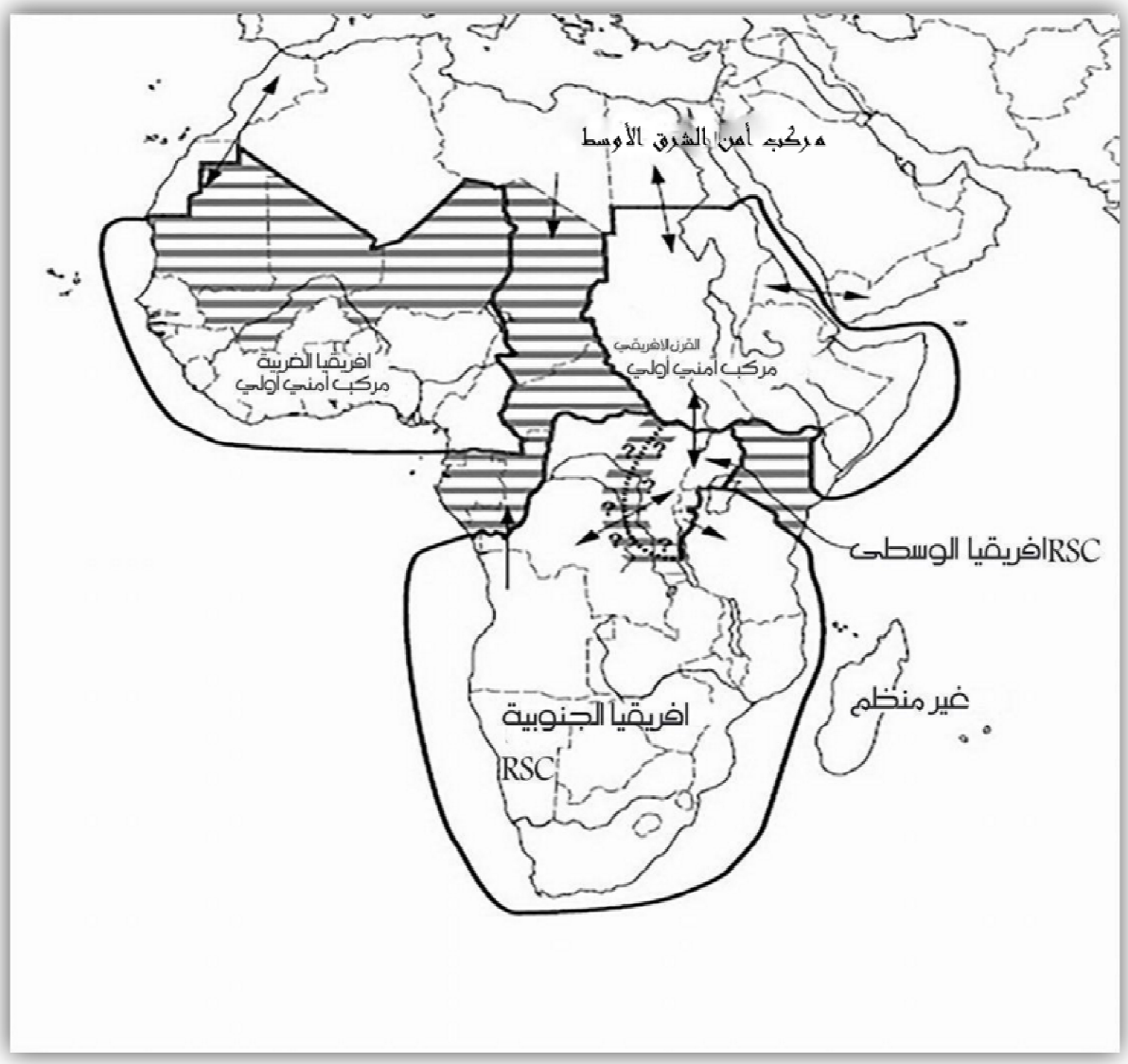

المصدر (بتصرف): Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Power : The structure of International Security, UK, Cambridge, University Press, 2003.

المبحث الثاني: تهديدات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

في سياق دراسة اللا أمن في منطقة الساحل الإفريقي، تتجلى حالة من إلا أمن الإنساني متعلقة أساسا بـ "الفشل الدولاتي" الذي تعاني منه دول المنطقة، وباعتبارها مقاربة ترتكز على الفرد كوحدة في التحليل بعيدا عن مركزية "الدولة" التي قد تشكل في حد ذاتها تهديدا لأمن أفرادها، واللا أمن الإنساني في الساحل يتقاطع مع الوضعية المزرية التي يعانيها الأفراد فيها وكل ما يتعلق بحياتهم المعيشية، على أن هذا التجلي ينطلق من التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة مثل: التغيرات المناخية، الضغط السكاني ووضعية المرأة، وكذا تغير بنية التهديد الذي يتجلى فيها من منظور لا تماثلي/ لا متوازي من خلال التركيز على أهم هذه التهديدات: الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، وهي المحاور التي تشكل بنية هذا المبحث.

المطلب الأول: تجليات اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

انطلاقا من المؤشرات السابقة التي تحدد حالات الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، وما يطرحه ذلك من تحديات للأمن الإقليمي وحتى الدولي بالنسبة لمنطقة غالبا ما توصف في الأدبيات الأكاديمية بأنها منكشفة أمنيا، فإن ذلك يدفعنا للتدليل على تجليات غياب الأمن الإنساني المرتكز كمقاربة على الفرد كمرجعية في التحليل، حيث يبدو بأن منطقة الساحل الإفريقي تشكل بيئة خصبة تتحدى مفهوم الأمن الإنساني كما نظر له تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر سنة 1994، باعتبار ديناميكاتها الأمنية معقدة، تتداخل فيها عدة مقاربات حاولت تحليل واقع المنطقة، لعل أبرزها مقاربة الأمن الإنساني كمقاربة عملية/تطبيقية ظهرت كنتاج لتوسع مفهوم الأمن مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، وهو في منطقة الساحل يتمحور أساسا حول

إنشاء ظروف ملائمة للأفراد والجماعات في التحرر من الخوف، ومن المجاعة والكوارث الطبيعية وإعطائهم الفرص بتطوير قدراتهم الكامنة .

تتجلى مظاهر اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل بداية في بقائها ولفترة طويلة على هامش العلاقات الدولية كمنطقة مهمشة، تعاني من معدلات مرتفعة للفقر والتخلف الاقتصادي وتراجع الحقوق الفردية ، وكذا من جملة من مشاكل النزاعات واللا استقرار... وهو ما انعكس سلبا على الترتيبات الأمنية فيها، نظرا لتشابك مختلف التهديدات الأمنية فيها، بحيث لا تقتصر –فقط- على مجرد اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية ذات الصدى الإعلامي البارز، بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والأسلحة، كتهديدات أمنية "متحركة". لتلتقي كل المؤشرات السابقة مع مشاكل بنيوية تعاني منها أغلب دول منطقة الساحل الإفريقي ، على رأسها؛ هشاشة البناء السياسي، ضعف التنمية الاقتصادية وانعدام التجانس الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على معالجة هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا، مع تنامي حدة الصراع الدولي في المنطقة على المستويين الاقتصادي والطاقوي- بشكل خاص-[1].

كما أن هناك أكثر من 300 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم من تبعات الصراعات حسب إحصائيات منظمة **أوكسفام** (OXFAM)* لسنة 2002، حيث تشير هذه الأرقام

[1] عزيز طواهر، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل"، http://www.djazairess.com/alahrar/17930

* نشأت**منظمة أوكسفام** الأمريكية منذ بداياتها كمؤسسة خيرية صغيرة سنة 1942، تحت اسم "لجنة **أوكسفورد** للإغاثة من المجاعة"، ثم نمت بعد ذلك نمواً كبيراً لتصبح اليوم إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية. وتدار **أوكسفام** حاليا كاتحاد دولي يضم 15 منظمة زميلة (مراكزها في أوروبا، وأمريكا الشمالية والوسطى، وآسيا، وأوقيانوسيا) تعمل كلها في أكثر من 90 بلد مع منظمات محلية شريكة من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر. وفضلاً عن المساعدات الإنسانية والعمل التنموي، تقوم **أوكسفام** بحملات للتغيير الإيجابي، ولرفع الوعي، وذلك بالأساس فيما يخص القضايا المرتبطة بالفقر. وليس للمنظمة أي انتماءات سياسية أو دينية. كما أنها تتبنى مع شركائها المحليين ومنظمات صديقة حول العالم، المواقف المنحازة للشعوب الفقيرة في المحافل الدولية. فعالمياً تتشابك **أوكسفام** مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وتشارك بانتظام في اجتماعاتها الدولية وكذلك مع منظمات عديدة دولية أخرى منها علي سبيل المثال؛ مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي

المخيفة إلى الفقر وعلاقته بالنزاع أين تتآكل أسس الأمن الإنساني في المنطقة وعلى عدة مستويات/مجالات بسبب الانهيار الاقتصادي وأسباب أخرى، حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2001 أن منطقة الساحل والصحراء يعيش فيها ما نسبته 64 %من السكان تحت أقل من دولار في اليوم، وما زاد من تفاقم الوضع؛ أزمة الدين الخارجي جراء سياسات التعديل الهيكلي الذي قدر سنة 2000 ب 206 بليون دولار أمريكي[1].

أما بالنسبة للصراعات المسلحة كتجلي و كتهديد في نفس الوقت لوجود الدولة الهشة أصلا، وبالتالي للأمن الإنساني، شهدت منطقة الساحل والصحراء حسب الأستاذ **أنور بوخرص** أربعة مراحل من تصعيد النزاع والعنف، بحيث أن كل مرحلة لها سماتها الخاصة، إلى جانب الأساليب والإستراتيجيات المتبعة من مختلف الفواعل في المنطقة[2] ؛

المرحلة الأولى (1960-1975)؛ وتمثل مرحلة ما بعد الاستعمار الأوروبي للمنطقة، بحيث شهدت صراعات أقل حدة مقارنة بالمراحل اللاحقة، إذ تشكل حرب الثلاثة أسابيع (حرب الرمال) بين الجزائر والمغرب (1963)، إجهاض تمرد الطوارق في مالي (1963- 1964)، الانقلابات العسكرية الناجحة في كل من ليبيا (1969)، مالي (1968) ونيجر (1974)، أهم الاضطرابات التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة. كما شهدت المنطقة موجة جفاف حادة امتدت لأربعة سنوات (1969-1973) مست دول الساحل (موريتانيا، السينغال، مالي، النيجر، وتشاد)، وهو ما أثر على النشاط الفلاحي والزراعي، وبالتالي حركة البدو الرحل خاصة العرب والتوبو والفولاني والطوارق. ففي حين

العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة السنوي حول التغير المناخي . وتبذل قصارى جهدها للتأثير في السياسات العالمية التي تؤثر على فقراء العالم.

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 35.

[2] Anouar Boukhars, " Rethinking Security Across the Sahara and the Sahel", **Policy Brief**, FRIDE a European Think Tank for Global Action, Nº 199 - April 2015, p2.

فر الطوارق إلى الجزائر، نفي الكثير منهم إلى ليبيا ليشكل ذلك حلقة هامة في تصعيد الاضطرابات الداخلية واللا استقرار، وما قد يشكله ذلك من آثار جانبية في المراحل اللاحقة للصراع.

المرحلة الثانية (1975- 1990)؛ تعتبر أكثر تصعيدا وزعزعة للاستقرار مقارنة بسابقتها، وانطبعت باتجاه النزاع في الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب وجبهة البوليساريو (حركة التحرير الصحراوية التي تأسست سنة 1973 بالجزائر) وموريتانيا إلى النموذج الصفري، حيث كانت موريتانيا أكبر خاسر فيه بنجاح الانقلاب العسكري فيها سنة 1978 وسحب جميع مطالبها تجاه القضية الصحراوية، وبخروج موريتانيا انحسر النزاع بين المغرب وجبهة بوليساريو المدعومة من طرف الجزائر إلى غاية وقف إطلاق النار سنة 1991. كما شهدت هذه المرحلة خلافات حدودية أقل حدة بين عدة دول ساحلية وصحراوية أبرزها بوركينافاسو –مالي (1985-1986)، نيجيريا وتشاد (1987)، وليبيا وتشاد (1973- 1987).

المرحلة الثالثة (1990 – 2003)؛ بدأت هذه المرحلة بالركود الذي عرفه نزاع الصحراء الغربية، وتسوية النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية سنة 1994. ولكن بالموازاة مع ذلك اندلعت صراعات عنيفة داخلية في الجزائر بسبب إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 ودخول البلاد في موجة من العنف والعنف المضاد، وفي النيجر بدأت ثورة الطوارق الثانية قبل أن تنتقل إلى مالي (1990 - 1995)، وتوج ذلك بإطاحة العسكر بنظام **تراوري** (Traore) سنة 1991، لتقوم الجزائر بلعب دور الوساطة من خلال عقد اتفاقيات هشة لم تتوصل إلى حل النزاع بشكل قطعي.

أما **المرحلة الرابعة والأخيرة (2003- راهنا)**؛ فتعد أعقد مرحلة وأكثرها اضطرابا، حيث شهدت ظهور الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في الساحل والصحراء الكبرى وعلى رأسها

"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وتميزت بجملة من الانقلابات العسكرية في موريتانيا (2005 و2008)، النيجر (2010)، مالي (2012)، و بوركينافاسو (2014). كما كان لما يسمى بالـ "الثورات العربية" ابتداء من 2011 أثر كبير في زعزعة استقرار المنطقة، ساهم في تفاقم تجليات اللا أمن الإنساني فيها.

إجمالا، تعاني حوالي 11 دولة ضمن نطاق دول الساحل والصحراء من النزاعات منذ التسعينيات (السودان، إثيوبيا، أوغندا، النيجر، مالي، نيجيريا...)، خلفت عدد قتلى بين 3.8 و 6.8 مليون قتيل، كما أنه خلال عام 2000 كان 20% من سكان إفريقيا معنيين بالنزاعات[1]، ومازالت آثار هذه النزاعات وتداعياتها إلى غاية اليوم إذ يمكن التدليل على ذلك بما تشهده أبرز دول الساحل الإفريقي من تجليات للا أمن على النحو التالي[2]:

- ❖ في تشاد التي شهدت أطول حرب أهلية ذات طابع عرقي بين الشمال والجنوب زادت على ربع قرن، يتوقع أن يتقدم رئيسها **إدريس ديبي** على تعديل الدستور للمرة الثانية ليتمكن من الترشح لولاية رئاسية خامسة، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث حرب أهلية تطيح بالسلام الأهلي الذي دام لأقل من عقدين من الزمن.
- ❖ شهدت إفريقيا الوسطى منذ سنوات قليلة حربا أهلية بدأت عرقية لتتحول فيما بعد إلى حرب دينية بين المسلمين والمسحيين.
- ❖ النيجر- البلد الأفقر في العالم- شهد تركيزا في هجمات منظمة "**بوكو حرام**" الإرهابية التي تعتبره الحلقة الأضعف لتهديد دول الجوار.

[1] Leila Patel and Theresa Wilson, "Civic Service in Sub-Saharan Africa", **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**, December 2004 vol. 33 no. 4, p 27.

[2] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص ص 4-5.

- عرفت بوركينافاسو ثورة أسقطت نظام **بليز كومباري** في سابقة افريقية، ومازالت البلاد تشهد صراعا على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وبين النخبة الوطنية التي لا ترى للعسكر دورا في العملية السياسية.
- تشهد نيجيريا أعلى معدلات فساد في العالم، حاولت التغطية عليه بانتخاب المعرض **محمد بخاري** رئيسا للدولة في أفريل 2015، والذي وعد بإصلاحات جذرية تحارب الفاسد وتؤسس لدولة الرفاه والمساواة، غير أن مهمته تبدو صعبة للغاية في ظل استشراء الفساد في كل مفاصل الدولة وتغول القائمين عليه والمستفيدين منه.
- موريتانيا تعاني من إشكالات بنيوية، لعل أبرزها أن عاصمة البلاد نواقشط هي العاصمة الوحيدة في العالم التي لا تمتلك شبكة صرف صحي، ولا مطار دولي لائق، وغيرها من مشاريع البنى التحتية، بالإضافة إلى عدة أزمات وجودية قد تعصف بالسلام الظاهري الهش.
- أما السنغال صاحبة التجربة الديمقراطية العريقة في إفريقيا، تعتبر الأكثر استقرار والأقل عرضة للإرهاب الدولي، نظرا لوعي مواطنيها من جهة، والمعالجة غير الأمنية من قبل السلطات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي

نظرا للتداخل الحاصل بين التهديدات اللا تماثلية وتحديات الأمن الإنساني التي حددها التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994– كما رأينا في الفصل الأول-، وصعوبة الفصل بينها، حيث أن تهديد الإرهاب مثلا، يبدو على علاقة وطيدة بالتحديات التي تهدد قطاعات الأمن الإنساني السبعة وكذا مختلف التهديدت التي يواجهها كل قطاع ، لذا سنركز على أهم التهديدات الجلية في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تحظي باهتمام ومتابعة أغلب المراكز البحثية، وعلى رأسها: التغيرات المناخية، الضغط الديمغرافي، ووضعية المرأة.

الفرع الأول :التغيرات المناخية (Climate Change):

بتصريحه في فيفري 2004 بأنه "ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، ولكن التغير المناخي قد يتسبب في ذلك فعلا"[1]، يكون وزير البيئة الكندي **ديفيد اندرسون** (David Anderson) قد حدد وبشكل دقيق أهم تهديد للأمن الإنساني يمكنه أن يرفع حجم التهديدات اللا تماثلية، وبشكل مخيف، خاصة في الدول النامية، حيث هيمنت قضايا البيئة والمناخ على أجندة السياسات الدولية في الآونة الأخيرة، وبلغت ذروتها في مؤتمر الأمم المتحدة ديسمبر 2009 في **كوبنهاغن** بالدانمارك، والموسوم بـ (COP15) ، بحيث ركز المؤتمر على التداعيات الأمنية لتغير المناخ على حياة البشر خاصة في المناطق التي تشهد غيابا أو تقصيرا للدول فيها، وعلى رأسها منطقة الساحل الإفريقي التي يقودنا الحديث عنها وتصنيفها على مؤشر الدول الفاشلة حسب العديد من الهيئات العالمية، من بينها صندوق السلام، إلى تسليط الضوء على أثر التغيرات المناخية على حياة السكان وأوضاعهم المعيشية. كما جاء تعريف التغير المناخي في التقرير

[1] عبد الرحمن محمد السعدني وثناء مليجي السيد عودة، مشكلات بيئية: طبيعتها- أسبابها- آثارها- كيفية مواجهتها، مصر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007، ص 123.

الأوروبي الصادر سنة 2008 والمعروف بتقرير **سولانا** (Solana Report) على أنه " تهديد مضاعف...يؤدي إلى تفاقم التوترات واللا استقرار"[1]، واعتبر التقرير أن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات انكشافا وعرضة للتغيرات المناخية بفعل عدم قدرتها على التكيف لضعف إمكاناتها. وتشير الدراسات إلى أن التغير المناخي يشكل تهديدا للأمن، وخاصة الانساني منه، انطلاقا من ثلاث عوامل هي: ارتفاع مستوى سطح البحر، ارتفاع درجات الحرارة وقسوة الظواهر الطبيعية (مثل: الجفاف، الفيضانات والعواصف)[2]. ويبدو بأن العامل الثالث هو الأكثر ملاءمة لتفسير واقع التغير المناخي في الساحل الإفريقي.

تقع منطقة الساحل بين دائرتي عرض 12 درجة شمالا و20 درجة جنوبا، وهو ما جعل دول المنطقة تمتاز بخاصيتين مناخيتين: **الأولى**؛ أن هناك موسم أمطار واحد فقط على مدار السنة، **والثانية** أن أعلى نسبة تساقط تكون في شهر أوت.

[1] Philipp Heinrigs, "Incidences Sécuritaires du Changement Climatique au Sahel: Perspectives Politiques", p 16. http://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf
[2] Ibid, p 16.

خريطة رقم 4 : وقوع منطقة الساحل الإفريقي بين دائرتي عرض 12^0 شمالا و20^0 جنوبا وخصائصها المناخية

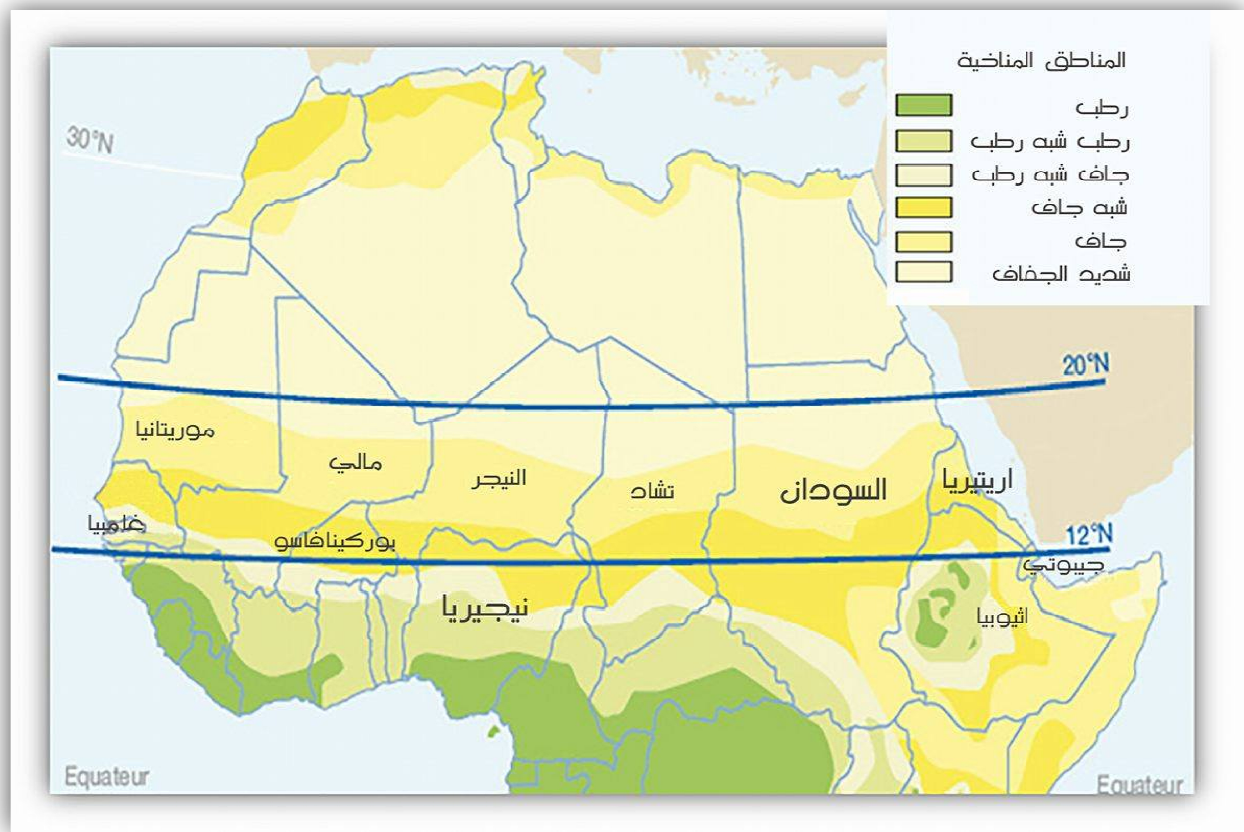

المصدر بتصرف: Philipp Heinrigs, "Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel: perspectives politiques" p 5,sur : http://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf

على هذا الأساس، تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق في العالم التي تشهد تغيرات مناخية مرتبطة أساسا بتذبذب نسب التساقط، حيث شهدت المنطقة زيادة طفيفة في تساقط الأمطار سنة 1950، أعقبها جفاف غير مسبوق مع أواخر عام 1960 إلى نهاية عام 1980. ورغم تحسن الوضع نسبيا في السنوات الأخيرة، والجهود الحثيثة التي تبذلها مراكز البحث العلمية

لمعرفة الأسباب الكامنة وراء شح السماء في المنطقة، ومحاولة إيجاد بدائل لذلك، إلا أن الوضع مازال متدهورا خاصة في ظل ارتفاع الكثافة السكانية في دول المنطقة التي تعتمد في 95 % من غذائها على الفلاحة القائمة أساسا على تساقط الأمطار[1]. وكان لذلك تأثير كبير على جفاف الكثير من الأنهار مثل نهر تشاد الذي تقلصت مساحته بحوالي 90 أي من 23500 كلم[2] سنة 1960، إلى أقل من 1700 كلم[2] حاليا؛ وانخفاض ما نسبته 40-60 % من مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه الكبير في النيجر وبحيرة السينغال[2].

شكل رقم1 : تقلب المناخ في منطقة الساحل الإفريقي (مؤشر التساقط): (1949-1969) السنوات الرطبة: (1969-1993)سنوات الجفاف: (1994-2000) تتراوح بين الجفاف والرطوبة

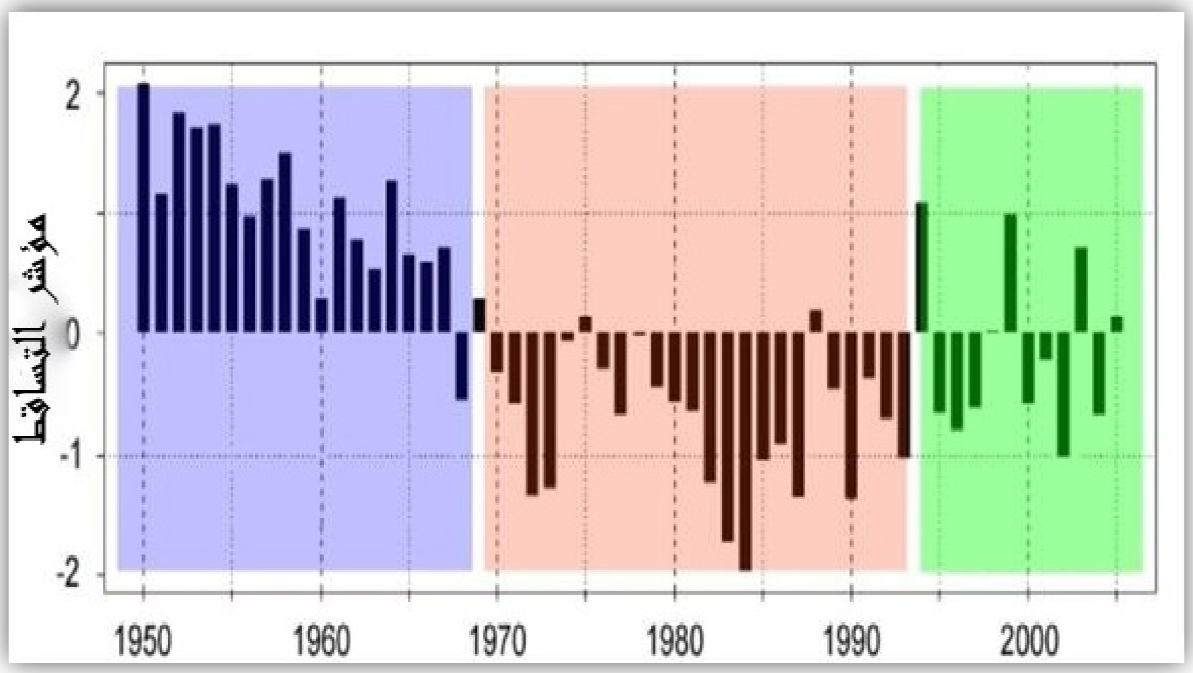

المصدر بتصرف: OASIS report on Crisis in Sahel (April 2013) p 6.

[1] Ibid, p 12.

[2] أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة – دول القرن الإفريقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص 61.

الفرع الثاني: الضغط السكاني (Demographic Pressure):

من المتوقع أن يرتفع عدد السكان في إفريقيا مقارنة بسكان العالم ككل من مليار نسمة (17%) عام 2010، إلى 2.2 مليار نسمة (24 %) عام 2050، وإلى 3.6 مليار نسمة (35%) بحلول عام 2100، لكن المرجح حسب التوقعات أن هذا النمو السكاني سيكون مدفوعا بالنمو المتسارع في منطقة الساحل الإفريقي[1]. حيث أن القيام بعملية مسح للأوضاع الديمغرافية في منطقة الساحل، نجد أنها تسجل أعلى معدلات خصوبة في العالم بـ 7.6 طفل للمرأة الواحدة، بتسجيل النيجر لمعدل خصوبة يعد الأعلى في العالم. وهو ما يضيف إلى منطقة الساحل معضلة إنسانية أخرى، ربما تكون أكثر تهديدا للأمن الإنساني في ظل معاناتها من تحديات متعدد الأوجه مثل: ضعف الإنتاج الزراعي، والتأثيرات السلبية للتغير المناخي على الإنتاج الغذائي واللا أمن الإنساني الذي يمس أكثر من نصف الدول الساحلية[2].

للتدليل على النمو السكاني المتسارع في الساحل الإفريقي، يمكن الأخذ بدولة بوركينافاسو كمثال، حيث يتراوح متوسط عمر السكان فيها بحوالي 17 سنة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يقدر متوسط العمر فيها بـ 37.2 سنة؛ وهو ما يخلق زخما سكانيا كبيرا يرفع من معدلات الخصوبة مستقبلا، وبالتالي من عدد السكان بشكل مطرد، وهو ما يرفع حجم التوقعات في دولة مثل نيجر والتي يقدر عدد سكانها عام 2013 بـ 16 مليون نسمة، إلى 58 مليون نسمة في 2050. وعلى الرغم من توقعات الأمم المتحدة بأن معدل حجم الأسرة سنخفض تدريجيا، وأنه بحلول سنة

[1] Malcolm Potts and others, Crisis IN The Sahel**:** Possible Solutions and the Consequences of Inaction, A report following the OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel),USA,California, the University of California,9 April 2013, p 10.

[2] John F. May et Jean-Pierre Guengant, "Les défis démographiques des pays Sahéliens**",** **ETUDES: Revue de Culture Contemporaine**, France, Publications de S.E.R et Diffusé Sur CAIRN Info, N°11, Juin 2014, p 20.

2100 ستضم الأسرة في الدول قليلة الموارد وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي، حوالي طفلين[1]، إلا أن المؤشرات الواقعية/ الإمبريقية لا توحي بذلك تماما أو على الأقل الوصول إلى هذا المعدل؛ حيث يتزايد الطلب على الأطفال/الولادات في ظل غياب سياسات حكومية تشجع على تنظيم النسل وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وتشكل اثيوبيا استثناء في ذلك[2].

شكل رقم 2 : النمو السكاني في منطقة الساحل الإفريقي بين الماضي والمتوقع 1950-2100 (بنين، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى،تشاد، اريتريا، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال والسودان)، الأمم المتحدة (هيئة السكان)

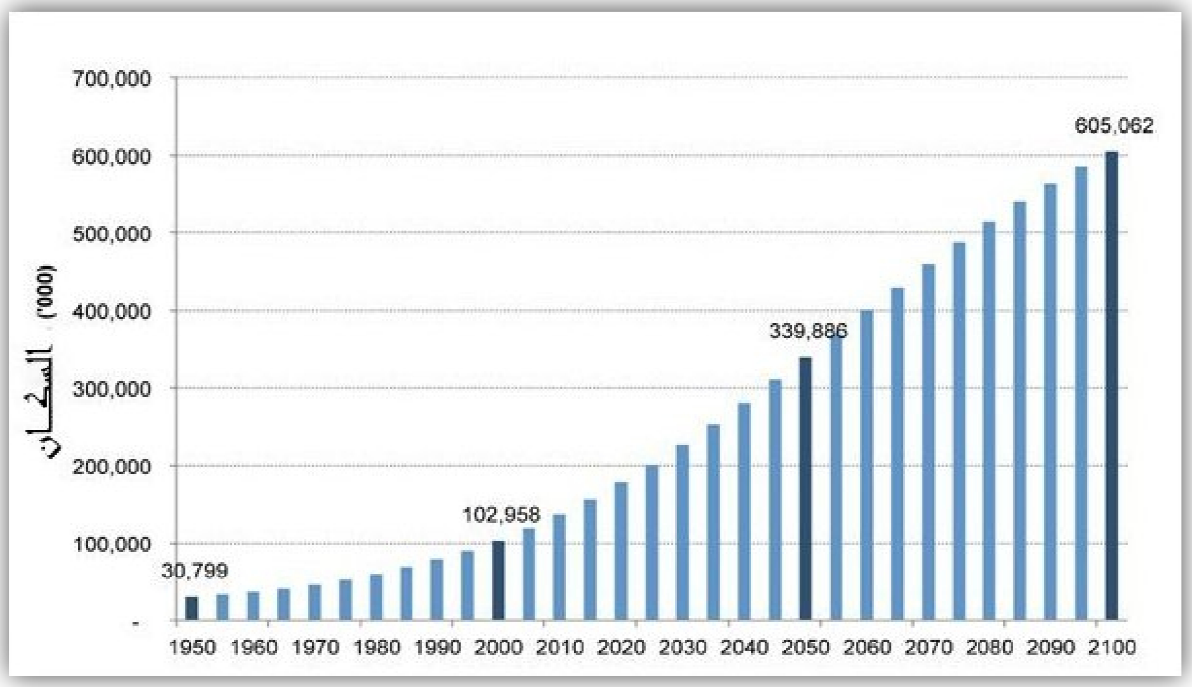

المصدر بتصرف: OASIS report on Crisis in Sahel (April 2013) p 12

[1] Ibid, p24.
[2] Malcolm Potts and others, Op.cit, p 11.

الفرع الثالث: وضعية المرأة (Women Position):

يرجع أحد أسباب احتلال دول الساحل الإفريقي مراتب متأخرة على مؤشر التنمية البشرية، إلى وضعية المرأة في العديد من المجتمعات الساحلية، حيث تعاني غالبية النساء فيها من الفقر والجهل والأمية وتحولها إلى يد عاملة في مجال الفلاحة وتربية الحيوانات، بل أبعد من ذلك تتعرض المرأة إلى عملية تشويه جنسي عن طريق تعرضها إلى الختان، ففي بوركينافاسو تتعرض حوالي 70 % من النساء إلى الختان، وتتراوح النسبة في السودان بين 50 إلى 70%، وترتفع في مالي إلى 94%. كما تعاني الفتيات من مشكلة الزواج المبكر ، حيث يقدر معدل الزواج في النيجر بـ 15.7 سنة، وقد ينخفض السن في كثير من الحالات إلى 12 سنة في مواجهة أزواج تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة، والأرجح في أغلب هذه الزيجات أن الأزواج يجمعون بين عدة زوجات (التعدد). ويتمثل خطر الزواج المبكر بالأساس في زيادة وفيات الأمهات مقارنة مع النساء اللاتي تتزوجن في سن أكبر، نظرا لتعسر الولادات، وكذا لضعف الخدمات الصحية، حيث أن معدل الوفيات بالنسبة لكل 100.000 حالة ولادة في المنطقة (المعدل العالمي) يعد الأعلى في العالم، إذ يصل في مالي إلى حالة وفاة لكل 22 حالة ولادة، وفي تشاد حالة وفاة لكل 14 ولادة وهو معدل عال جدا إذا ما قورن بالسويد مثلا، أين تسجل حالة وفاة واحدة لكل 11.400 ولادة [1].

وعلى مستوى المشاركة السياسية ، تعمل العديد من الهيئات الإقليمية والدولية على تعزيز دور المرأة ومشاركتها سياسيا، وقد توجت هذه الجهود باعتماد سياسات ونصوص قانونية تهدف إلى تحسين وضع المرأة في منطقة الساحل، وزيادة تعبئتها داخل الأحزاب السياسية، فضلا عن زيادة الدعم للجمعيات النسوية التي تقد التزامات بتنفيذ تلك النصوص. فعلى سبيل المثال في بوركينافاسو تم إنشاء تحالف نسوي يضم عدة أحزاب سياسية للتشاور حول تدعيم دور المرأة

[1] Ibid, pp 18-19.

والرفع من تمثيلها داخل المجالس المنتخبة (البرلمان خاصة)، وسمي بـ "التحالف البوركينابي من أجل حقوق المرأة". وفي السينغال طالب "مجلس المرأة" كهيئة تجمع النساء من مختلف الأحزاب والمنظمات النسائية باعتماد نظام الحصص (الكوطة)[1].

وبدعم من العديد من الهيئات الدولية العامة والخاصة مثل؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة من أجل المرأة،المعهد الديمقراطي الوطني، منظمة كير الدولية (Care International) وشركاء آخرين، استفادت المرأة في كل من بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر والسينغال من اعتماد قوانين بشأن نظام الحصص (الكوطة) لتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] Elisabeth Sherif, " Women's Political Participation in the Sahel Region", For the Centre for Humanitarian Dialogue, April 2013, p 6 on: http://www.hdcentre.org/fileadmin/user_upload/Our_work/Mediation_support/Current%20activities/1%20Gender%20and%20Mediation/Gender%20main%20page/1%20Sous%20page%20%20Women%20at%20the%20Peace%20Table%20Africa/Supporting_documents/La-participation-politique-English.pdf

جدول رقم 3 : أثر نظام الحصص على تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية في دول الساحل الإفريقي

الدولة	تاريخ اعتماد القانون	النسبة المحددة في القانون	عدد النساء قبل اعتماد القانون	النسبة	عدد النساء بعد اعتماد القانون	النسبة	التاريخ المتوقع لمراجعة النسب
بوركينافاسو	2009	%30	13	%11.71	20	%15.75	2017
مالي	-	-	15	%10.20	-	-	-
موريتانيا	أوت 2006	%20	3	%3.70	21	%22.11	2013
النيجر	2000	%10	1	%1.20	15	%13.27	2016
السينغال	2010	%50	27	%18	64	%42.67	2017
تشاد	لا وجود لنظام الحصص	-	-	-	28	%14.89	2016

Source : Elisabeth Sherif, " Women's Political Participation in the Sahel Region ", For the Centre for Humanitarian Dialogue, April 2013, p 7.

وعلى الرغم من أن اعتماد نظام الحصص في العديد من الدول الساحلية ساهم في ظهور "نخب برلمانية نسوية"، إلا أنه لم يكن كافيا لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في العملية السياسية، إذ غالبا من كان تمثيلها شكليا ومقيدا، ففي موريتانيا مثلا تم استبدال نسبة 20 % النصوص عليها قانونيا في اللوائح الانتخابية، بـ 20 امرأة في القائمة الوطنية، في مقابل رفع عدد مقاعد البرلمان من 95 إلى 146، مما يعني واقعيا تقليص نسبة تمثيل المرأة وفقا للنسبة المنصوص عليها قانونيا والتي يفترض أن تكون حوالي 30 امرأة[1].

المطلب الثالث: التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

يرى **جون فيليب راسيكو** (Jean-Philippe Racicot) أنه منذ تأسيس النظام الدولي الحديث بموجب اتفاقية **وستفاليا** سنة 1648، طرأت عدة تغيرات على مفهوم وبنية الحرب التي شهدت أربعة تمثلات/ تحولات[2]. فبالنسبة لحروب **الجيل الأول** فإنها تشير إلى المعارك التي دارت بين قوات محتشدة مسلحة بأسلحة تقليدية – غالبا ما تكون بنادق-، باستخدام التكتيكيات الخطية والعمودية في وجود جنود نظاميين تابعين للدولة، وقد بلغت ذروتها في النظام النابليوني؛ حروب **الجيل الثاني** تمثل تلك الحروب التجارية التي تخوضها الدول بهدف تعزيز مواردها المادية والمعنوية في مواجهة الخصم، وتجد تجلياتها في الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) والحرب العالمية الأولى؛ حروب **الجيل الثالث** ترتكز على المناورة وعلى التحرك السريع والمفاجئ لتجاوز خطوط العدو وتدمير قواتهم من الخلف بعيدا عن المواجهة المباشرة، وشكل ذلك نهاية للحرب الخطية على المستوى التكتيكي (الجيل الأول)، مع وحدات لا تسعى فقط لمواجهة بعضها البعض، ولكن للتغلب

[1] Ibid, p p 7-8.
[2] Charles-Philippe David et La Chaire Raoul-Dandurand, Repenser La Securité : Nouvelles mences, Nouvelles politiques, Canada, Québec, FIDES.LA PRESSE, 2002, p111.

على بعضها البعض لاكتساب الميزة الأفضل، وطبقتها القوات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية في إطار ما يسمى بـ "الحروب الخاطفة"[1].

الملاحظ أنه وحسب **ماكس فيبر** (Max weber)، فإن احتكار الدولة لسلطة الإكراه المادي والعسكري يعد السمة البارزة لوظيفة الدولة في إطار النظام الدولي ما بعد الوستفالي[2]، إلا أن ذلك يتعارض مع مفهوم حروب **الجيل الرابع** التي تختلف اختلافا جذريا عن الحروب السابقة حيث تفقد الدولة سلطة احتكار القوة، في مواجهة تهديدات "لا دولتية" من طرف فواعل فوق قومية تفتقر إلى الحيز الجغرافي المحدد، مثل شبكات المافيا، الاتجار بالمخدرات، الجريمة المنظمة، الجماعات العرقية المتشددة، والجماعات الإرهابية، على اعتبار أنها تدور على عدة جبهات، وقد تكون في وقت واحد، بعيدا عن ميدان المعركة بالمفهوم التقليدي[3].

يتقاطع مفهوم حروب الجيل الرابع/ الحروب اللا تماثلية/ اللا متوازية، مع تغير بنية التهديد في حد ذاته وانتقاله من البنية التماثلية حسب تعريف **كلاوزوفيتش** للحرب على أنها: "امتداد للسياسة بوسائل أخرى بين فواعل دولية من نفس الطبيعة "دول قومية"، إلى تهديد لا تماثلي تشكل منطقة الساحل الإفريقي بيئة خصبة له، حيث تتأتى التهديدات الأمنية اللا تماثلية عموما، من استخدام "الدولة" لوسائل عسكرية على درجة عالية من التطور ضد جماعات متطرفة أو حركات تمرد تحارب ضدها، كما أن أغلب هذه النزاعات/التهديدات هي ذات طبيعة عابرة للقارات /فوق قومية. ويمكن حصر أهمها في:

[1] Ibid, p 112
[2] Herbert M. Howe, Ambiguous Order: Military Forces in African States, USA, Lynne Rienner Publishers, 2001, p 2.
[3] William S. Lind, "Understanding Fourth Generation War", http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/milreview/lind.pdf

الفرع الأول: تهديد الإرهاب؛

يعد صعود تهديد الإرهاب في الساحل الإفريقي، من بين أهم الأسباب التي جعلت المنطقة في الأعوام القليلة الأخيرة تقع في قلب الاهتمام العالمي بعد أن كانت مهمشة لعقود[1]، حيث تنشط في المنطقة عدة حركات إرهابية معقدة ، تزايد نشاطها المتمثل أساسا في تصعيد الهجمات العنفوية/ الإرهابية ضمن الحزام الممتد من مالي إلى الصومال وما حوله، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة[2]، لعل أبرزها أكثرها حضورا في الأدبيات الإعلامية والأكاديمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) بتفرعاتها المختلفة، مثل حركة التوحيد، والجهاد في غرب إفريقيا، وحركة بوكو حرام، أو المجموعات القريبة منها كجماعة أنصار الدين الإسلامية وأنصار الشريعة، بالإضافة إلى حوالي 11 (إحدى عشر) تنظيما مسلحا في الجنوب الليبي تتخذ من عدة مدن ليبية مثل: أم الأرانب، تمسة، و أوباري، قواعد لوجيستية لشراء السلاح المنتشر في ليبيا والمقدر ب 21 مليون قطعة سلاح. كما تنشط على امتداد مدن الإقليم شبكات التجنيد التي يقودها وسطاء التجنيد يعملون في قرابة 400 مدرسة ومعهد قرآني ومؤسسات خيرية ذات طابع خيري ودعوي، بحيث تشكل مجالا خصبا لوسطاء التجنيد لصالح التنظيمات الجهادية، وتتركز هذه المدارس أساسا في مدن: نواكشوط، نواذيبو، روصو، ومنطقة الحوضين في موريتانيا، ومدن: كيدال، منكا، تمبكتو، تاوديني، غاو، ليري، وموبتي في مالي، وفي النيجر في مدن: نيامي، زندر، أغاديز، وأرليت، وفي انجامينا، أبشا، وفايا في التشاد، أما بوركينافاسو ففي مدن: واغادوغو، بوبو، ديولاسا، دوري، هفويا، توغان، ونونا[3].

[1] Tobias Coepf and others, Re-mapping the Sahel, Transnational Security chalenges and international responses, France, Paris, EU Institute For Security Studies, June 2014, p 11.

[2] Yonah Alexander, Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014, United States of America, the Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015, p3.

[3] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق.

بالرجوع إلى أخطر تنظيم إرهابي في المنطقة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[*]، يرى البروفيسور **بروس هوفمان** (Bruce Hoffman) بأن استراتيجياتها مستمدة من فلسفة التنظيم ككل "القاعدة الأم" والتي يمكن إجمالها في ستة استراتيجيات/ مستويات عملياتية على نحو[1]:

1. **الاستنزاف** (Attrition)؛ من خلال سعي القاعدة إلى إرباك منافسيها وقهرهم، خاصة القوى الكبرى التي تعلن العداء لها وكذا القوى الإقليمية، بحيث تسببت في لإضرار اقتصادية ومالية لعدة دول وقوى في العالم على رأسها الولايات المتحدة.
2. **التفرقة** (Division)؛ عن طريق خلق انشقاقات وتفرقة داخل القوى التي تريد محاربتها.
3. **الدول الفاشلة** (Failed States)؛ والتي تشكل بيئة خصبة لتوسيع نشاطها وثروتها وزيادة امتدادها ونفوذها، إذ اعتبرت الجزائر ودول الساحل الإفريقي والصومال وليبيا مؤخرا معقلا لها.
4. **القوة المضاعفة** (Force Multiplier)؛ من خلال تقديم الدعم والتأطير والمساعدات المستمرة لأتباعها وفروعها من الحركات والتنظيمات والميليشيات الإرهابية.

---

[*] تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هو تنظيم سلفي مسلح نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن.

النشأة :انبثق التنظيم الذي يتزعمه عبد المالك دروكدال "أبو مصعب عبد الودود" في 25 يناير/كانون الثاني 2007 بعد أن غير اسمه من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ويقول التنظيم إنه "يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي والموالين له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية."

قيادة التنظيم :يتولى قيادة التنظيم عبد المالك **دروكدال** الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ 2004 وهو في الثلاثينيات من عمره ويعرف بخبرته في صناعة المتفجرات . ومن القادة البارزين الآخرين عمار سيفي نائب قائد الجماعة الذي يقضي حكما بالسجن المؤبد في الجزائر لاتهامه بخطف 32 سائحا ألمانيا. أما القيادي **مختار بلمختار** فيشرف على الجماعة في منطقة الصحراء الكبرى على الحدود مع كل من مالي والنيجر.

عناصر التنظيم :لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد مقاتلي الجماعة، لكن أغلب المصادر تقدر عددهم بما بين 300 و800 مقاتل أغلبهم من الجزائريين, فيما يتوزع الباقون على جنسيات مختلفة أبرزها موريتانيا وليبيا والمغرب وتونس ومالي ونيجيريا. وقد قدرت بعض الجهات عدد المجموعات الصغيرة المنتسبة للتنظيم بنحو 70 خلية .

مناطق النشاط :تنشط هذه الجماعة بصفة أساسية في الجزائر ويمتد نفوذها إلى جنوب الصحراء, كما تتولى تدريب عناصر من دول الجوار التي تنفذ عمليات داخل أراضيها على غرار موريتانيا والمغرب وتونس. (المصدر: الجزيرة نت).

[1] مليكة فريمش وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 252 -253.

5. **المعتنقون الجدد للإسلام وذو الأيادي النظيفة** (Converters and Clean skin)؛ من خلال سعي القاعدة إلى استخدام المعتنقين الجدد للإسلام في أوروبا والدول الغربية عامة، والذين ليس لهم سوابق بحيث يمكنهم القيام بعمليات إرهابية دون إثارة الشكوك الأمنية حولهم.
6. **الانتهازية** (Opportunitism)؛ عبر استغلال الثغرات الأمنية والدفاعية وانتهازها قصد القيام بهجمات خاطفة.

وانطلاقا من هذه الاستراتيجيات التي عرفت تطبيقات عملية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي برفع نشاطه العنفوي في العديد من الدول، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد الاعتداءات الإرهابية في المنطقة خلال عام 2014 ارتفع بما نسبته 25 %، مقارنة بعام 2013 الذي عرف رقما قياسيا. فقد سجل خلال هذا العام (2014) حوالي 289 اعتداءا إرهابيا ما يمثل أعلى مجموع سنوي مسجل خلال أكثر من عقد من الزمن، وهو ما يشكل ارتفاعا بما نسبته 800 % في عمليات التنظيم ومتطرفين آخرين في المنطقة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. أما الدول الأكثر استهدافا خلال سنة 2014 فهي؛ ليبيا (201 اعتداء)، مالي (35) اعتداء، تونس (27)، والجزائر (22) النيجر (4)[1].

واستمر هذا المنحى التصاعدي في ليبيا مع مطلع العام 2015 ، عندما دخل تنظيم "الدولة الإسلامية "[*]على خط التصعيد في المنطقة، بإقدامه على إقامة مركز لتدريب الجهاديين في ظل

[1] Yonah Alexander, Op.Cit, p 4.

[*] تعود **أصول** تنظيم الدولة الإسلامية التي كانت تسمى سابقا "الدولة الإسلامية في العراق والشام" إلى تيار السلفية الجهادية وهو يضم عناصر من جنسيات مختلفة تقاتل في العراق وسوريا على جبهات متعددة. أما **جذور التنظيم** المعروف إعلاميا باسم "داعش" فتعود إلى جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق عام 2004 بعد غزوه من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام 2006 أعلن الزرقاوي مبايعته زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. كما أعلن في العام ذاته تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة عبد الله رشيد البغدادي. لكن الزرقاوي قتل بغارة

الانقسام السياسي والانفلات الأمني بعد الإطاحة بنظام **معمر القذافي**، حيث قام فرع "الدولة الإسلامية في طرابلس" بالمشاركة في الهجوم على فندق (Corinthia Hotel) الفخم في طرابلس مخلفا خسائر فادحة في الأرواح بين الليبيين والأجانب. بحيث جاء الهجوم كرد على اعتقال أبو أنس الليبي عن طريق "الكوماندوز الأمريكي" باعتباره المتهم الرئيسي بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا (224 قتيلا) عام 1998[1]. أما في مالي ونظرا لعدم الاستقرار الذي يشهده الجزء الشمالي من البلاد بفعل الحرب – كما سنرى لاحقا عبر هذه الدراسة- ، تم نصب كمين استهدف القوات الحكومية الإفريقية الأعضاء في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تعرضت لهجوم على أيدي مسلحين مع بداية 2015. أصبحت تونس بعد "ثورة الياسمين" التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي انكشافا امنيا أمام التهديدات الإرهابية، حيث تم الاشتباه في جانفي 2015 في "اسلاميين" قاموا بأسر وقتل ضابط شرطة وطعنه. أما في الجزائر وخلال نفس الفترة، قام الجيش

أميركية في أواسط العام ذاته فجرى انتخاب أبو حمزة المهاجر زعيما للتنظيم. وتم أيضا "تشكيل دولة العراق الإسلامية" بزعامة أبو عمر البغدادي. وفي 19 أفريل 2010 قتلت القوات الأميركية والعراقية أبو عمر البغدادي وأبو حمزة المهاجر. وبعد حوالي عشرة أيام، انعقد مجلس شورى الدولة ليختار أبو بكر البغدادي خليفة له والناصر لدين الله سليمان وزيراً للحرب في دولة العراق الإسلامية.

وفيما يخصّ **جنسيات** مقاتلي تنظيم الدولة فإن معظم مقاتليه في سوريا هم سوريون لكن قادة التنظيم غالباً ما يأتون من الخارج وسبق أن قاتلوا في العراق والشيشان وأفغانستان وعلى جبهات أخرى. وفي العراق معظم مقاتلي التنظيم هم عراقيون".

أما على مستوى **القوة العسكرية** يتمتع الفرع العراقي للتنظيم بقوة عسكرية ملفتة منذ عام 2006 وبات من أقوى التنظيمات في الساحة العراقية. وبدأ يبسط نفوذه على مناطق واسعة، لكنه تلقى لاحقا ضربات قوية مع ظهور مجالس الصحوات وهي تجمعات عشائرية أسست لمواجهة تنظيم القاعدة في مناطقها بمساندة القوات الأميركية والحكومة العراقية. أما في سوريا فقد تمكن التنظيم الذي يضم مقاتلين متمرسين ومدربين بشكل جيد من تحقيق إنجازات مهمة على الأرض وتمكن من فرض سيطرته على كل من محافظة الرقة وجزء من ريف دير الزور المحاذية للحدود مع العراق. لكنه بالمقابل خسر نفوذه في مدينة حلب وريفها وأرغم مقاتلوه على إخلائه.

تتضارب الأنباء بشأن **مصادر تمويل** هذا التنظيم بين من يتهم نظام أجهزة استخبارات إقليمية بتمويله ومن يقول إن التنظيم في كل من سوريا والعراق يجمع جزءا من موارده المالية عن طريق الجزية والإتاوات التي يفرضها على سكان المناطق التي يسيطر عليها. لكن المعروف أنه سيطر في سوريا على آبار النفط في دير الزور وصدرت تقارير عن بيعه النفط لتجار محليين وحتى للحكومة السورية.

في أواخر يونيو/حزيران 2014، أعلن التنظيم قيام ما وصفها "بالخلافة الإسلامية" وتنصيب أبو بكر البغدادي "إماما وخليفة للمسلمين في كل مكان، ودعا الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم لمبايعته. كما أعلن التنظيم حينها أنه تم إلغاء الاسم القديم ليقتصر على الدولة الإسلامية وهو قرار اتخذه أهل الحل والأعيان والقادة، بحسب المتحدث باسم التنظيم أبو محمد العدناني، وبعد ذلك أعلن أبو بكر البغدادي الذي نصبه التنظيم "خليفة للمسلمين" من سماهم المجاهدين إلى الهجرة إلى "دولة الخلافة." (المصدر: الجزيرة نت).

[1] Yonah Alexander, Op.Cit, p 4.

باعتقال خلية مكونة من عشرات المتشددين في الجنوب، كانوا يخططون للقيام باعتداءات إرهابية بدعم من فواعل أخرى تنشط خارج الحدود. وفي النيجر تم تسجيل أربعة اعتداءات إرهابية سنة 2014، ما في ذلك مقتل سبعة من ضباط الأمن في السجن، وإطلاق سراح عدد غير معلوم من السجناء الإرهابيين. عموما وصل استقطاب تنظيم القاعدة إلى عناصر حركة **موجاو** (MOJAO) والطوارق (أقلية عرقية من البدو الرحل)، والتي تنشط على الحدود مع نيجيريا. كما شهد نفس العام تزايدا في محاولات الخطف واستخدام المعدات العسكرية الحديثة من قبل الجماعات الإرهابية. كما تصاعد نشاط جماعة **بوكو حرام*** في جنوب النيجر عبر عمليات توغل منتظمة وتجنيد الشباب للقتال، فضلا على أن النيجر تستضيف أكثر من 40.000 لاجيء نيجيري[1]

* **حركة بوكو حرام**: هي جماعة إسلامية نيجيرية تعني بلهجة قبائل الهوسا "التعليم الغربي حرام"، تنشط في شمال نيجيريا وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية وهي حركة محظورة رسميا. تأسست الجماعة عام 2002 في ولاية **بورنو** بشمال **نيجيريا** بزعامة المدرس ورجل الدين **محمد يوسف**، لكن الوجود الفعلي للحركة بدأ خلال عام 2004 بعد أن انتقلت إلى ولاية **يوبي** على الحدود مع النيجر، حيث بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية .تسعى الحركة التي يطلق عليها أيضا اسم "طالبان نيجيريا" إلى منع التعليم الغربي والثقافة الغربية عموما التي ترى أنها "إفساد للمعتقدات الإسلامية"، وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية بمجمل الأراضي النيجيرية بما فيها ولايات الجنوب ذات الأغلبية المسيحية. وتتكون الحركة أساسا من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية إضافة، إلى بعض الناشطين من خارج البلاد على غرار بعض المنتسبين التشاديين. ورغم تقارب النموذج النيجيري مع النموذج الأفغاني لم يعثر على أي دليل قد يؤكد وجود صلة بين **بوكو حرام** وحركة طالبان الأفغانية. وتستهدف الحركة في عملياتها خصوصا عناصر الشرطة ومراكز الأمن وكل من يتعاون مع السلطات المحلية، وقد اغتيل زعيم الحركة محمد يوسف في 30 جويلية 2009 بعد ساعات من اعتقاله واحتجازه لدى قوات الأمن. وألقي القبض على يوسف في عملية مطاردة بعد مواجهات مسلحة اندلعت أواخر جويلية 2009 في شمال نيجيريا بين عناصر الحركة وقوات الأمن وأسفرت حسب تقارير إعلامية عن سقوط مئات القتلى. وقد أعلنت السلطات الأمنية النيجيرية تمكنها من القضاء على الحركة بشكل كامل. (المصدر: الجزيرة نت)

[1] Ibid, p 5.

خريطة رقم 5 : الاعتداءات الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل منذ هجمات 11 سبتمبر 2001.

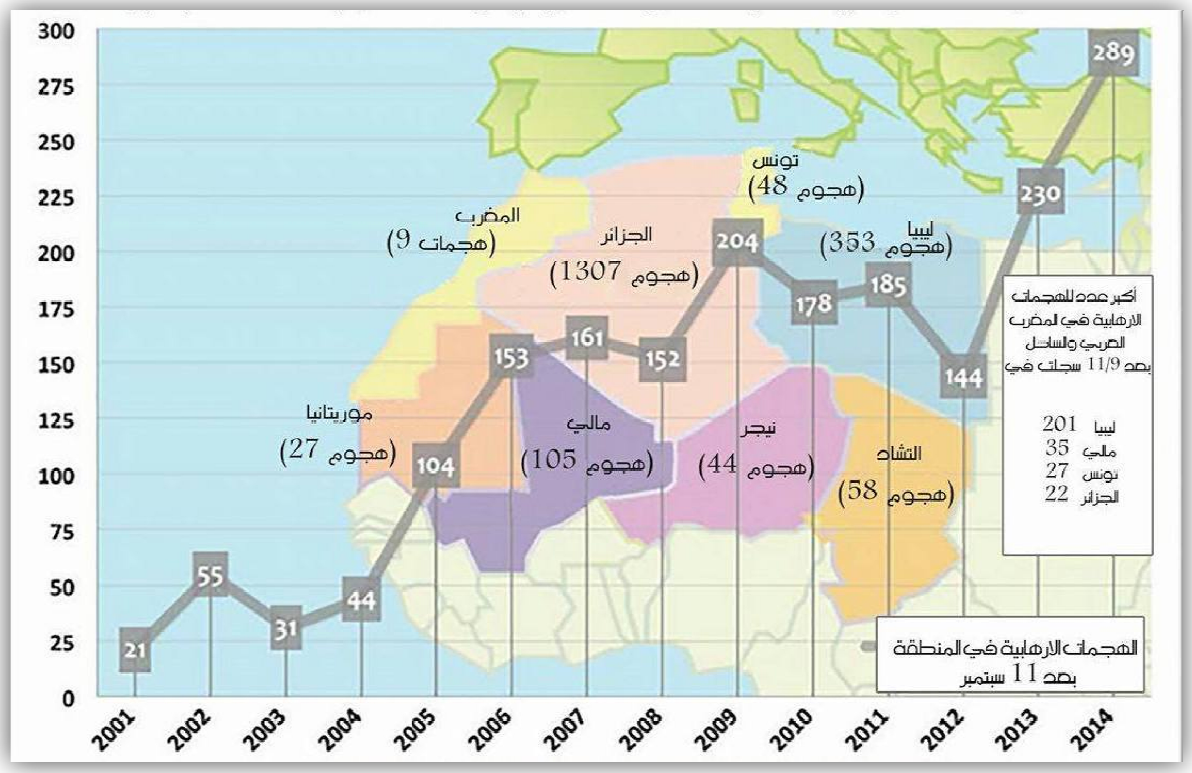

المصدر بتصرف: Yonah Alexander, Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014, p 4

الفرع الثاني: تهديد الجريمة المنظمة:

تعرف هيئة الأمم المتحدة الجريمة المنظمة حسب اتفاقية باليرمو 2000 في المادة 2 الفقرة أ على أنها: " جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1].

ومن منظور أمني، تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللا تماثلية التي يصعب حصر فواعلها ومجالها الجغرافي نظرا لبنائها المعقد، وكذا لارتباطها بعدة تهديدات أخرى مثل: تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، المتاجرة بالأسلحة، وتبييض الأموال. حيث يرى **وولفرام لاشر** (Wolfram Lacher) أن منطقة الساحل تقع على مسافة بعيدة من مفهوم الجريمة المنظمة كما عرفتها الأمم المتحدة، لأن الجريمة فيها تأخذ بعدا "عبر وطني" على صلة وثيقة بنشاطات إجرامية موازية، بهدف تحقيق الربح السريع وزيادة الإيرادات المالية للجماعات الناشطة في المنطقة؛ وهو ما ينطبق بشكل خاص على ثلاثة أنشطة شهدت توسعا كبيرا منذ عام 2003 وهي: تهريب القنب الهندي المغربي (نوع من المخدرات)، تهريب الكوكايين، والاختطاف مع طلب الفدية، بالإضافة إلى أن أغلب التدفقات التجارية عبر الساحل والصحراء هي من السلع غير المشروعة، والتي غالبا ما تعتمد على ترتيبات غير رسمية مع الجمارك والأجهزة الأمنية[2].

---

[1] "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة"، على الرابط:
https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf

[2] Wolfram Lacher, "Organized Crime and Conflict in the Sahel –Sahara Region", **The CARNEGIE Papers**, Middel East, CARNEGIE Endowment For International Peace, September 2012, p 4

تشير الأرقام أدناه مثلا، إلى توسع تجارة الكوكايين من أميركا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا بشكل متسارع في الفترة ما بين 2005 و2007، رغم انكماشها بعد العام 2008. فقد قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14 في المائة من الكوكايين الذي يدخل إلى أوروبا (20 طناً) - بلغت قيمتها بسعر الجملة 1 مليار دولار في أوروبا الغربية - مرت عبر غرب أفريقيا في العام 2008،وأن معظم كميات الكوكايين التي تمرّ عبر غرب أفريقيا في طريقها إلى أوروبا تصل أولاً إلى إحدى الدول الساحلية - وخاصة غينيا وغينيا بيساو، وكذلك توغو وبنين وغانا - وبعد ذلك يتم نقلها إما عن طريق الجو أو بواسطة القوارب. وكبديل، يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات الشحن الجوي إلى أوروبا، بما في ذلك من مطارات داخلية في غرب أفريقيا. وتعدّ مطارات باماكو ونيامي وواغادوغو من بين مراكز الشحن الجوي، حيث يمرّ بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة. ولا تزال هذه الطرق نشطة كما تؤكده أرقام المحجوزات خلال عامي 2011 و2012 في هذه المطارات. وبرزت موريتانيا لفترة وجيزة كبلد عبور رئيس للنقل الجوي والبحري والبري في الفترة 2007-2008، حيث جرى ضبط أكبر شحنتين في مطار نواديبو في ماي2007 (360 كيلوغرام من الكوكايين)، وفي نواكشوط في أوت من العام نفسه (830 كيلوغرام من الكوكايين). ومع ذلك فقد انخفضت المحجوزات في موريتانيا بشكل كبير خلال 2008[1].

كما تعرف منطقة الساحل انتشارا رهيبا للأسلحة بمختلف أنواعها الخفيفة والثقيلة، حيث قدر التقرير الصادر عن مجلس الأمن عن الوضع في الساحل الإفريقي في جوان 2013، أن حوالي 80 ألف قطعة **كلاشينكوف** منتشرة في المنطقة، مما قد يساعد في تغذية الشبكات الإجرامية والعاملة

[1] Ibid, pp 6-8.

في التهريب، وكذا الجماعات المتشددة خاصة بعد الحراك السياسية الذي شهد تصاعدا في المنطقة بعد سنة 2003[1].

الفرع الثالث: تهديد الهجرة غير الشرعية:

يمكن دراسة تهديد الهجرة السرية في الساحل الإفريقي، رغم قلة الإحصائيات حولها، انطلاقا من بعدين أساسين[2] يتمثل **الأول** في: **الهجرة المحلية/الداخلية**، ويتجلى بشكل أساسي في كل من مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، السينغال، غينيا وساحل العاج، حيث يبلغ عدد المهاجرين في البيئة المحلية حوالي 155600 شخص، مدفوعين بمسوغات الترحال والبداوة أو تغيير السكن نتيجة سهولة اختراق الحدود، وعدم قدرة دول المنطقة على ضبط حركتهم الداخلية او البينية في منطقة الساحل، وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في استغلالها من طرف شبكات التهريب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذا الخلايا الارهابية الناشطة في المنطقة.

أما البعد **الثاني**؛ فيشمل حركة المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، لتشكل منطقة الساحل **منطقة عبور** تشمل ممراتها وطرق العبور خطين؛ **الأول** يتحدد مساره انطلاقا من إفريقيا الوسطى والجنوبية فإفريقيا الغربية خاصة: غينيا بيساو، بوركينافاسو والسينغال؛ أما **الثاني** فنقطة انطلاقه تبدأ من إفريقيا الشرقية والقرن الإفريقي عبر السودان، تشاد، النيجر وليبيا.

---

[1] مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام حول الوضع في الساحل"، عبر الرابط: http://daccess-ods.un.org/TMP/540581.420063972.html

[2] أعمر عمورة ، التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو- أمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية االعلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011، ص 78.

أما خطوط الانطلاق؛ فتتمثل في ثلاث:

1. خط السواحل الأطلسية عبر موريتانيا، الصحراء الغربية، والمغرب وصولا إلى جزر الكراييب.
2. خط السواحل المتوسطية الغربية نحو اسبانيا عبر الجزائر والمغرب مرورا بنيجيريا، النيجر ومالي، وكذا عبر الحدود الجزائرية المغربية.
3. خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو ايطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر.

ووفقا لهذه المعطيات وصل عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا عبر منطقة الساحل الإفريقي، حسب تقرير المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة الصادر سنة 2007، حوالي 55 ألف مهاجر غير شرعي، يجني منهم المهربون وتجار البشر في المنطقة أكثر من 150 مليون دولار أمريكي[1].

[1] المرجع نفسه، ص ص 78-79.

خريطة رقم 6 : حركة المهاجرين غير الشرعيين نحو بلدان أوروبا المطلة على البحر المتوسط

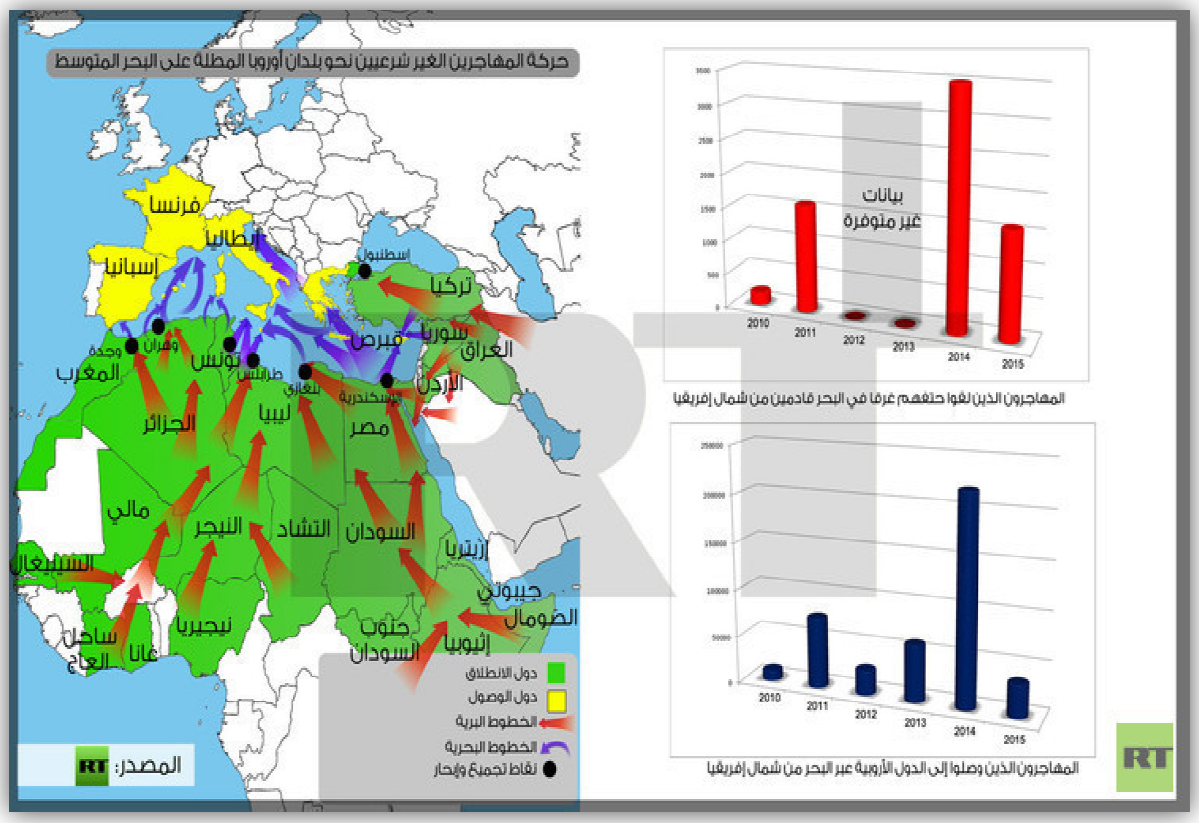

المصدر:" أكثر من 100 ألف مهاجر عبروا البحر إلى أوروبا منذ مطلع 2015"، موقع روسيا اليوم، على الرابط:

https://arabic.rt.com/news/785363-

المبحث الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته الأمنية.

تعتبر إفريقيا من أكثر القارات عرضة للاستعمار الغربي - الأوروبي خاصة-، وما خلفه ذلك من تهميش واستغلال لموارد العديد من دولها، واستمر هذا التهميش مع التأسيس لما يسمى بـ" النظام الدولي الجديد" بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أنه بالنظر إلى الترتيب المتدني الذي تشهده العديد من الدول الإفريقية – والساحلية خاصة- على مختلف المؤشرات الدولية " الدول الفاشلة مثلا"، يبدو بأن دول الساحل الإفريقي التي تشكل رقما مهما في معادلة التنافس الدولي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وفي إطار الحرب العالمية على الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة، تقع في صلب اهتمامات القوى الدولية من منظور شمولي متشبع بعقدة اللا أمن الغربي، والذي ينطبع بها الساحل الإفريقي كما وضحنا في المطالب السابقة، لتشهد المنطقة تنافسا متعدد الأقطاب بين الولايات المتحدة التي تتجه نحو تبني مقاربة إعادة الانتشار الاستراتيجي في القارة الإفريقية، وفرنسا التي تستمد توجهاتها الخارجية من منطلق تاريخي/كولونيالي لم تفصل الأمر فيه بعد بين التوجه الفردي أو تحت العباءة الأوروبية، وفي ظل مزاحمة قوى أخرى على رأسها الصين واليابان.

سنركز من خلال هذا المبحث على التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي في شكله العمودي من ثلاث منطلقات، بين القوى السابقة الذكر، وهي المنطلق الاستراتيجي التاريخي، المنطلق الطاقوي/الاقتصادي، وكذا المنطلق الأمني.

المطلب الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق جيو استراتيجي/ تاريخي

ساهمت التحولات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر وتغير بنية التهديدات الأمنية، في إخراج منطقة الساحل الإفريقي من "الهامشية" التي كانت تعيشها أيام الحرب الباردة، واحتلالها حيزا هاما في اهتمامات القوى الكبرى التي أصبحت لها تطلعات في المنطقة، وذلك لاعتبارات جيو إستراتيجية فرضها الواقع الجيوسياسي للمنطقة، وفقا للمسوغات التالية[1]:

1. أن منطقة الساحل تشكل إقليما يستمد وظيفته الجيوسياسية من هشاشة وميوعة حدوده، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلو متر المربع الواحد، أين يتمركز السكان جنوبا في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد.
2. أصبحت الصحراء من منظور جيو سياسي تقدم بدائل عن المنظور التقليدي الذي يقدمها كإقليم مفرغ، جاف وموحش، على رأسها:

- أنها تحتوي على جيوب مائية أنبتت غطاء نباتيا غير معهود في الصحراء وهو الواحات.
- أصبحت منطقة الساحل والصحراء غنية بالموارد الطبيعية والطاقوية.

تاريخيا: تشكل القارة الإفريقية إحدى أهم دوائر السياسية الخارجية الفرنسية، وتتجلى هذه الأهمية في تصريحات العديد من الرؤساء الفرنسيين، لعل أبرزها تصريح الرئيس الراحل **فرانسوا ميتران** (François Mitterrand) على هامش القمة الإفريقية التي عقدت بباريس في

[1] جميلة علاق، مرجع سابق، ص 331.

نوفمبر 1994، حين أكد للحضور بأنه "بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين؛ فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا"[1] . وقد لا يبدو هذا الإدراك قاصرا على ميتران فقط، بل هو استمرار لتقليد ثابت أرساه الجنرال **ديغول** يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية، بمساعدة مستشارين في القصر الرئاسي (الايليزي) على ملف الشؤون الإفريقية، ويصنف هذا الملف على أنه بالغ السرية، كما تم في منتصف تسعينيات القرن الماضي، ربط وزارة التعاون الدولي مع إفريقيا بوزارة الخارجية لضمان فاعلية التواصل مع قضايا القارة[2].

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قدرتها على التحرك والنفوذ في القارة الإفريقية عموما، لدرجة أن بعض الدارسين يرون أن إفريقيا تمثل إحدى الدعامات الثلاثة لمكانة فرنسا الدولية إلى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن، وقدراتها النووية. بل أبعد من ذلك، ينظر إلى فرنسا على أنها لا تستطيع ممارسة مثل هذا النفوذ والتأثير في إفريقيا، كما قد تمارسه في أي منطقة أخرى من العالم، خاصة أنها تمتلك القدرة للضغط دبلوماسيا وعسكريا وماليا- خاصة تجاه حالات الأزمات[3]. وبناء على ذلك، عملت فرنسا على ربط العديد من الدول الإفريقية بسياسات تعاونية في مجالات عدة، اقتصادية وثقافية وعسكرية. إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة وتراجع مبدأ تقاسم الأدوار مقابل صعود المتغير الاقتصادي، تأثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا، نتيجة

[1] مسعود دخالة، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005، ص 197.

[2] المرجع نفسه، ص 197.

[3] Paul melly and Vincent Darracq, " A New Way to Engage ? French Policy in Africa from Sarkozy to Hollande", **Chatham House**, UK, London, N° 1, May 2013, p2.

دخول قوى دولية أخرى، وتصاعد مصالحها في إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، لاعتبارات جيوستراتيجية/ اقتصادية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

يفسر الاهتمام الأوروبي - الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي من منظور جيو- ستراتيجي، من خلال تداخلها المحوري مع منطقة شمال إفريقيا المكونة في غالبية امتدادها الجغرافي من دو ل المغرب العربي الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)، والتي تشكل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوروبي، نابع أساسا من اعتبارات تاريخية أسقطت على المفهوم الجغرافي للمغرب العربي في السياسة الأوروبية، حيث أن الماضي الحضاري والتاريخي فيه، والذي يتراوح بين **المواجهة** التي كانت تميز العلاقات الاورو- مغاربية، لاعتبار أن دول المغرب العربي كانت عبارة عن مستعمرات أوروبية، ومصنفة كأراض أوروبية يفصلها البحر إقليميا عن أوروبا، و**التعاون والتعايش والتواصل الحضاري**، بعد استقلال دول المغرب العربي أواخر خمسينيات القرن الماضي[2]، ومنطقة غرب إفريقيا وصولا إلى البحر الأحمر، حيث أضحى استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية فيها[3]- كما سيأتي تفصيله لاحقا-.

بالرجوع إلى "تاريخية" التوجهات الفرنسية تجاه منطقة الساحل، نجد أنها كانت وإلى بداية التسعينيات من القرن العشرين ترتكز على ثلاث ثوابت تعكس الاستراتيجة الواقعية البحتة: قواعد عسكرية دائمة، تعاون عسكري، وتدخلات عسكرية، وهدفها قريب المدى ليس فقط احتواء النفوذ السوفياتي المتعاظم في تلك الفترة، بل وحتى تحجيم المنافسة البريطانية والأمريكية التي شهدت

[1] حسن حمدي عبد الرحمان، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية** ، العدد الثاني، سبتمبر 2005، على الرابط: http://www.alukah.net/world_muslims/0/65874

[2] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،فيفري 2005، ص163.

[3] جميلة علاق، مرجع سابق، ص 333.

دخولا قويا مع انتهاء الحرب الباردة، وبالتالي ما كان من الدوائر السياسية الفرنسية، إلا إعادة تعديل وتموقع بانتقال السلوك الفرنسي نحو المظلة الأوروبية[1].

وعليه، يتحرك النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي جيو- ستراتيجيا تحت المظلة الأوروبية، رغم تباين توجهات القوى الكبرى داخل الاتحاد الأوروبي في أجندة السياسة الخارجية المشتركة، وعلى مستوى التنسيق داخل **المجلسين الوزاري والأوروبي** فيما يخص توجهات الدول داخل الإتحاد الأوروبي، نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاث توجهات محورية:

- **المحور الألماني**؛ الذي ينصب اهتمامه حول كيفية تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في الجوار الشرقي لألمانيا.
- **المحور البريطاني**؛ المتمسك بالتعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط وإفريقيا الأمنية إلا المصالح الإستراتيجية لحلف الأطلسي في منطقة جنوب المتوسط.
- **المحور المتوسطي**؛ المتمثل في الدول المتوسطية الأربعة (دول القوس اللاتيني): فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان التي تعرف في تعاملاتها توجها متوسطيا[2] وإفريقية خاصة بالنسبة لفرنسا التي تملك نفوذا تاريخيا في افريقيا لاعتبارات استعمارية. وعليه فإن حل هذه المعادلة لصالح هذه الدول متوقف على المكانة التي تحتلها هذه الدول داخل مؤسسات الاتحاد.

في عام 2008، حاولت فرنسا برئاستها للاتحاد الأوروبي تحويل اهتمام المجموعة نحو منطقة الساحل الإفريقي، وإدراج انشغالات المنطقة ضمن أولويات الأجندة الأوروبية، وذلك عبر القلق

[1] المرجع نفسه، ص 333.

[2] كمال محمد مصطفى وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، أوت 2001، ص 210.

الذي تم التعبير عنه ضمن وثيقة الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي (Le Livre Blanc sur la Défense et la Sécurité Nationale) التي جاء فيها أن: " الانكشاف التي تعاني منه منطقة الساحل الإفريقي وخاصة فشل الدول فيها وعدم قدرتها على محاربة التمردات، تجارة المخدرات، تدفق المهاجرين السريين، والأعمال الإرهابية التي تشكل تهديدا خطيرا للفضاء الساحلو- صحرواي، وبالتالي للقارتين الإفريقية و الأوروبية، وهو تصور يبقى قاصرا من منظور أوروبي، بعد فشله في تعبئة الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا المنطقة"[1].

ولكن الدبلوماسيتين الفرنسية والاسبانية كانتا نشطتين -إلى حد بعيد- في منطقة الساحل الإفريقي، وعبر بعثات استطلاعية، في توثيق الإنكشافات الأمنية تشهدها المنطقة من تراجع للأمن الغذائي للسكان المحليين، وتزايد نشاط شبكات التهريب، وتزايد نسبة اختطاف الرهائن، وتوج ذلك بموافقة مجلس الشؤون الخارجية في أكتوبر 2010، على وضع إستراتيجية تجاه موريتانيا ومالي والنيجر، على أمل المصادقة عليها أوائل عام 2011، على أن تكون إستراتيجية صد واحتواء للانشغالات الأمنية في المنطقة، خاصة بعد اندلاع الأزمة الليبية في سبتمبر 2011، وآثارها المباشرة على الأمن الإقليمي وحتى العالمي[2].

إلا أن استيعاب الولايات المتحدة الأمريكية للمساعي الفرنسية الأوروبية باحتكار الفعل في المنطقة، كان من خلال إبداء اهتمامها بالمنطقة، وإلغاء مبدأ تقاسم الأدوار مع تصاعد المصالح الاقتصادية الأمريكية في العالم وسعيها لاحتكار الهيمنة فيه، ولو بشكل غير معلن، وكذا سعيها لضرب العديد من مبادرات التعاون الأوروبية الموجهة للدول المغاربية (تونس، الجزائر والمغرب خاصة) ومنطقة الساحل والصحراء من خلال طرح مشاريع موازية للمشاريع الأوروبية فيها

[1] Bérangère Rouppert, " Les États Sahéliens et leurs Partenaires Extrarégionaux Le Cas de l'Union Européenne en Particulier", GRIP (Groupe de Recherché et d'Information sur la Paix et la Securité),Belgique, Bruxelles, avec le soutien de GRAND-DUCHE DE LUXENBOURG – Ministère des Affaires Etrangères -, 6 Décembre 2012, p 10.
[2] Ibid, p 10.

(ايزنسات)*، الشرق الأوسط الكبير، أفريكوم...)؛ وبالنسبة للساحل يتمحور الاهتمام حول أولويتين: الأمن (مكافحة الإرهاب) والاقتصاد (النفط والموارد الطبيعية الأخرى)[1].

وعليه، يمكن التأسيس للإدراك الأمريكي لحيوية منطقة الساحل الإفريقي من منظور جيو-استراتيجي، حسب الأستاذ **ستيفان كلنغبييل** (Stephan Klingibiel)، انطلاق من جملة مسوغات فرضت هندسة أمنية جديدة للسلم والأمن في القارة الإفريقية ككل، وهي[2]:

أولا: شكل تأسيس الإتحاد الإفريقي (AU) سنة 2002 خطوة مؤسساتية حاسة في مقاربة إفريقيا الجديدة حول الأمن والتنمية، من خلال دفع الدول الأعضاء إلى تبني رؤى واقعية لبرمجة إصلاحات واقعية، جسدتها عدة مبادرات على رأسها "**نيباد**" (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا).

ثانيا: ساهمت ديناميكية الإصلاحات الإفريقية في زيادة الاهتمام الدولي بإفريقيا، وإخراجها من بوتقة الرؤى التقليدية لبرامج مكافحة الفقر العالمي، تصحيح العجز الهيكلي، وخبرات التدخل

---

* مبادرة **ايزنسات** هي مبادرة أمريكية سميت على اسم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد **ستيوارت ايزنستات** (Stuart Eizenstat) اقترحتها الولايت المتحدة عام 1997 في إطار مشروع للشراكة مع دول المغرب العربي، تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تشمل الولايات المتحدة من جهة وكل من تونس، الجزائر، المغرب من جهة أخرى، مستبعدة على الأقل في المرحلة الأولى كل من موريتانيا وليبيا.وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب **ادوارد غابريال** المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:**أولا**: إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة .**ثانيا**: إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.**ثالثا**: إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار بين الدول الثلاث، وبينها وبين الولايات المتحدة، وذلك عبر: إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو- مغاربية، تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة.وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في ساسة واشنطن تجاه المغرب العربي، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية للمنطقة والمبنية على أساس عسكري، إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا.

[1] Aomar Baghzouz, « La Nouvelle Géopolitique du Sahel, Une Opportunité pour Refonder le Partenariat Euro Maghrébin ? », **Cahiers de la Méditerranée** [En ligne], 89 | 2014, mis en ligne le 01 juin 2015, p8.
URL : http://cdlm.revues.org/7783

[2] Stephan Klingibiel, "Africa's New Peace and Security Architecture :Converging the Roles of External Actors and African Interests, **African Security Review**, South Africa, 14(2), 2005; p 36.

الإنساني، حيث باتت إفريقيا،حسب تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي رقما صعبا " يؤثر في المصالح الأمنية الشمولية لمجموعة الثمانية.

ثالثا؛ تشهد إفريقيا حاليا نهضة جيو إستراتيجية، حيث اعتبر عدة دول فيها مورد هام للطاقة (النفط خاصة)، وما أفرزه ذلك من تبعية الولايات المتحدة والصين خاصة في أمنها الطاقوي للقارة.

رابعا؛ تغير مرتكزات مقاربات السلم والتنمية في إفريقيا، نحو تأسيس مفهوم جديد لمهمات السلام الدائم والوقاية من النزاعات، بعد فشل المسارات السابقة التي قادت إلى نتائج مخزية على غرار ما حدث في أنغولا، رواندا، الصومال، وليبيريا مع أواخر تسعينيات القرن الماضي.

وعليه، يمكن القول أن السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، إلا أن الأهداف الاقتصادية هي المحرك الرئيس للتواجد الأمريكي في المنطقة ضمن إطار تنافسي مع قوى تقليدية وأخرى وافدة، وهو محور المطلب الثاني.

المطلب الثاني: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق اقتصادي/طاقوي

أدى تفرد الولايات المتحدة بالقوة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وسعيها إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة، إلى دخول منطقة الساحل الإفريقي المدرجة "تاريخيا" ضمن دائرة النفوذ الأوروبي دائرة الاهتمام الأمريكي، وعجل ذلك ببداية حرب اقتصادية وطاقوية باردة **إقليميا** بين الطرفين حول المنطقة نظرا لاعتبار جيو استراتيجي يتمثل في التراجع عن مبدأ تقاسم الأدوار بين القوى الدولية الرأسمالية أثناء فترة الحرب الباردة، وصعود المتغير الاقتصادي في عالم ما بعد

الحرب الباردة " مرحلة مزاحمة النفوذ الأوروبي **أمريكيا**، وتراجع العامل الإيديولوجي الذي كان يطبع توجهات الدول أثناء الحرب الباردة[1].

خضعت منطقة الساحل الإفريقي للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثروات المنطقة الحيوية من نفط وأورانيوم ومعادن أخرى ثمينة. حيث يحتل النفط الإفريقي مكانة معتبرة على سلم خريطة الطاقة العالمية، إذ تقدر احتياطات القارة من النفط الخام حوالي 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ أي ما نسبته 8 % من الاحتياطي العالمي الخام، وتتركز غالبية هذه الاحتياطات في نيجيريا (70 %)، وغينيا الاستوائية[2]. كما أن النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا[*] وكذا السودان يعد من النوعية الممتازة، كما حقول النفط فيه تقع في المناطق البحرية، الأمر الذي يعني سرعة تصديرها لدول الغربية بعيدا عن أعين السكان واحتجاجاتهم الممكنة[3]، وتأتي نيجيريا العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في المرتبة الخامسة في قائمة المصدرين الرئيسيين للولايات المتحدة، أما الدول التي تركز عليها الولايات المتحدة فتقع في وسط وغرب القارة وهي أنغولا والكونغو والغابون وتشاد والكاميرون، ومؤخراً انتقل اهتمام الولايات المتحدة إلى السودان التي تقدر احتياطاتها النفطية في الوقت الحاضر بنحو 1.25 مليار برميل[4].

---

[1] Abdnnour Benantar et autres, La méditerranée occidentale, Algérie, Bejaia, CREAD, 2003, p 88.

[2] حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوربية في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014- 2015، ص 115.

[*] هو مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء وتشمل نيجيريا، غينيا الاستوائية، تشاد، الكاميرون، جابون وأنجولا.

[3] محمد جمال عرفة، " النفط الأفريقي سر الهجمة الاستعمارية الغربية الجديدة"، على الرابط:
http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1816

[4] African Development and the African Union, Oil and Gas in Africa, UK, Oxford University Press, 2009, p 43.

جدول رقم 4 : ثروات إفريقيا الطبيعية في العالم

المورد	نسبته في العالم
البلاتين	% 89
الكروم	% 81
المنغنيز	% 61
الكوبالت	% 60
الماس والذهب واليورانيوم	تحتوي خمس احتياطي العالم

المصدر (بتصرف): " التواجد الأجنبي في أفريقيا: تقدم آسيا وتقهقر القوى التقليدية"، **جريدة العرب**، 23 ماي 2017، على الرابط:

http://www.alarab.co.uk/m/?id=19656

وقد أشار تقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي إلى مشروع خطة لاعتبار "**خليج غينيا**" منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدة الأمريكية، بناء على معلومات تفيد بأن المنطقة تتوافر على مقدرات كبيرة من النفط، حيث أن إنتاج المنطقة النفطي يتعدى 5.4 مليون برميل يوميا، وهي كمية تزيد عن مجمل إنتاج كل من فنزويلا و إيران والمكسيك[1]، كما بلغ إنتاج تشاد من النفط

[1] فريق التحرير، "خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم"، **مجلة السنة**، العدد 120، أكتوبر 2002، ص 70. (المقال منقول عن وكالة قدس برس وصادر بنفس التاريخ)

115.000 برميل يوميا، بعد الاستثمارات التي ضختها شركة **اكسون موبيل** (Exxon Mobile) الأمريكية في حقول **"دوبا"** بما يقدر بأربعة مليارات دولار[1].

جدول رقم 5 : أهم الحقول النفطية في إفريقيا بما فيها تلك الأكثر احتياطا في منطقة الساحل الإفريقي (نيجيريا وتشاد) (تقديرات سنة 2007)

البلد	اسم الحقل	حجم الاحتياطي (برميل)	الحالة
الجزائر	حاسي مسعود شمال / جنوب	300< مليون	انتاج مستمر
الجزائر	رورد البغل، حاسي بركين، زرزان تين والدجلة	كل الحقول الاربعة 160- 300 مليون	انتاج مستمر
أنغولا	29 مورد بري وبحري	160< مليون	انتاج جزئي
تشاد	دوبا	160- 300 مليون	غير مستغل نهائيا
مصر	المرجان وحقل جولي	160-300 مليون	انتاج مستمر
الغابون	امرود و لوانغو	300< مليون	انتاج مستمر
ليبيا	زليتن	160- 300مليون	منجم مهجور
ليبيا	واحة، أمال، سرير، جيالو والظهرة	160- 300 مليون	انتاج مستمر
المغرب	مسكاليا	160-300 مليون	انتاج مستمر
نيجيريا	أوزان، أوكوت، أبارو، أغابامي وبونغا	كل الحقول 160 مليون	انتاج مستمر
نيجيريا	جونس كريك	160- 300 مليون	انتاج مستمر
تونس	البرمة	160- 300 مليون	انتاج مستمر

SOURCE : African Development and the African Union, Oil and Gas in Africa, UK, OXFORD University Press, 2009, p 45.

[1] المرجع نفسه، ص71.

ورغم أسبقية التواجد العسكري والأمني والاقتصادي الفرنسي في المنطقة بفضل السياسة الفرنسية . الإفريقية التي أرساها **ديغول** ثم **جورج بومبيدو** ، فإن فرنسا بدأت تفقد خلال تسعينيات القرن الماضي مصالحها على خلفية التموقع الأمريكي الذي وظف نظرية ملء الفراغ لـ **كروكر**، لضمان تواجد أكبر في مناطق نفوذ القوى التقليدية[1].

وبالحديث عن المصالح الفرنسية الاقتصادية في المنطقة فإنها ورغم التراجع الذي شهدته بعد الحرب الباردة، لم تعد إفريقيا تشكل اهتماما كبيرا لدى الدوائر السياسية الفرنسية، حيث لم تعد إفريقيا تعتمد سوى على أقل من 5 % من نسبة التجارة الفرنسية، وانخفض حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة فيها إلى أقل من 20 %[2]، إلا أنها مازالت تستند على اعتبارات اقتصادية نذكر منها[3]:

- ❖ يبلغ حجم الصادرات الفرنسية نحو إفريقيا 3 % من حجم مبادلاتها مع العالم، وتشكل العديد من الدول الإفريقية والساحلية خاصة، موردا هاما للكثير من الموارد الطاقوية، مثل؛ النفط والمعادن واليورانيوم، الذي تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاجه، ويعد مصدرا رئيسيا للأمن الطاقوي، حيث يعتمد ربع إنتاج الكهرباء في فرنسا على اليورانيوم، وهو ما دفع مجموعة "**أريفا**" النووية الفرنسية العملاقة إلى الدخول في مفاوضات منتصف سنة 2012، مع حكومة النيجر لرفع إنتاج المجموعة من اليورانيوم وبالتالي إيراداتها بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الأولى في ديسمبر 2013، والتي تم عقدها سن 2003، وتوج ذلك بعقد اتفاقية شراكة إستراتيجية في 26 ماي 2014 لتجديد عقود استغلال مناجم

---

[1] حفيظ صواليلي، "الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، **جريدة الخبر**، الأحد 21 مارس 2010، العدد3600، ص 04.

[2] Paul Melly and Vincent Darracq, Op.Cit, pp 3-4.

[3] جمال محمد السيد الضلع وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص ص 124- 125.

"كومیناك" و"سومایر" (شمال) مع شركتي "كويمناك" و"سومایر" التابعتين لمجموعة "أريفا" الفرنسية[1].

- ❖ تتمتع الشركات الفرنسية بوجود قوي في المنطقة، وبخاصة في قطاعات الخدمات اللوجيستية وعمليات الموانئ والسكك الحديدية والاتصالات والشحن، والخدمات المصرفية والنقل الجوي، كما أن لديها أيضا مصالح هامة في مجالات إنتاج وتسويق السلع الاستوائية والزراعية، حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية 13.5 مليار دولار سنويا.
- ❖ يقيم في إفريقيا أكثر من 240.000 فرنسي مسجل بشكل رسمي.
- ❖ تقوم التعاقدات الفرنسية مع الدول الإفريقية بدور هام في الحفاظ على المكانة الدولية في فرنسا داخل النسق الدولي وفي المحافل الدولية.

في المقابل، يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي إلى أهميتها كجسر بين المغرب العربي وجنوب الصحراء، وبينها وبين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر. وهي منطقة تعرف الاكتشافات النفطية من السودان إلى موريتانيا، مع ما يعنيه النفط من أهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث تعتمد الولايات المتحدة على 15 % من وارداتها الطاقوية من إفريقيا، وتسعى لأن يصل هذا الاعتماد إلى 25 % في أقل من 5 سنوات. هذا ما يجعل هذه المنطقة ذات قيمة طاقوية وأمنية خاصة، بالإضافة إلى كون الساحل يمتاز بجودة عالية، ويعد الأقرب للأسواق الأمريكية والأوروبية من نفط الخليج والشرق الأوسط. كما أن دول الساحل تعاني من أزمات داخلية وانكشافات أمنية تتمحور حول الصراع على السلطة، مما يسهل عملية اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم. وهو ما يستشف من قول وزيرة الخارجية الأمريكية خلال

[1] "يورانيوم النيجر.. من المستفيد الحقيقي من عائداته"، على الرابط،
http://www.moheet.com/2014/06/10/2083456.html#.VuNMo33hC70

العهدة الثانية لـ **بيل كلينتون، مادلين أولبرايت** (Madeleine Albright) "يوجد في السودان ونيجيريا الكثير مما يقاتل عليه بما في ذلك النفط"[1]. وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى إحكام سيطرتها على مخزونات النفط في العالم، للتحكم في مفاتيح الاقتصاد العالمي، وبالتالي إحكام السيطرة على اقتصاديات القوى المنافسة، وعلى رأسها؛ الصين والإتحاد الأوروبي.

وتظهر أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي جنوب الصحراء، من خلال عمل الإدارة الأمريكية على دمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، عملا بالتقارير التي تعدها علب التفكير (Think Tanks) على مستوى مختلف المؤسسات الأمريكية، وعلى رأسها وزارة الخارجية، حيث صدر تقرير أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا" ، وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة على رأس الدول الصناعية الكبرى التي يجب أن تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا[2].

وقد كان لصناع القرار الأمريكيين قراءة واضحة لهذا التقرير من خلال تبني مجموعة من الآليات بهدف إدماج إفريقيا في منظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي من خلال[3]:

1. تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجعة لخلق فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

[1] لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 110.
[2] المرجع نفسه، ص 108.
[3] المرجع نفسه، ص ص 108- 109.

2. تفعيل قانون النمو والفرص في إفريقيا، والذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول القارة.
3. دفع سياسات المساعدة الأمريكية تجاه إفريقيا، من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي.
4. العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي، لتحقيق الاستقرار والأمن وفقا لمتطلبات المصلحة القومية الأمريكية.

لا يقتصر التنافس الاقتصادي/ الطاقوي حول منطقة الساحل بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى التقليدية فيها (فرنسا خاصة)، وإنما هناك لاعبين جدد تتقدمهم الصين، حيث يرى الخبير الاستراتيجي **فيليب هوغون** الأستاذ بمعهد الدراسات الدولية العليا والتنمية في جنيف بأن الخارطة الإفريقية الجيو- سياسية، تظهر حضورا لافتا للصينيين في السودان تحديدا، حيث يقدر حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة بـ 351.5 مليار دولار أمريكي منها 62 مليار في نيجيريا [1].

[1] "التواجد الأجنبي في أفريقيا: تقدم آسيا وتقهقر القوى التقليدية"، جريدة العرب، 2014/04/08 ، العدد 9522، ص 6، على الرابط: http://www.alarab.co.uk/m/?id=19656

خريطة رقم 7: الاستثمارات الصينية في افريقيا(بالمليار دولار)

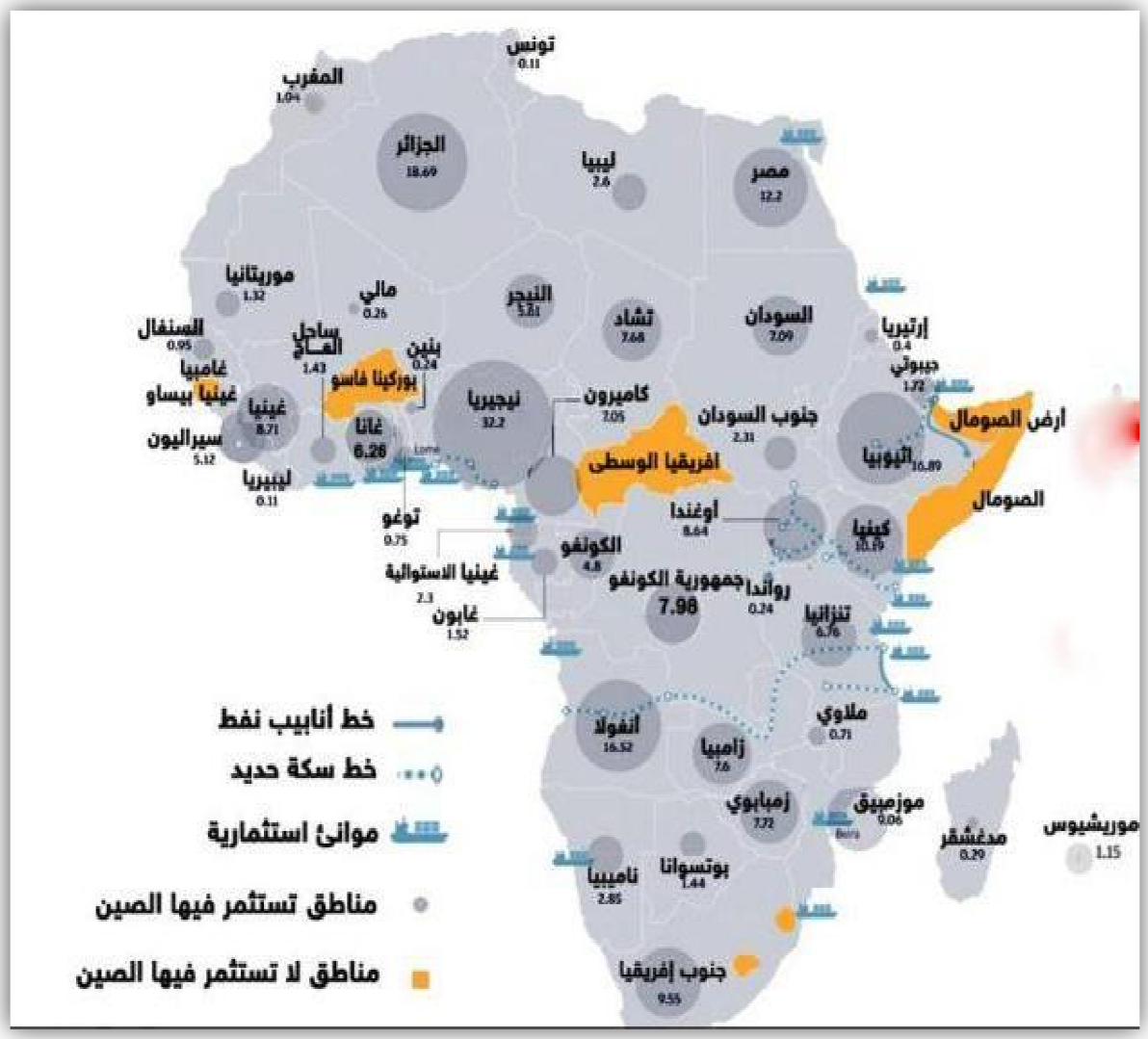

المصدر: "استثمارات الصين في افريقيا"، ديسمبر 2015، موقع **سكاي نيوز بالعربية**، على الرابط:

http://www.skynewsarabia.com/web/article

ويشير ذات الخبير، إلى أن الهند بدأت في التموقع "طاقويا" في منطقة الساحل، عبر تسجيل حضور قوي فيها، نظرا لاعتمادها في 70% من حاجياتها النفطية على العديد من الدول الافريقية، التي تشكل دول الساحل بعضها مثل؛ **بوركينافاسو**، **تشاد**، كوت ديفوار، غانا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، **مالي والسينغال**، ناهيك عن توظيف الهند للتواجد المكثف لجالياتها في شرق افريقيا خاصة في كينيا وأوغندا، وفي إفريقيا الجنوبية والمحيط الهادي عبر جزر موريس ومدغشقر، خدمة لمصالحها التجارية والطاقوية في المنطقة[1].

وتعتبر اليابان من القوى المنافسة في المنطقة، و التي تبحث عن مكانة اقتصادية فيها، حيث يوضح الأستاذ **مارك آكاردي دو سان بول** صاحب كتاب "اليابان وأفريقيا"، بأن تأثير اليابان يمتد إلى عدة دول في القارة تظهر من ضمنها موريتانيا كدولة ساحلية [2].

بالإضافة إلى دخول أطراف أخرى لمزاحمة الصراع التقليدي بين الدول الكبرى في منطقة الساحل، على الأقل تجاريا واقتصاديا، مثل تركيا وإيران، ما يجسد تجول المنطقة إلى بؤرة الاهتمام الدولي تنافسيا بعد أن كانت مهمشة لوقت طويل.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

شكل رقم 3 : وجهات صادرات النفط الإفريقية لسنة 2011.

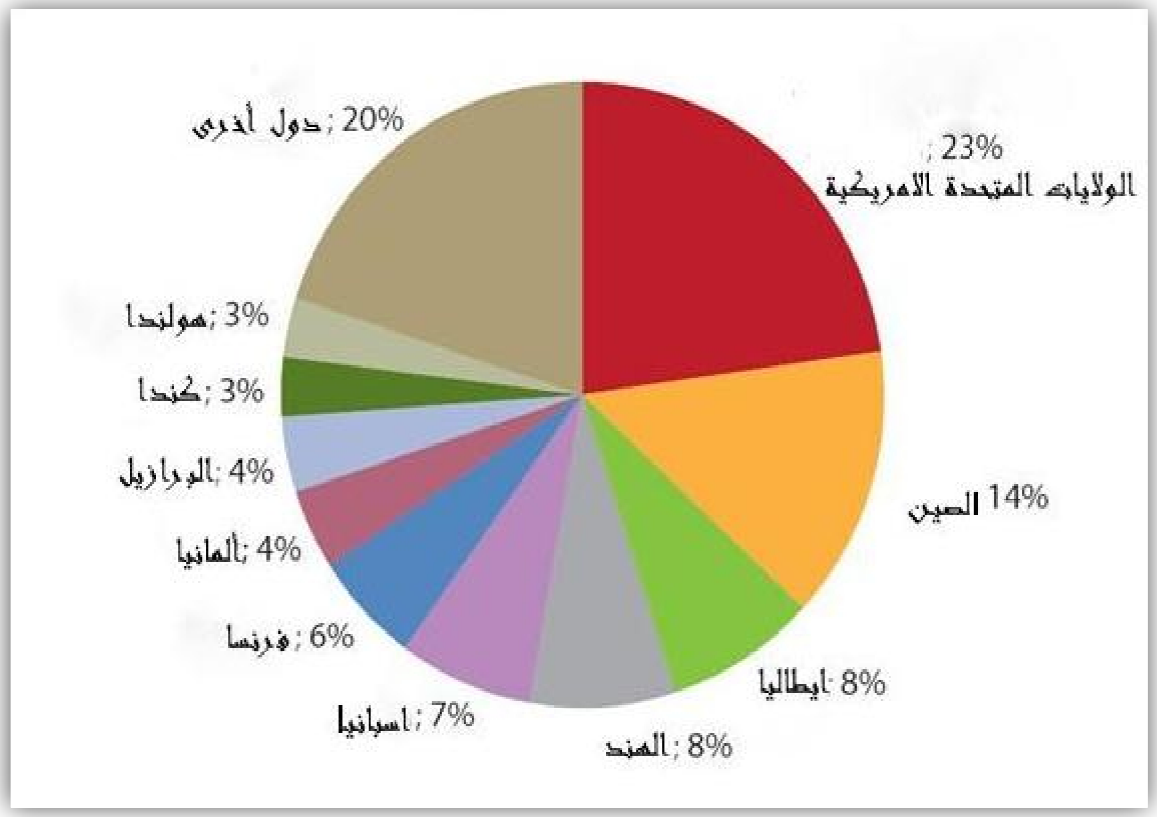

المصدر بتصرف: Oil And Gas in **AFRICA :** AFRICA'S Rererves, Potential And Prospects on : kpmgafrica.com

المطلب الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق أمني

فتحت العديد من المؤشرات منطقة الساحل الإفريقي أمام "انكشاف أمني خارجي"، أصبحت فيه دول المنطقة ضعيفة أمام التنافس الدولي المحموم بين العديد من القوى التقليدية، وحتى الوافدة حديثا. فتهديدات مثل هشاشة البناء السياسي، ضعف التنمية على المستوى الاقتصادي، انعدام التجانس الاجتماعي، الإرهاب، الجريمة المنظمة واختطاف الرهائن... جعلت الدول "الساحلية" غير قادرة على مجابهة المخاطر الأمنية "ذاتيا"، في ظل حاجتها إلى التدخلات الدولية عبر عدة مستويات، ما زاد درجة انكشافها أمام الأطماع الاقتصادية والطاقوية للقوى الدولية، وكذا الحسابات الجيو- استراتيجية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا [1].

وعليه، يبدو بأن التنافس الأمني بين القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي يتلازم مع طبيعة التنافس الاقتصادي بين أكبر قوتين تتقاسمان المنطقة، فرنسا والولايات المتحدة، حيث تم ترسيخ التواجد الأمريكي في المنطقة عبر توظيف العديد من النظريات التي أنتجتها الدوائر الفكرية الأمريكية وحتى صناع القرار الأمريكيين، مثل الحروب **اللا متوازية** للجنرال **ويسلي كلارك** ، والحروب **ذات النطاق المحدود** و **القبلية الجديدة** لـ **جوزيف ناي**، لتفسير الصراعات الجديدة عن أساس صراعات بين أطراف أقل حجما من الدول بأدوات غير تقليدية، وهو مفهوم يتقاطع إلى حد بعيد مع مقاربة "حروب الجيل الرابع" باعتبارها أحدثت ثورة راديكالية في مفهوم الحرب منذ "مؤتمر وستفاليا" سنة 1648 الذي أنهى حروب الثلاثين عام في أوروبا، مع فقدان الدولة القدرة على "احتكار الحرب"، وتوظيف هذا "الاحتكار" من قبل منظمات إرهابية تضرب مصالح العالم الغربي في

[1] عزيز طواهر، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل"، http://www.djazairess.com/alahrar/17930.

العديد من مناطق العالم، دون حيازتها لحيز جغرافي محدد[1]. وكتنفيذ لهذه المقاربات، قامت الولايات المتحدة بالتدخل في الصومال والانسحاب عام 1994 تحت غطاء "نظرية السيادة" التي طورها **زبينغيو بريجنسكي** . وبعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998، على أساس أن المنطقة تعاني من عدم قدرة دولها على ضمان سيادتها أمام نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة فيها، باعتبارها منطقة رمادية تتقاطع عبرها العديد من التهديدات، خاصة تجارة السلاح والتهريب، وهو ما يساهم في تقوية وتعزيز تواجد هذه الشبكات في المنطقة حسب التقديرات الغربية[2].

يرجع التوجه الفرنسي "الأمني" نحو الساحل تاريخيا، إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، ويرتكز على ثلاثة أسس هي: إنشاء قواعد عسكرية دائمة، التعاون العسكري والتدخل العسكري، وتشكل في مجملها توجها فرنسيا واقعيا بحتا لاحتكار النفوذ في المنطقة وتحجيم الوجود البريطاني والأمريكي خاصة ولعل أبرز مثال على ذلك برنامج "تعزيز قدرات الأفارقة من أجل حفظ السلام" (Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Paix) والمعروف اختصارا بـ (RECAMP) الذي يهدف غلى دعم المؤسسات الإقليمية الأمنية في إفريقيا[3] ، إلا أن هذا التوجه غالبا ما يتحرك تحت العباءة الأوروبية بعيدا عن دور الدركي الذي لعبته/ وتلعبه فرنسا بشكل أحادي، في مقابل دور الإطفائي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي[4] .

[1] William S.Lind, Understanding Fourth Generation War, U.S. Army Combined Arms Center, **Military Review**, September-October, 2004, p 13, on : https://www.hsdl.org/?view&did=482203

[2] حفيظ صوالي، مرجع سابق، ص04.

[3] "Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Paix, **RECAMP** " sur www.recamp4.org

[4] جميلة علاق، مرجع سابق، ص 333.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى مزاحمة النفوذ الأمني والعسكري الفرنسي في منطقة الساحل، إلا أنها فشلت في فرض عدة مبادرات موازية، على رأسها فكرة إنشاء قوة افريقية لحفظ السلام عام 1996، يكون قوامها عشرة آلاف جندي بمشاركة دول افريقية مهمة، إلا أنها قوبلت بالرفض من الاتحاد الأوروبي بضغط فرنسي، وكذا من منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما جعل الفكرة مستعصية على التطبيق حتى الآن[1].

إلا أن "الحرب العالمية على الإرهاب" إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، شكلت بوابة أمريكية للتغلغل عسكريا في المنطقة، وما ساعد على ذلك إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التحاقها بتنظيم القاعدة، وذلك من خلال تفعيل آليات للتعاون الأمني والإستخباراتي، وتشكيل مبادرة برنامج الدعم العسكري "**بان الساحل**" ابتداء من 2004 الذي جمع هيئات الأركان لدول المغرب العربي ودول الساحل بمقر القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي، والهادفة إلى تعزيز الأمن على الحدود وزيادة القدرة على مكافحة الإرهاب، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بإرسال 150 وحدة قتالية خاصة للتدريب على مكافحة الإرهاب والمساعدة في كل من مالي، النيجر ، موريتانيا وتشاد، وفي عام 2005 تم ترقية المبادرة لتغطي الساحل والصحراء وتشمل دول أخرى من بينها تونس، الجزائر، المغرب، السنغال، نيجيريا، بوركينافاسو، وليبيا[2]، بحيث أصبحت تعرف بـ **"ترانس صحرا"** (Trans-SAHARA)، التي تعتبر بمثابة امتداد لمبادرة "**بان الساحل**" الناجحة، الهادفة إلى تعزيز مصالح الأمن القومي الأمريكي في منطقة الساحل وعلى رأسها؛ مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والسلام الإقليميين، وذلك من خلال قيام قوات العمليات الخاصة الأمريكية، ابتداء من سنة

[1] حنان لبدي، مرجع سابق، ص 119.

[2] Luis SIMON and Others " A coherent EU strategy for the SAHEL", **European Parliament**, Directorate-General for External Policy, Belgium, Brussels POLICY DEPARTMENT, 2012, p 13.

2005، بتدريب نظرائهم في سبع دول افريقية جنوب الصحراء، لتعزيز قدرات تهريب الأسلحة على الحدود، تهريب المخدرات، وتقويض نشاط الارهابيين عبر-الوطني[1].

تم إلحاق مبادرة "**ترانس صحرا**" بجناح عسكري يعمل تحت مضلة العملية التي تعرف بـ "**اندرينغ فريدوم**"، بميزانية تقدر بـ 100 مليون دولار، وبهدف يتمثل في مكافحة التنظيمات الإرهابية الناشطة في المغرب العربي والساحل[2]. ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية **سانتكوم** (CENTCOM) على اعتبار أن أي توتر عال، يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى دعم هذه الدول بتقديم الدعم المالي لبرنامج "**بان ساحل**" لتقويض نشاط القاعدة المتنامية، وتعيين مسؤول خاص ممثلا في العقيد **فيكتور نيلسون** بكتابة الدولة للدفاع مشرفا على البرنامج، وإيفاد الجنرال **وولد** نائب القائد السابق للقيادة الأمريكية بأوروبا إلى المنطقة[3].

وقد حاولت الإدارة الأمريكية الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش** الابن إعطاء دفع جديد للمبادرة، في مشهد شكل أبرز تحول شهدته التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، من خلال الإعلان عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية في فيفري 2007 والمعروفة اختصارا بـ "**أفريكوم**" (AFRICOM) (United States African Command)[4]، بهدف حماية مصادر الطاقة في إفريقيا والتي تعتبرها الولايات المتحدة

---

1 "Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP)", on : http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm

2 حنان لبدي، مرجع سابق، ص 120.

3 حفيظ صواليلي، مرجع سابق ص 4.

4 Robert G. Berschinski, " AFRICOM'S Dilemma:The Global War on Terrorism, Capacity Building", Humanitarism, and the Future of U.S. Security Policy in AFRICA " On : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/summary.cfm?q=827

مصلحة قومية مشتركة، ولكن مقر القيادة لم يستقر في أي دولة إفريقية بعد معارضة شديدة من الجزائر باعتبارها فاعلا إقليميا في المنطقة، ودفها باتجاه ثني العديد من الدول خاصة السحلية منها على استقبال مقر القيادة، لتبقى إلى غاية اليوم على مستوى مقاطعة **شتوتغارت** الألمانية[1].

على الرغم من الاستقلالية التي يتمتع بها جهاز/قيادة **أفريكوم في** مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة، في وضع برامج لأمن السواحل على غرار خليج غينيا الغني بالنفط، والترتيب لإقامة قواعد عسكرية في الدول التي تتوفر على احتياطات نفطية هامة، إلا أنها تبقى عرضة لفشل استراتيجي حسب الأستاذ **روبرت بيرجنسكي** (Robert G. Berschinski)، وذلك لسبب إدراج الأمن والتنمية والمهام الإنسانية في منظمة واحدة، تغلب عليها في النهاية النزعة العسكرية المغلفة بمهام إنسانية، مما أفقدها الشرعية والفعالية، وجعلها عرضة لمعارضة العديد من الدول في المنطقة وعلى رأسها الجزائر[2]، كما أنها –ضمنيا" لا تستهدف الشراكة الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية بقدر ما هي محاولة أمريكية لمنازعة النفوذ العسكري الفرنسي في المنطقة ولتداخل المصالح فيها خاصة الطاقوية والاقتصادية منها ، لينتقل التنافس الدولي في المنطقة من منطلق الرفع من أدائها الأمني لمكافحة الإرهاب، وتطورها الاقتصادي، إلى التداعيات السلبية على أمنها القومي وأمن الدول التي تشكل عمقا استراتجيا لها على غرار الجزائر، لأن أغلب المبادرات الخارجية تعمل على تهميش دول الساحل الإفريقي بدفعها إلى تلقي هذه المبادرات دون وجود شراكة حقيقية، وهو ما جعلها عرضة لانكشاف طاقوي آخر يتمثل في وقوعها تحت رحمة الشركات الكبرى الناشطة فيها، وآلياتها الاستنزافية.

[1] لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 112.

[2] Robert G. Berschinski, Op.Cit, p 2.

الفصل الثالث:

التحولات الأمنية في مالي وإشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري

الفصل الثالث: التحولات الأمنية في مالي وإشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري

شكل اندلاع النزاع المسلح شمال مالي مع مطلع العام 2012 مدخلا لإمكانية تهديد الأمن القومي للجزائر، المنكشف بفعل التحولات الإقليمية أمنيا وسياسيا، والمنفتح على جملة من التهديدات الأمنية ذات طبيعة متحركة تتراوح بين البنية "الصلبة" (تهديد الوحدة الترابية للجزائر بشكل مباشر بعد مطالبة الطوارق بإقامة دولتهم اثر اندلاع الأزمة)، والبنية "اللينة" ذات الطبيعة اللا تماثلية التي تعرف أبعادا إقليمية ودولية للتهديد مثل: الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات... كما تشكل حالة الهشاشة التي تعانيها دولة مالي وفقا لتقارير منظمات دولية مثل صندوق السلام – كما رأينا سابقا- بيئة خصبة لانتشار هذه التهديدات، وتهديدها أمن منطقة الساحل وشمال إفريقيا ككل.

توحي العديد من المؤشرات بتعقد طبيعة النزاع في مالي، الذي يعرف امتدادات تاريخية متراكمة، ساهمت في تأجيج الصراع بين الاثنيات المشكلة للمجتمع المالي، في دولة تعاني من شح في الموارد المالية، وقسوة المناخ، وضعف الأداء الحكومي للحكومة المركزية في باماكو على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية خاصة، ليتحول النزاع في إحدى تجلياته إلى صراع مسلح شكل تحديا صارخا لمبادئ عقيدة الأمن القومي الجزائري المرتكز على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، باعتبار أن هذه التحولات الأمنية تقع ضمن ما يعرف "بالعمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري" جنوبا.

سنحاول عبر هذا الفصل، تفكيك طبيعة الأزمة الأمنية والسياسية في مالي بالرجوع إلى خلفياتها التاريخية، ومدى تهديدها للأمن القومي الجزائري المرتكز على مجموعة عقائد وتصورات "شبه "قارة، تضبط تحركات الجزائر في محيطها الإقليمي في إطار ما يعرف "عقيدة الأمن القومي الجزائري.

المبحث الأول: مقاربة تاريخية لتفكيك طبيعة الأزمة الأمنية والسياسة في مالي

يشكل الماضي رافدا مهما لفهم تفاعلات أي قضية آنية، في سياقها الحاضر وحتى في التنبؤ بمختلف تطوراتها المستقبلية، وعلى هذا الأساس تأخذ الأزمة الأمنية السياسية في مالي، قبل اندلاع النزاع المسلح في جانفي 2012، أبعادا تاريخية تقتضي ضرورة تقصي الامتدادات التاريخية لجذور الأزمة التي ترتكز على صراع طائفي يشكل الطوارق المتمركزون شمالا، أبرز أضلاعه في سعيهم إلى إنشاء دولتهم المستقلة ضمن نطاق إقليم "أزواد".

يسلط هذا المبحث الضوء على الجذور التاريخية لأزمة الطوارق في مالي منذ الاحتلال الفرنسي، وكذا جيوستراتيجية منطقة "أزواد" الواقعة في الشمال عسكريا وامنيا فيما يعتبر عملية مسح طوبوغرافية للمنطقة، ثم رصد لمختلف محطات النزاع الأمني والسياسي في مالي ما بعد الاستقلال منذ 1960 إلى غاية ما قبل اندلاع النزاع المسلح في 2012.

المطلب الأول: أزمة الطوارق في مالي: قراءة تاريخية.

لا يمكن فهم الجذور التاريخية للأزمة الأمنية والسياسية في مالي راهنا، إلا بمعرفة الجذور التاريخية لمشكلة المنطقة الشمالية، والتي شكلت الرافد التاريخي لمطالبة الطوارق في مالي راهنا باستقلال منطقتهم "أزواد"، حيث أن "أزواد" هي الدولة التي أعلنت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" شمال مالي عن قيامها في 6 أفريل 1912 كما سنرى في المطلب الثالث، ولكن قبل ذلك يستوجب علينا عبر هذا المطلب معرفة الامتداد التاريخي للطوارق ، وأبعاد تواجدهم وأصولهم في المنطقة.

اسم "الطوارق" يعني بلغتهم "كيل تماهق" ويسمون أنفسهم "أموهاج"، أما اسم الطوارق الذي عرفون به فقد جاء مع الفتح الإسلامي لمنطقة المغرب شمال إفريقيا، وقيل بأن هذا الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية، فسموا "التوارك"، كما نسبه بعض المؤرخين لتركم المسيحية.

وتوجد رواية تقول بأن كلمة "طوارق" تنقسم إلى قسمين: "طوا" وتعني شعب، و"رق" وتعني اسم مكان، ويقال بأن أصلهم يمني، وقيل بأنهم خلف لقبيلة ليبية قديمة تدعى "أوبرياني" وأن أصولهم ترجع إلى "صنهاجة"[1]، ويعتنق أغلبهم المذهب المالكي السني، ويعيشون الآن في المنطقة الممتدة من ساحل الأطلسي غربا، حتى تشاد وليبيا شرقا، ويتوزعون على عدة دول في أكثر من دولة من دول الساحل والصحراء الكبرى في ليبيا، تشاد، النيجر، الجزائر، مالي وموريتانيا، وكانت لهم في الماضي سلطنات عديدة كسلطنة الهقار والأزقر وأضغاغ وتامزقدا وأولمدن وتاقيقرايت وكلارقس، وفي مالي سكنوا مدن تمبكتو وأزواد وليره وكيدال، كما أنهم يتحدثون لغة "التماشق" الأمازيغية. ويتقسم طوارق مالي إلى مجموعتين[2]:

الأولى؛ طوارق الغرب: ويعيشون بين مدينتي تمبكتو ومركز ليره.

والثانية؛ طوارق الشمال: وتضم قبائل إموشق وإفوقاس، ومنهم إياد جالي زعيم حركة أنصار الدين، وبلال الشرف رئيس جمهورية أزواد المعلنة في أفريل 2012.

يتوزع تواجد الطوارق في مالي على عدة مدن شمال البلاد أهمها[3]:

- **تمبكتو:** وتضم 8 قبائل هي؛ كيل نصر، ادنان، شمناس، كل السوق، البرابيش، أولمدن، كنته وتفرعاتها وأمغاد، ويقطنون أيضا مدينة **روان** التي تبعد عن تمكبكتو 250 كلم في

[1] **صنهاجة** (أو قبائل **صنهاجة** كما هو متداول) هي واحدة من أكبر الاتحادات القبائلية الأمازيغية من الأمازيغ في شمال غرب أفريقيا كمثيلتها قبائل زناتة ومصمودة. هم بنو صنهاجة بن برنس بن بربر وقيل صنهاج بن أوريغ بن برنس بن بربر، استقرت قبائل صنهاجة في بداياتها في شمالي الصحراء الكبرى. وبعد وصول الإسلام، أصبحوا منتشرين أيضا في بلاد السودان (أي على ضفاف نهري السنغال والنيجر). بدأت قبائل صنهاجة تستقر تلقائيا في الأطلس المتوسط منذ القرن التاسع للميلاد، كما في جبال الريف وعلى الساحل الأطلسي للمغرب الاقصي. جزء من الصنهاجيين استقروا في شرق الجزائر (كتامة في بلاد القبائل) ولعبوا دورا هاما في وصول الفاطميين للسلطة. سلالات صنهاجية مثل الزيريون والحماديون حكموا في إفريقية حتى القرن الثاني عشر.

[2] أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 16، أفريل- جوان 2013، ص ص 16- 19.

[3] المرجع نفسه، ص 19.

الشمال الغربي، كما أن لهم فروعا عديدة في منطقة **أزواد** تضم؛ كلنتصر، أجران، كل أقرس، أقدالن وكلتقلات وهم طوارق مرتحلة، ويقطنون "جاو" شمال النيجر ومالي.

- ❖ **كيدال:** تقع المدينة شرق مالي وهي متاخمة للحدود الجزائرية، وتعد عاصمة للطوارق، واهم قبائلها: تاغات مل، أفوجاسن أدنان، أمغاد، افرقومسن، ابلبتين، أرجناتن وكل جلا.
- ❖ وهناك أيضا مدينة **السوق** التي تقع على مرتفعات أدرار ايفوجاس إلى الشمال الغربي من كيدال بـ60 كلم، ويقطنها طوارق أدرار.

وتشير الكتابات التاريخية إلى الدور الذي لعبه الطوارق في مكافحة الاستعمار الفرنسي، إذ على سبيل المثال قاد **بابا آق** هجوم اهقار على الفرنسيين، حتى استسلام الإقليم في ماي 1902، وهو ما يفسر بقاء تمبكتو عصية على الفرنسيين الذين خسروا فيها قتلى كثر غلى غاية مجيء **الماجور جوفير**، الذي قام بقتل الطوارق بطرق وحشية وبأعداد هائلة في شكل إبادات جماعية[1]. وتجدد التمرد مع قيام القائد الأعلى لطوارق "إيولمادن كل أتارام"، **فرهون أمنوكال** بثورة ضد السلطات الإدارية والعسكرية الفرنسية ابتداء من عام 1914، ولكن المواجهة الحاسمة كانت مع اجتياح مدينة "غاو" في فيفري 2016، من طرف القوات المسلحة الفرنسية للقضاء على التمرد، وهو ما حدث فعلا بعد فرار **أمنوكال** الذي جسد تلك الروح الطوارقية التي ترفض الاستسلام والحلول الوسط[2].

واستمر دورهم إلى ما بعد استقلال مالي عن فرنسا مطالبين بالاستقلال والانفصال –كما سنرى-، لدرجة ان قيادتهم لمعظم حركات التمرد التي خرجت ضد الحكومات المالية المتعاقبة، كانت

[1] المرجع نفسه، ص 20.

[2] Edmond Bernus, "Etre Touareg Au Mali", sur : http://www.politiqueafricaine.com/numeros/pdf/047023.pdf

هي الفاعلة والمؤثرة، حتى إعلان انفصال الإقليم، وتولي **بلال آق الشريف** رئاسة جمهورية أزواد في أفريل 2012.

وبالحديث عن موقع الطوارق ضمن الخارطة الاثنية في مالي التي تعد من الدول المركبة اثنيا/ عرقيا، وهي ميزة دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، يقودنا ذلك إلى مسح مختلف العرقيات المكونة للمجتمع المالي، فمعظم السكان في مالي من الأفارقة الأصليين، حيث يكون "الفولان" وأقاربهم "التكرو" أكبر مجموعة سكانية في البلاد، وينحدر أصل الفولان من الأفارقة والبيض، أما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم "الماندينجو"، وينقسمون إلى ثلاثة مجموعات ثانوية هي: البمبارا الماليكي والسوننكي، وكذلك تضم المجموعات السكانية في مالي الدوجن والسنغاي والفلتايك، وتشكل العناصر البيضاء 5% من مجموع السكان البالغ عددهم 14.5 مليون نسمة حسب إحصائيات 2016[1]، وهم العرب والأوروبيين والفرنسيين خاصة المغاربة والطوارق، وتشكل مجموعة الماندي نحو 50 % من إجمال السكان، البول (Peul) 17 %، الفولتايك 12%، السنغاي 6%، الطوارق والعرب 10%، والمجموعات العرقية الأخرى نحو 5%، ويقدر معدل النمو السكاني في مالي بـ 2.6% مقارنة بـ3.6% في النيجر، مع العلم أن المعدل العالمي هو 1.09%[2].

على الرغم من هذا التنوع العرقي، فإن مالي لم تشهد نزاعات داخلية على غرار عدة دول افريقية أخرى مثل: سيراليون أو ليبيريا، وربما ما ساعد على ذلك محدودية كثافة الطوارق مقارنة بغيرهم من الجماعات، وكذا تمركزهم بعيدا عن الجنوب الذي تتمركز فيه عملية صنع القرار ممثلة في وجود العاصمة بماكو، بمعنى أن الطوارق لا يزاحمون العرقيات الأخرى على المجالات ذاتها. كما أن كل النزاعات التي واجهتها الحكومة مع الطوارق كانت نزاعات سياسية مسلحة موجهة

[1] "مالي"، عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

[2] " Les différentes ethnies au Mali", http://www.nanadiany.com/index.php?page=27

ضد الحكومة والجيش، وغالبا ما وسمت في الأدبيات السياسية بـ "التمردات"، ويبدو بأن العامل الديني لعب دورا بارزا في ذلك، إذ لم تنشأ نزاعات إثنية بين الجماعات العرقية الإسلامية، ولم تدخل في حروب فيما بينها، وإنما ضد الحكومات لتغيير وضع غير مرغوب في السلطة والنظام[1]، كما سنرى لاحقا.

خريطة رقم 8 : التمركز المجالي للمجموعات الإثنية في مالي

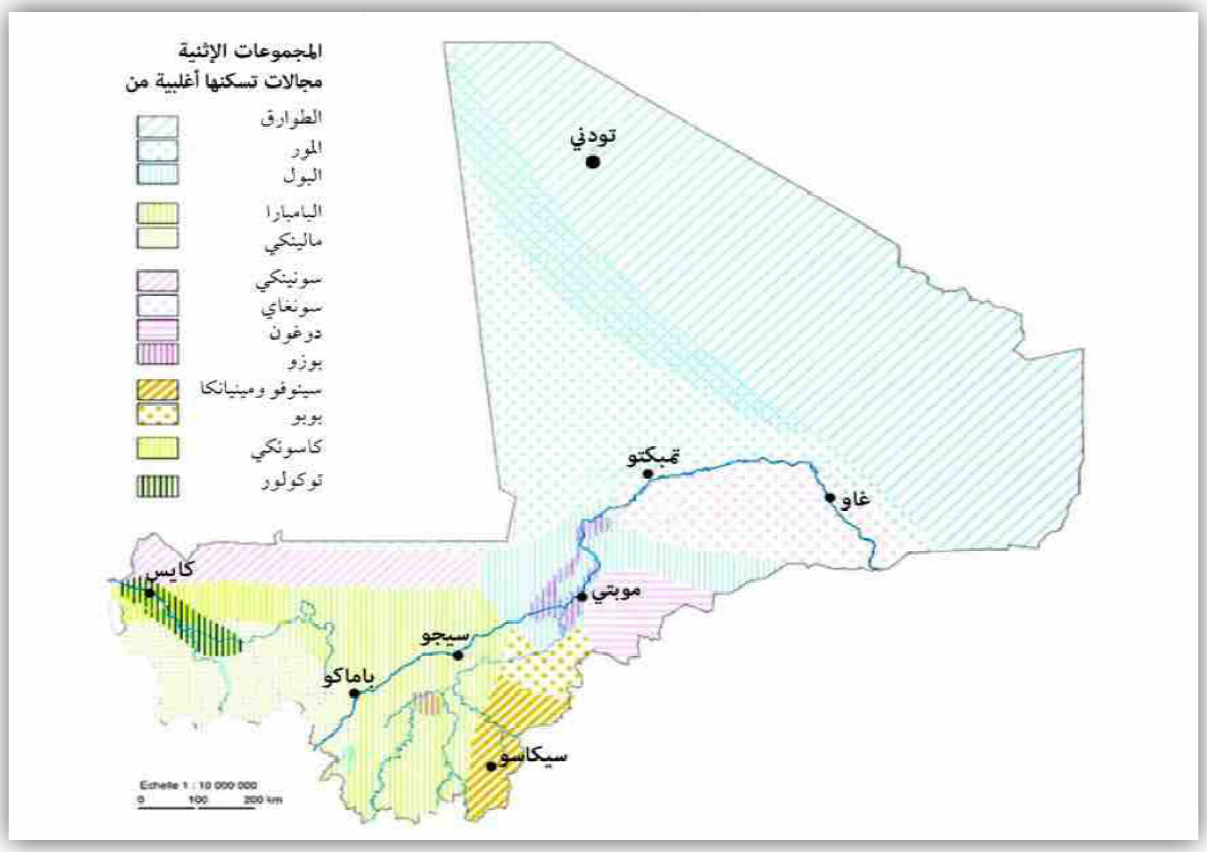

المصدر: كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004، ص 253.

[1] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004، ص 254.

المطلب الثاني: القضية الأزوادية في مالي: نظرة طوبوغرافية/ تاريخية:

"أزواد" هي اسم لواحة صغيرة قي شمال مالي تقع بين تمبكوتو وتوديني، وتمتد من تمبكتو ومنحنى نهر النيجر جنوبا حتى حدود الجزائر شمالا، ويحدها من الغرب موريتانيا ومن الشرق أزواج، وتشمل معظم ولايات مالي الشمالية (تمبكتو، جاو وكيدال)؛ ويتألف الإقليم من منطقتين[1]:

الأولى: أزواج: وتقع على حدود النيجر وتعيش بها طوارق إموشق وعرب البرابيش وكنته.

الثانية؛ أزواد: وتقع داخل حدود مالي وتتسع لأكثر من ثلثيها. ولما كانت ممتدة المساحة فإنها بدورها تنقسم لثلاثة مناطق[2]:

الأولى: محاذية لنهر النيجر من تخوم تمبوكتو، وهي فقيرة البنى التحتية والمرافق العمومية، وتكتفي السلطات المالية بتسييرها بواسطة رؤساء مناطق التجمعات الأربعة، وتفرض على سكانها إتاوات وضرائب عينية على الأفراد والمواشي، مما يجعل الأهالي يتجهون بادئ الأمر إلى ليبيا حيث يجدون العمل ضمن الكتائب الأمنية وشركات النفط، وإلى الجزائر حيث يحصلون على بطاقات الهوية والتموين الغذائي، وأحيانا يتوجهون إلى السعودية أين تتواجد جالية كبيرة هناك، وينخرط الذين لم يستطيعوا الرحيل في تجارة التبغ والمخدرات وغيرها.

الثانية: وهي المنطقة الوسطى، وتمتد ما بين المنطقة الأولى للحدود الجنوبية، للخط الواصل بين كيدال- تندمه، وهي منطقة صحراوية قاحلة.

[1] أحمد عبد الدايم محمد حسين، مرجع سابق، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص ص 20-21.

والثالثة: هي الواقعة إلى الشمال مباشرة من المنطقة الوسطى، وتضم جبال كيدال وتسليت وأكهلوك وتايكرين وتقريرت، وجبال إفقاس والهقار وأضغاغ وأدرار سطف، حتى الحنك وركشاش على الحدود الموريتانية.

وعلى هذا فإن الطبيعة الجغرافية للإقليم جعلته عصيا على السيطرة والاحتلال، حيث توفر جباله موقعا متمرسا للمقاتلين، أما صحراؤه المكشوفة، فتحرم الغزاة من إمكانية الاستباق والمفاجأة، وتجعلهم في حالة انكشاف سهل أمام أهالي المنطقة.

لم يرد ذكر المنطقة ولا لأهلها – لا في أيام الإمبراطوريات أو الاستعمار الفرنسي- ، إلا ما ورد تاريخيا وعلميا بأن مغارات الملح الطبيعي في توديني وفي تغازة، ومناجم الذهب في مملكة سنغاي الإسلامية، هي التي دفعت منصور الذهبي في المغرب إلى غزو امبراطورية سنغاي في القرن السادس عشر الميلادي، وهذه العبارة (أزوا دُ Do AZAWA) سنغاوية الأصل مركبة من كلمتين هما: (أزاوا AZAWA) وتعني القصعة والإناء الواسع جدا، و (دُ DO) بمعنى عند، وهو ما يؤشر طوبوغرافيا بأن المنطقة تتشكل على هيئة القصعة الكبيرة جدا، كالأحواض التي يتجمع فيها الماء، ليس في مالي فحسب، بل في النيجر أيضا[1].

تحظى المنطقة بأهمية إستراتيجية عسكريا وامنيا، فهي منطقة مرتفعة جدا وخاصة في تيساليت، أين يسهل تنصيب أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية واستقبالها بسهولة، بحيث أن من يسيطر على بعض أجزائها في أقصى الشمال ويمتلك أدوات مراقبة متطورة، يمكنه معرفة ما جري في على حدود الدول المجاورة: كالجزائر، موريتانيا، النيجر، وحتى المغرب...، وهو ما دفع

[1] سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 13، جويلية- سبتمبر 2012، ص 32.

بالولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال هذا الموقع ولو عن طريق الإيجار طويل الأمد، بحيث فاوضت كل حكومات مالي لتسمح لها بإنشاء قواعد عسكرية فيها[1].

وبحكم انفتاح المنطقة على مصراعيها، فقد صارت أهم معبر لتهريب المخدرات من غرب إفريقيا إلى بقة أجزاء العالم، كأوروبا، الشرق الأوسط والأدنى، وأمريكا الجنوبية، ومعبرا أيضا لتهريب مختلف أنواع الأسلحة والبضائع وغيرها، وهو ما يشكل موردا ماليا هاما لقطاع الطرق وبعض المتمردين، وبعض رجالات الحكومة في مالي والدول المجاورة، وأجنحة التجارة الدولية في المخدرات والأسلحة في أمريكا الجنوبية. أما على صعيد الموارد الطاقوية، فقد تم اكتشاف البترول وبعض المعادن المهمة في المنطقة، وسارعت عدة شركات إلى التخطيط لبدء استغلالها، وهي شركات أنغولية، وجزائرية، وإيطالية، وصينية، ولم يكن لفرنسا نصيب كبير فيها[2].

[1] المرجع نفسه، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

خريطة رقم 9 : الموقع الجغرافي لمنطقة "أزواد" في مالي

المصدر: "أزواد"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/أزواد

المطلب الثالث: محطات النزاع الأمني والسياسي في مالي بعد الاستقلال.

تاريخيا؛ تعد مالي دولة إسلامية قديمة، حكمتها مماليك متعاقبة مثل: مملكة مالي، مملكة سنغاي ومملكة ماسينا، ومع مجيء الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر، اصطدم بمقاومة إسلامية قوية ومواجهات مسلحة من الشعب، قادها علماء الدين، انتهت باستشهاد عدد كبير منهم ، وتم تهجير عدد كبير منهم إلى داخل إفريقيا وخارجها، ولم يعرف مصير الكثير منهم، ليتمكن الفرنسيون من السيطرة على المنطقة سنة 1895. وفي عام 1904 تحول اسم المستعمرة إلى "السودان الفرنسي" وصارت جزء من "إفريقيا الغربية الفرنسية"، ثم منح "السودان الفرنسي" رتبة "الولاية" في " الاتحاد الفرنسي" عام 1946؛ ليصبح بعدها وفي عام 1958 جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية، وبعدا بسنة اتحد "السودان الفرنسي" والسنغال ليكونا "اتحاد مالي الفيدرالي" برئاسة القائد المالي **موديبو كيتا**، ولكن سرعان ما انهار الاتحاد في 22 أوت 1960 ونال السودان الفرنسي استقلاله التام باسم "جمهورية مالي" بتاريخ 22 سبتمبر 1960[1].

بعد الاستقلال، شهد تاريخ مالي الحديث حركات تمرد قوية منذ عام 1962 بقيادة الطوارق، يمكن إجمالها في ثلاثة محطات تاريخية – قبل اندلاع النزاع المسلح سنة 2011-، طالب فيها الطوارق بانفصال شمال مالي عن وسطها وجنوبها[2] :

<u>الفرع الأول؛ في الفترة من 1962- 1990</u>: شن فيه الطوارق أول تمرد على حكومة **موديبو كيتا** في منطقة كيدال، عرف يتمرد الفلاقة (مصطلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين في كل من الجزائر وتونس أيام الاحتلال)، وقد قاد التمرد زعماء القبائل والوجهاء التقليديون للمطالبة بالاستقلال الذاتي، متهمين فيه الحكومة المركزية بالتمييز في توزيع الإعانات

[1] ابراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، "، **<u>مجلة قراءات افريقية</u>**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 16، أفريل- جوان 2013، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

على مناطق الشمال ، وان سياسة التحديث التي تنتهجها الحكومة تستهدف الطوارق أنفسهم، مثل سياسات "الإصلاح الزراعي" التي انتهجها **كيتا** وفسرت من قبل الطوارق بأنها إستراتيجية لمنعهم من الوصول إلى المنتجات الزراعية نظرا للطبيعة الصحراوية لمناطقهم ذات الثقافة الرعوية مقارنة مع أقاليم الوسط والجنوب خاصة. إلا أن التمرد تعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكن من إخماده وفرض حكم عسكري على المنطقة[1]. وشهدت الفترة بين سنتي 1972- 1974 تغيرات كبيرة في المناخ تميز بشدة الجفاف شمال مالي، مما دفع بالعديد من الطوارق إلى الهجرة نحو كل من الجزائر وليبيا، حيث صرح **إياد آغ غالي*** في هذا الصدد قائلا:" **إن الذي لم يفقد عائلته أو قريبا من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1963، فقده بالموت جوعا خلال سنوات 1973/1972 وحتى 1974، مما تسبب بشكل كبير في نزوح السكان وحدوث الهجرة الثانية هربا من ثالوث الفقر والجوع والموت**"[2]. وفي عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وتعد أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، ومهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيما وصولا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ظهرت نهاية 2011[3].

<u>الفرع الثاني؛ في الفترة: 1990- 1996</u>: عاودت الروح الاستقلالية الطوارق من جديد بمتغيرات جديدة جسدتها انتقال البلاد من الحكم الاشتراكي الديكتاتوري، إلى نظام ديمقراطي مفتوح عام 1992[4]، إلا أن ذلك لم يثن الطوارق نظرا لشعورهم بالقمع والاضطهاد حتى في ظل هذا التحول الديمقراطي، من شن تمرد ثان قاده مسلحون في منطقة ميناكا، وسعى الرئيس **موسى**

---

[1] Devon Douglas-Bowers, "The crisi in Mali :A Historical Background", **<u>Foreign Policy Journal</u>**, on : <u>http://www.foreignpolicyjournal.com/2013/02/03/the-crisis-in-mali-a-historical-background/</u>

* أحد قادة الطوارق، الذين ثاروا ضد حكومة مالي في تسعينيات القرن الماضي ضمن الحركة الشعبية لتحرير أزواد، واشتهر بالدور الذي لعبه في المفاوضات مع مختطفي الرهائن الغربيين التابعين للقاعدة، وكذلك بتأسيسه لجماعة أنصار الدين في عام 2011 م.

[2] أحمد شنة، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000، ص61.

[3] ابراهيم كونتاو، مرجع سابق، ص 33.

[4] Devon Douglas-Bowers, Op.cit.

تراوري – رئيس الدولة آنذاك- إلى احتواء التمرد، واقتراح حل جذري للمشكلة بمنح منطقة كيدال (في الشمال الشرقي) حكما ذاتيا أوسع، وتوج هذا الاقتراح بتوقيع اتفاق تامنراست (جنوب الجزائر) عام 1991 القاضي بإقرار اللامركزية شمال مالي، واستيعاب مقاتلي الطوارق في الوظائف الحكومية، بما فيها الأمنية، وتمويل صندوق خاص بالمشاريع التنموية[1] ولكن ذلك لم يمنع من استمرار الاضطرابات في بعض أجزاء شمال البلاد[2].

في عام 1992 حاولت الحكومة الانتقالية في مالي التفاوض مع الطوارق، وتوج ذلك بتوقيع "الميثاق الوطني" (National Pact) في أفريل من نفس العام، بحيث يسمح بموجب الاتفاق بـ: دمج المقاتلين الطوارق في القوات المسلحة المالية، نزع السلاح شمال البلاد تنمية مناطق الشمال اقتصاديا ودمجها في اقتصاد البلاد، والتأكيد على اللامركزية الإدارية لمناطق الشمال[3].

بعد انتخاب **ألفا كونارى** رئيسا لمالي سنة 1992، قام الأخير بتعزيز عملية استقلال الطوارق، ليس فقط عبر التنازلات التي قدمتها الحكومة الانتقالية في "الميثاق الوطني"، ولكن من خلال تفكيك النظام السياسي والإداري القائم سابقا (الازدواجية بين الحكومتين المركزية والاتحادية)، وكذا السماح باتخاذ القرارات والإجراءات على مستوى محلي (اللامركزية). إلا أن الهدف من وراء ذلك كان سياسيا بالدرجة الأولى، إذ شكل مكافأة للطوارق على قبولهم البقاء ضمن سيادة الجمهورية المالية، ورغم هذه المحاولات من طرف الحكومة، إلا أن بعض الفصائل الطوارقية التي لم تحضر محادثات توقيع "الميثاق الوطني" مثل الجبهة الإسلامية العربية الموحدة للأزواد، بقيت مصرة على فكرة " الوضع الامتيازي/ الخاص لشعب الطوارق"، مما تسبب في اندلاع موجة عنف جديدة راح ضحيتها حوالي 6000 إلى 8000 شخص، قبل توقيع اتفاق السلام من طرف جميع الفصائل عام

[1] George Klute, " Hostilities et alliances, Archéologie de la Dissidence des Touaregs au Mali", **Cahiers d'Etudes Africanes**, Vol 35, N° 137, 1995, P58.

[2] ابراهيم كانتاو، مرجع سابق، ص 33.

[3] Devon Douglas-Bowers, Op.cit.

1996 في تمبكتو بالشمال، وسلم المسلحون الطوارق ثلاثة ألاف قطعة سلاح، كما تم على هامش التوقيع حل الجماعات الطوارقية المقاتلة بشكل رسمي[1].

الفرع الثالث: في الفترة: 2006- 2009: حدث تمرد جديد للطوارق في الشمال، بقيادة مقاتلي حركة جديدة اسمها "تحالف 22 ماي الديمقراطي من أجل التغيير"، حيث شن مقاتلوها هجمات على حاميات عسكرية في كيدال وميناكا، وانتهى التمرد في العام نفسه بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي، ونص على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال. وفي عام 2007 وقع تمرد متزامن للطوارق في كيدال شمال شرقي مالي مع آخر في منطقة أغاديز بشمال النيجر استمر حتى عام 2009، وكان التمرد بقيادة تحالف للمتمردين من البلدين تابع لـ "**ابراهيم باهنغا**"، رفضوا بنود اتفاق السلام بالجزائر، وتخللته هجمات على الثكنات وخطف جنود ماليين، كان من أبرز هذه الهجمات، الهجوم على موقع "**تينزواتين**" في مارس 2007 الذي أسفر عن خطف 32 عسكريا، و أدى إلى سقوط العديد من الضحايا (من ضمنهم مدنيين) في إطار عملية التطهير التي باشرها الجيش المالي للقضاء على هذه الجيوب المتمردة[2].

في عام 2009 نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين الطوارق في الشمال، وتزامن ذلك لفترة قليلة مع توقيع اتفاق للسلام في كيدال بوساطة ليبية، ينهي التمرد الذي بدا عام 2007، ونص الاتفاق على تسليم المتمردين أساحتهم للحكومة، وتضمن وعودا جديدا بشأن دمجهم في القوات المسلحة، إلا أن مجموعة من المتمردين رفضت الانخراط في مشار التسوية، وكان ذلك مؤشرا وبررا لترك مئات العسكريين والمدنيين من الطوارق بين عامي 2011- 2012، لوظائفهم في الحكومة بطريقة غير شرعية، وذهبوا لمساندة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي الذي يعتبر

[1] Ibid.
[2] Ferdaous Bouhlel hardy et autrs, " Crises Touregues au Niger et au Mali , IFRI Programme Afrique Subsaharieene, Séminaire du 27 Novembre 2007, p 8, Sur : https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/bouhlel_hardy_guichaoua_tamboura_crises_touaregues.pdf

الداعم الرئيس لهم، وهو ما يؤكد تورط القذافي في القضية، إلا أن سقوط نظام القذافي عام 2011 أسفر عن عودة الآلاف من الطوارق المقاتلين في جيش القذافي شمال مالي، مدججين بأسلحتهم الثقيلة[1]، ليمهد ذلك لنشوب نزاع قوي وحدوث أزمة أمنية في البلاد كانت لها انعكاسات سلبية على أمن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر.

خريطة رقم 10 : مناطق تمركز الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

[1] إبراهيم كانتاو، مرجع سابق، ص ص 33-34.

المبحث الثاني: النزاع المسلح في مالي بين الأسباب الداخلية والدوافع الخارجية والتداعيات الأمنية.

تظافرت جملة من المتغيرات في تأجيج الصراع في مالي، ووصوله مرحلة النضج، ليشكل ذلك مدخلا لنزاع طائفي وعرقي مسلح، قاده المسلحون الطوارق في الشمال للمطالبة بإقامة دولة لهم على إقليم ازواد، في يشبه حركة تمرد استقلالية، اتهم فيها الطوارق الحكومة المركزية في باماكو، بتهميش الإقليم الذي يعاني أصلا لاعتبارات جغرافية، وتنموية/اقتصادية، وحتى هوياتية، وهو ما فتح المنطقة على تنامي التهديدات الأمنية المختلفة وعلى رأسها التهديد الإرهابي. ولفهم خلفيات اندلاع هذا النزاع في بيئته الداخلية والخارجية، ارتأينا ضرورة تحليل الأسباب الداخلية و الدوافع الخارجية لاندلاع النزاع المسلح في مالي، وكذا التداعيات الإقليمية التي تم تقسيمها بين أبعاد داخلية، إقليمية ودولية.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع المسلح في مالي.

شكل سقوط نظام العقيد الليبي الراحل **معمر القذافي** ومقتله في 20 أكتوبر 2011، وكذا مقتل الزعيم الطارقي **ابراهيم باهانغا** مدخلا هاما لاندلاع النزاع المسلح في مالي، حيث عاد ألاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي إلى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة، ليبدأ التحضير لتمرد جديد يهدف إلى إقامة "دولة الطوارق"[1].

بدأ التمرد في 17 جانفي 2012 بقيام "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بإشعال نار الحرب ضد الحكومة على مدن تساليت وأغليه وكومينكا، بشمال شرق البلاد قرب الحدود مع الجزائر،

[1] International Crisis Group," Mali : Avoiding Escalation ", **Crisis Group Africa Report**, Dakar/ Bruxelles, N° 189, July 18, 2012, p 8.

واستمرت لمدة أسابيع، وهو ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين إلى الجزائر[1]. وازداد الوضع سوءا شمال البلاد مع دخول بعض الحركات الإسلامية التي تعتبر جزءا من "تنظيم القاعدة"، كجماعة "أنصار الدين" بقيادة **إياد أغ غالي**، و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و"حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا"، وجماعات متفرقة مسلحة، مثل "بوكو حرام" وغيرها، على خط المواجهة مع الحكومة في باماكو مما أدى إلى إضفاء الصبغة الإسلامية على القضية، عبر دعواته لتطبيق الشرعة الإسلامية في المنطقة[2].

قامت بعض الحملات في العاصمة باماكو بمطالبة الرئيس –آنذاك- **أمادو توري** بإيلاء عناية قصوى للوضع في الشمال، إلا أن الأمور سارت عكس ما كانت ترمي إليه هذه الحملات، بحدوث انقلاب عسكري على الحكومة المركزية بقيادة النقيب **أمادو هيا سانوغو** في 22 مارس 2012، لتخرج مالي من خانة الدول التي كانت تصنف – من قبل مراقبين- على أنها ديمقراطية يقودها رئيس منتخب ومثال لوصول الموجة الديمقراطية الثالثة في إفريقيا، ذلك أن الجنرال **توري** الذي قاد انقلابا عسكريا عام 1991 وأشرف على تحول ديمقراطي في بلاده، سلم السلطة في عام 1992 للرئيس المنتخب **ألفا عمر كوناري**، ثم عاد بعد انتهاء فترة **كوناري** الرئاسية إلى السياسة ليفوز في انتخابات 2002 كرئيس مدني، ويعاد انتخابه في العام 2007[3]، وهو ما أدخل البلاد في فوضى وصراع بين العسكريين والسياسيين، فاستغل المسلحون المتمردون الوضع وسيطروا في غضون أيام على مدن كيدال وتمبكتو وغاو، كبرى مدن الشمال، ليتفاجأ العالم في 6 أفريل 2012 بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، وان الإعلان يسري في

---

[1] خالد عبد العظيم، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، العدد 189، جويلية 2012، ص 112.

[2] Pere Vilanova et Paula de Castero, "Mali- Sahel : de la crise a l'intervention militaire (2013), Sécurité et Politique, Sur : http://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Vilanova%20Castro%20Mail%20Sahel%20FR.pdf

[3] فريدوم أنوها، " أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html

الحال، وقوبل هذا الإعلان بالرفض من طرف دول الجوار، بينما ردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس) بتشكيل نواة لقوة عسكرية، تحسبا لتدخل عسكري لمواجهة المتمردين شمال مالي[1].

بوصول الأوضاع في مالي إلى هذا المستوى، وإعلان الانفصال من طرف الطوارق، نكون أمام مجموعة من المسوغات والأسباب الداخلية التي شكلت الخلفية لاندلاع النزاع المسلح ودخول البلاد في حالة صراع بين المتمردين وخلفهم الحركات الإرهابية الناشطة في المنطقة، والحكومة المركزية، ويمكن إجمالها في الآتي

الفرع الأول: الأسباب الطبيعية والجغرافية:

تقع مالي داخل الصحراء الكبرى في إفريقيا، وهي محاطة بدول شبيهة بها من حيث الموقع الجغرافي (بوركينافاسو ونيجر وموريتانيا) باعتبارها دولة حبيسة تفتقد إلى المنافذ البحرية*، وهذا النوع من الدول تكون وضعيته السياسية مميزة عن البلدان البحرية، كما تسوء أوضاعه عندما تتسم عموما بالضعف والهشاشة، خاصة في ظل معاناتها تاريخيا من أعباء الاستعمار والمواجهات

[1] ابراهيم كانتاو، مرجع سابق، ص 34.

* تصنف البلدان الحبيسة إلى صنفين هما: 1/ إما دول حديثة تاريخية وقومية، يساعدها وضعها البري في أداء وظائف جيوستراتيجية؛ 2/ وإما دول حديثة النشأة وضعيفة، بحيث يزيد وضعها البري من ضعفها، فدول مثل تشاد أو النيجر أو مالي باعتبارها دول حبيسة، ليست أحسن حالا من موريتانيا برغم ضعف وقلة سكانها وثرواتها مقارنة ببلدان الساحل الداخلية. كم أنها تمتاز بخاصيتين هما: 1/ نادرا ما ظهرت قوة برية تحوز جيوستراتيجية خاصة بها، فغالبا ما تكون البلدان البرية حجرا ضمن جيوستراتيجيات القوى البحرية، وإذا ما صادف وأن نشأت قوة برية فعالة، فإنها تميل إلى البحار أو على الأقل نحو الأنهار وتنجذب نحوها. 2/ حاجتها إلى الجوار للاتصال عبر البحار، وهذا واضح جدا في حالة بعض دول الساحل الإفريقي البرية مثل: مالي وتشاد والنيجر، إذ تتصل كلها مع العالم الخارجي عبر المحيط الأطلسي بهدف ممارسة تجارتها الخارجية.
يبقى أن نشير إلى أن الدول الحبيسة تقع ضمن الاهتمامات الخاصة لمنظمة الأمم المتحدة باعتبار غالبيتها ضعيفة وبحاجة إلى الآخرين لممارسة تجارتها مع العالم الخارجي عبر الإطلالات البحرية لدول الجوار.

المسلحة، كما تتميز بأن تجارتها تتم عبر بلدان الساحل الأطلسي. وتشكل هذه الوضعية البرية الداخلية مزيدا من العبء التأسيسي لـ"دولة ما بعد الاستعمار"[1].

وبالتالي فقد لعبت العوامل الطبيعية دورا بارزا في تدهور الوضع الاقتصادي بقبائل الطوارق مما ساهم في دخول هؤلاء في تمردات ضد الحكومة المركزية في دولهم خاصة مالي والنيجر، فقد شهدت منطقة الساحل حالة من الجفاف امتدت من 1975 إلى 1983 قضت على الكثير من المناطق الرعوية في شمال البلدين، مما دفع الآلاف من الطوارق للهجرة إلى الجزائر هربا من الجفاف[2]. وقد كان للتغيرات المناخية الصعبة شمال مالي (الجفاف)، دور كبير في انعدام الأمن الغذائي، خاصة وأن أغلبية السكان يعتمدون على القطاع الزراعي كمصدر دخل رئيس لهم، مما جعلهم منكشفين أمام المساعدات الاقتصادية الخارجية، وهو ما أضعف دورهم السياسي وجعلهم على هامش اهتمامات الحكومة المركزية في الجنوب[3].

الفرع الثاني: التعدد الاثني واللغوي والديني في مالي:

كما ذكرنا سابقا، تعد مالي من الدول المتنوعة عرقيا، إذ تحصي تواجد عدة عرقيات، وهو أمر راجع لطبيعة الحدود الهجينة التي خلفتها فرنسا قبل الاستقلال، إلا أن أقلية الطوارق لا تنتشر في دولة مالي فحسب، وإنما في خمس دول افريقية أخرى إلى جانب مالي (أنظر شكل رقم)، حيث تشير التقديرات (غير رسمية في أغلبها) إلى أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 ملايين، نسبة 85% منهم

[1] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 267.

[2] حسين بوقارة، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب اللدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 8.

[3] Thomas Cantens et Gael Raballand, "Une frontière très très longue, un peu difficile a vivre : le nord du Mali et ses frontières", **Recherches et Documents**, France, Paris, Fondation pour la recherche stratégique, N° 03/2016, p 9.

في مالي والنيجر والبقية بين الجزائر وليبيا[1]. إذ يتمركز أغلبهم في دولة النيجر بما يقارب النصف، أما البقية فيتوزعون بين مالي بـ 400000 نسمة، حوالي نصف مليون نسمة في ليبيا، 3500 نسمة في بوركينافاسو، و 2500 نسمة في الجزائر[2].

وقد دفع التعدد الاثني في مالي، إلى تعدد لغوي وديني، إذ تعد الفرنسية اللغة الرسمية في مالي، ولكن توجد إلى جانبها أكثر من 40 لغة إفريقية تستخدم على نطاق واسع أيضا، بالإضافة إلى أن حوالي 80% من سكان مالي يستطيعون التواصل بلغة **البامبارا** التي تتحدثها شعوب غرب إفريقيا وأغلبهم في مالي،إلى جانب غينيا، السينغال، بوركينافاسو والنيجر، وهم أغلبية العرق "**الماندي**"، كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية بجانب لهجات محلية أخرى، أما العرب فيتحدثون العربية، إلا أن الطوارق يتحدثون لغة التماشق (Tamasheq)[3].

وعلى مستوى تنوع الديانات والمعتقدات، يعتنق أغلبية السكان الدين الإسلامي الذي دخل إلى المنطقة مع الفاتحين المسلمين القادمين من شمال وحتى من جنوب مصر عبر ليبيا من خلال القوافل التجارية، بنسبة 94% إلى جانب المسيحية 2%، أما ما نسبته 8 المتبقية فتعتنق ديانات تقليدية محلية الطالع بحيث لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة التي تؤمن بها[4].

وقد ولد هذا التنوع العرقي واللغوي والديني في مالي أزمة هوية مستدامة، من خلال سيطرة إثنية واحدة على الحكم منذ الاستقلال، وهو ما عزز الشعور بعد الانتماء لدى الطوارق و الأقليات

---

[1] سيدي أحمد ولد احمد سالم، "الطوارق أو الرجال الزرق"، موقع الجزيرة .نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/974580fd-b1a5-4881-a045-3f057758637a

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص7.

[3] نبيل بوبية، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 33.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، مصر، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 30.

الاثنية الأخرى في الشمال، والتي تنظر إلى قبيلة **البومبارا** على أنها الممثل الوحيد للدولة والمسيطر على مؤسسات الحكم فيها منذ استقلال البلاد عام 1960[1].

الفرع الثالث: استشراء الفساد في مفاصل الدولة:

كان لتفشي الفساد خلال فترة حكم **أمادو توري** دور كبير في إضعاف مؤسسات الدولة، وتقويض الثقة الشعبية في النظام السياسي، وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإرهابية والجهادية شمال البلاد لممارسات قمعية وإجرامية، وأبرز دليل على ذلك، قيام الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا سنة 2010 بتعليق منحتين كانتا موجهتين إلى مالي وإنهاء ثالثة، بحجة أن أموال المنح التي قدمت إلى مالي انتهى بها المطاف في جيوب المسؤولين، وأدت هذه الفضيحة إلى فتح تحقيقات رسمية مع وزير الصحة، **ابراهيم توريه عمر**، وحوالي 14 موظفا آخر من موظفي الحكومة سنة 2011. كما ساهم الفساد المستشري والمزاعم بأن الرئيس توري قد فاز بالانتخابات عن طريق التزوير سنتي 2002 و 2007 في اقتناع الماليين بان الديمقراطية التي حصلوها كانت مجرد أكذوبة، وان قادتهم كانوا فوق المساءلة القانونية[2].

ولم يقتصر الفساد على مؤسسة الرئاسة فحسب، وإنما أضعف مؤسسة الجيش من خلال الاعتمادات المالية المخصصة لتأطير الجنود خاصة شمال البلاد، إذ لم يترك **توري** سوى عدد قليل من الجنود بموجب اتفاق السلام سنة 2009، وهو ما ساهم في تفاقم عمليات الاختطاف والهجمات الإرهابية في الشمال، وحتى اتهام بعض المسؤولين في الدولة بالتواطؤ مع الفاعلين، على غرار **بابا ولد الشيخ**، عمدة إحدى بلديات الشمال الذي أثيرت تساؤلات حول اضطلاعه بدور في

[1] عزمي بشارة، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

[2] فريدوم أونوها، مرجع سابق.

أهم المفاوضات التي جرت لإطلاق سراح رهائن عامي 2003 و 2009، بحيث أشاع الفساد جوا من التهكم والسخرية في الجنوب، بينما انتشر التحريض على العنف والإجرام في الشمال[1].

الفرع الرابع: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

يعاني شمال مالي من ترد كبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بجنوب البلاد الذي تتواجد به العاصمة باماكو، وتتمركز فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وينعكس هذا التخلف في العديد من المؤشرات مثل: تدني معدلات النمو الاقتصادي، المستويات العالية للفقر...، حيث تشير تقارير إلى أن أكثر من 60% مكن سكان مالي يعيشون تحت خط دولار واحد في اليوم، بالإضافة إلى تفاقم الديون الخارجية[2]. بشكل عام، تصنف مالي ضمن أفقر 25 دولة في العالم، ويعتمد اقتصادها بشكل أساسي على استخراج الذهب وبعض الصادرات الزراعية، والمساعدات الأجنبية، كما يتركز النشاط الاقتصادي عامة في الجنوب، وقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 17.88 مليار دولار سنة 2011، متوسط نصيب الفرد منه 1100 دولا سنويا، وإنفاق عسكري لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الخام لعام 2006، كما بلغت معدلات البطالة 30% عام 2004، ومعدلات الفقر قاربت 36.1 %[3].

كما تلتقي كبريات مدن الشمال (تمبكتو، غاو وكيدال) في العديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة: أعداد متدنية من السكان مقارنة بباقي المناطق الأخرى في مالي، فقر سكاني مدقع ولكنه ليس أسوا من المدن الأخرى، وضعف الاستثمارات ومحدوديتها في ظل انعدام البنى التحتية مقارنة بباقي المناطق خاصة في الجنوب؛ خاصة وأن التجارة في مالي تتم بين

---

[1] المرجع نفسه.

[2] برقوق امحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 7، نوفمبر 2008، ص ص 2- 3.

[3] السيد على أبو فرحة، "التدخل العسكري في مالي...تدويل تداعيات إخفاق الدولية دون مسبباتها"، **قراءات إفريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 20، أفريل- جوان 2013، ص41.

الحدود وعبر الطرق البرية، مثل تجارة المواشي التي تشكل مصدر دخل رئيس للتجارة الصحروارية في منطقة الساحل، حسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) لسنة 2015[1].

على الصعيد الاجتماعي، تعاني مالي من ارتفاع نسبة الأمية، إذ أن حوالي 69% ممن هم فوق سن الخامسة عشر لا يستطيعون القراءة والكتابة، في حين أن 27 فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس، فضلا عن انعدام المدارس في المناطق الريفية خاصة في الشمال[2].

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للنزاع المسلح في مالي.

تلعب الدوافع الخارجية دورا هاما في تصعيد النزاعات الداخلية، خاصة إذا كانت الدول هشة ومنكشفة على المستوى الأمني (بالمفهوم الموسع للأمن)، ومحل تنافس دولي ولو بشكل نسبي كما هو الحال بالنسبة لمالي، إذ لا تعد المقدرات الاقتصادية سببا رئيسا لاستقطاب الاهتمام الدولي فيها، بقدر هشاشتها الأمنية وانكشافها أمام الحركات الإرهابية والجهادية الناشطة في المنطقة، وما يشكله ذلك من تهديد لأمن الدول المجاورة، والأمن الدولي بشكل عام، وبالتالي يعتبر ملف "مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي والصحراء" حجر الزاوية في تحريك جملة من الدوافع الخارجية التي ساهمت في تفجير النزاع المسلح في مالي، والتي يمكن إجمالها في:

الفرع الأول: النفوذ الفرنسي في مالي وسياسة الحدود الهجينة/الرخوة:

ساد نقاش في بداية التسعينيات من القرن الماضي حول إعادة تعريف العلاقات الفرنسية الإفريقية، من منطلق قدرة فرنسا على الحفاظ على علاقاتها مع مستعمراتها السابقة ، وهو مادفع أول رئيس لساحل العاج **فيليكس هوفييه بوانييه**، لاستخدام مصطلح الرابطة الخاصة (France Afrique) للتدليل على عمق العلاقات التي تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة. وتتجسد هذه

[1] Thomas Cantens et Gael Raballand, Op.cit, p 9.

[2] السيد على أبو فرحة، مرجع سابق، ص41.

الروابط على عدة مستويات[1]؛ فعلى **المستوى المؤسسي** مثلا، تشكل منظمة الفرانكفونية والقمم الفرنسية الإفريقية الأطر التواصلية التي تجمع فرنسا بالقادة الأفارقة لتوطيد التعاون في مختلف المجالات. وعلى **المستوى الاقتصادي**، تتخذ علاقات فرنسا مع إفريقيا شكل شبكات مصالح ربطت النخب السلطوية الإفريقية بالشركات الفرنسية التي مارست دورا في تأجيج الصراعات في بعض الدول الإفريقية، أما على **المستوى العسكري** فقد عملت باريس على ضمان التواجد العسكري عن طريق الاحتفاظ بعدد من القواعد والقوات العسكرية، بموجب الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول الإفريقية في الستينيات والسبعينيات.

ولضمان تفاعلية مختلف هذه المستويات في دولة مثل مالي، كان لتفضيل فرنسا إثنية معينة على أخرى ودعمها على مستوى الحكم (سياسة فرق تسد)، سببا في اندلاع العديد من التمردات والنزاعات المسلحة ولو بشكل تراكمي (اندلاع النزاع المسلح الأخير)، حيث أن دعاوى الديمقراطية التي كانت فرنسا ترافع من أجلها في إفريقيا، اقتصرت فقط على الضغط من اجل تبني تعددية حزبية شكلية، وإجراء انتخابات تعددية، دون الاهتمام بدعم الحريات السياسية وحكم القانون والحد من الفساد، وأكبر دليل على ذلك تقليص المساعدات الفرنسية للدول التي كانت تحرز تقدما نحو الديمقراطية في بداية التسعينيات مثل بنين ومالي، مقابل رفعها للدول التي تحكمها قيادات تسلطية مثل طوغو والكاميرون[2]، وتتقاطع هذه السياسة مع طبيعة الحدود الرخوة التي خلفها الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية، نتيجة للتقسيم العشوائي الذي أنتج توزيع إثنية واحدة على عدة كيانات سياسية، فالطوارق مثلا يتوزعون على عدة دول كالجزائر، مالي، النيجر، ليبيا وحتى بوركينافاسو – كما رأينا سابقا -.

[1] راوية توفيق، "السياسة الفرنسية في إفريقيا..الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية"، قراءات إفريقية، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 20، أفريل- جوان 2014، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص ص 27- 28.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة الليبية:

شكلت الأزمة الليبية دافعا خارجيا للحث على تأجيج الصراع بين الشمال والجنوب في مالي، بل أبعد من ذلك لعبت دورا حاسما في تفجير النزاع المسلح لعام 2012، فقد أصبحت الحرب الليبية التي أطاحت بـ **معمر القذافي** سنة 2011 الحافز الذي عجل بتحول "الحركة الوطنية الأزوادية" إلى تمرد، من باب عودة مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الإفريقية التي أنشئت عام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين، إلى منازلهم شمال مالي، كما أن البعض من هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي ضربت عام 1974، أو ممن هربوا من قمع الحكومة المالية خلال تمرد العام 1963[1].

ويرى **صامويل لوران** (Samuel Laurent)، أن الحرب الليبية سنة 2012 كانت سببا مباشرا لغزو الجماعات الإسلامية شمال مالي وذلك لاعتبارين[2]:

الأول: يتعلق بتدفق الأسلحة التي والمدرعات والذخيرة الليبية عبر الصحراء منذ اندلاع الثورة وتبدي ملامح انهيار نظام القذافي، حيث عرضت هذه التجهيزات وبتواطؤ ساذج من الألوية الغربية، للبيع، ونظرا استحكام تنظيم القاعدة على المليارات من تجارة المخدرات فقد تمكن من شراء كم كبير منها، لتحصين المناطق التي يسيطر عليها الجهاديون في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما دفع **مختار بلمختار**، الأمير السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والمهندس الرئيس لسقوط تمبوكتو إلى القول بأن: "الثورة الليبية شكلت نعمة كبرى لتنظيم القاعدة".

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، مارس 2016، ص ص 102- 103.

[2] Samuel Laurent, Sahelisten : De la Libye au Mali, au cœur de nouveau jihad, Edition du SEUIL, Avril 2013, p 5.

أما **الثاني**: فيرتبط بمسألة التمويل، حيث سمح التدخل الغربي في ليبيا لمختلف الحركات الجهادية الناشطة شمال مالي وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بزيادة ثرائها بفتح طرق جديدة لتهريب المخدرات عبر الصحراء نحو طرابلس، الزنتان، أو بنغازي (وهي مدن ليبية)، ومنها إلى أوربا بسرعة أكبر وبتكاليف أقل مقارنة بذي قبل، وهو ما يوفر عشرات الملايين من الدولارات تم توجيهها لشراء الأسلحة والمعدات الحربية، بل وتجنيد المزيد من الجهاديين في صفوف المقاتلين، وخاصة في مخيمات البوليساريو ومنطقة الساحل والصحراء. وكنتيجة لذلك، حول فشل الثورة الليبية وانهيار نظام القذافي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أرض الواقع، إلى "جيش الساحل" القادر على فرض هيمنته على المنطقة ككل، رغم أنف المجتمع الدولي.

الفرع الثالث: انفراط عقد التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب:

مع تصاعد حجم القلاقل الإقليمية في كل من مالي، الجزائر، موريتانيا والنيجر، بذلت مالي جهودا معتبرة لصياغة إطار مشترك لمكافحة الإرهاب، ولكن سياسات دول جوار مالي ظلت متباينة ومختلفة، وذلك على الرغم من إنشاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست جنوب الجزائر عام 2010، وعقد قمم إقليمية عديدة لتباحث الأوضاع في المنطقة، فعلى سبيل المثال، قامت كل من الجزائر وموريتانيا بسحب سفيرهيما لدى باماكو احتجاجا على إقدامها على التفاوض لتبادل الأسرى مع التنظيمات الجهادية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامية على وجه الخصوص) وذلك في فيفري 2010.[1]

[1] فريدوم أونوها، مرجع سابق.

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للنزاع المسلح في مالي.

يمكن دراسة تداعيات الأزمة الأمنية والسياسية في مالي ممثلة أساسا في اندلاع موجة العنف والنزاع المسلح في الشمال، عبر ثلاث مستويات:

الفرع الأول: على المستوى الداخلي: أولى تداعيات النزاع المسلح على الداخل المالي كانت انقسام الشعب والجيش إلى فريقين بين مؤيد ومعارض، وذلك بعد سقوط أكثر من ثلثي مساحة البلاد بأيدي الجماعات المسلحة المختلفة، وهي[1]:

- **الانفصالية**: كالحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) التي تدعي العلمانية لكسب التأييد الغربي على المستوى السياسي والإعلامي والمالي.
- **الجماعات الإسلامية الثلاثة**: وهي:

1/ جماعة أنصار الدين بقيادة **إياد أغ غالي** وأغلبيتهم طوارق ماليون.

2/ جماعة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، وغالبية زعمائها غرباء من الجزائر موريتانيا وبعض الدول العربية والإسلامية، مع انضمام بعض الشباب المالي إليهم.

3/ جماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وغالبيتهم أجانب وغرباء عن البلاد.

كما ظهرت جماعة جديدة مع التدخل الفرنسي، بتاريخ 14جانفي 2013 تحت اسم "الحركة الإسلامية الأزوادية" بقيادة **عباس أغانتيلا**، وهو الشخص الثاني في "أنصار الدين" وممثلها في المفاوضات التي انطلقت في بوركينافاسو.

[1] إبراهيم كانتاو، مرجع سابق، ص 36.

وقد تقاسمت هذه الجماعات مناطق النفوذ والسيطرة، فتركزت حركة الجهاد في غاو، وأنصار الدين في كيدال، والقاعدة في تمبكتو، وهو ما أثر على البناء الموحد للدولة في مالي، حيث سهام وجود هذه الحركات الانفصالية في رفرفة علمان على المباني في كل هذه المناطق التي تشكل مركز ثقل لكل حركة تسيطر عليها. ناهيك عن حالات التطاحن والاقتتال التي حدثت بين مختلف هذه الحركات، حيث حدث خلاف بين الحركة الانفصالية وحركة الجهاد في غاو، وصل إلى درجة الاقتتال، وهو ما أدى إلى طرد الحركة الانفصالية منها[1]. وهي مؤشرات على دخول مالي في حلقة أمنية مفرغة ساهمت في مفاقمة الأزمة، وعلى كل المستويات.

الفرع الثاني؛ على المستوى الإقليمي:

كامتداد للتداعيات الداخلية، تمثل التأثير المباشر للأزمة الأمنية والسياسية في مالي على صعيدين ذوا علاقة مباشرة بارتفاع حدة التهديدات اللا تماثلية في المنطقة على نحو[2]:

1/ تزايد **النشاط الإرهابي** في بلاد المغرب العربي، بتحول مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا، سواء من حيث تأمينها ملاذا آمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم، وكان ذلك نتاج لزيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد الأزمة الليبية وسقوط نظام القذافي، كما شكلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية في ليبيا دعما لقدرات الجماعات المسلحة. بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في نقل آليات التعاون في "الرعب والترهيب" بين الجماعات الإرهابية الناشطة إقليميا مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا، حيث أثبتت التحقيقات عن وجود تعاون بين الحركتين في حادثة تفجير مقر الأمم المتحدة في أبوجا في أوت 2011، والتي قتل فيها 24 شخصا،

[1] المرجع نفسه، ص 36.

[2] بوحنية قوي، مرجع سابق.

وكذا في موجة التفجيرات التي شهدتها أكبر مدينة في نيجيريا في جانفي 2012، وأودت بحياة أكثر من 200 قتيل.

2/ **تفاقم الجريمة المنظمة**، حيث ساهم عدم الاستقرار في مالي في ارتفاع معدلات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، خاصة مع ضلوع شبكات التهريب في المنطقة، في العديد من الشبكات الإقليمية والعالمية، ويتعلق الأمر بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب عبر مساحات واسعة من شمال موريتانيا، مالي، النيجر وجنوب الجزائر، مثل: اختطاف الأجانب والسيارات، تجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة.

إلى جانب ذلك، كانت لهذه التداعيات الأمنية تأثيرات مباشرة على ارتفاع حجم الإنفاق العسكري بالنسبة لدول المنطقة، وعلى رأسها الجزائر، مما شكل عبئا إضافيا على الموازنة الداخلية للبلاد، لدرجة أن العديد من الصحف الجزائرية مثل يومية الوطن (El Watan) الناطقة بالفرنسية، وجهت انتقادات شديدة للحكومة الجزائرية بعد تخصيص أكثر من 11 مليار دولار كميزانية مخصصة للدفاع، وهو ما يؤشر حسب الصحيفة على اتجاه الدولة الجزائرية نحو "العسكرة" (Militarisation) لضخامة الرقم، حيث صرح وزير المالية الأسبق **عبد اللطيف بن اشنهو** قائلا:" **إن ميزانية الدولة ليست فقط شأنا مرتبطا بالدفاع**"[1].

[1] المرجع نفسه.

جدول رقم 6 : القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009- 2010)

الدولة	حجم القوات العسكرية	الإنفاق العسكري بالمليون دولار
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	11200	110
تشاد	23350	436
مالي	7750	174
موريتانيا	15870	115
النيجر	5300	53.1

المصدر: بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، http//:studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/.../201412972843923537.htm

كما نشير أيضا إلى موقف مجموعة "**الإيكواس**"، التي رافعت من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، عندما أحالت طلب الحومة المالية المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد[1]، وهي مسالة سيتم تناولها بالشرح والتحليل في الفصل الرابع.

الفرع الثالث: على المستوى الدولي:

تفاعلت الأحداث بسرعة في مالي، وانتقلت تداعياتها إلى المستوى الدولي عبر إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض مجموعة "**الإيكواس**" والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي، وتزامنا مع ذلك، عقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا مدته أسبوع في باماكو، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من الجماعات المتمردة ذات التوجه الإرهابي. وبعدها عقد اجتماع آخر في أبوجا (عاصمة نيجيريا) يوم 11 نوفمبر 2012 ، اجمع خلاله ممثلوا **الإيكواس** على تشكيل قوة

[1] فريديوم أونوها، مرجع سابق.

تدخل قوامها 3300 جندي، وحظي القرار بموافقة الإتحاد الإفريقي، وبعدها بيومين صرح مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن **رمطان لعمامرة** على هامش مؤتمر صحفي عقد في أديس أبابا بإثيوبيا بنشر قوات بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم مالي المعروفة اختصارا بـ (AFISMA)، وهو الموقف الذي فعله مجلس الأمن الدولي عبر القرار 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، والقاضي بنشر (AFISMA) في مالي لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، مع ضرورة قيام السلطات الانتقالية في مالي بوضع خطة عمل للتفاوض مع جميع الأطراف في الشمال ممن قطعوا علاقاتهم بكل التنظيمات الإرهابية، على أن يكون الانتشار الفعلي لهذه القوة قابلا للتنفيذ ابتداء من سبتمبر أو أكتوبر 2013 [1].

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثالث: عقيدة الأمن القومي الجزائري بين المرتكزات الثابتة والاعتبارات الإستراتيجية

تعبر العقيدة الأمنية لدولة ما في مجملها، على عملية التفاعل الحاصل بين مدركات صناع قرارها للعالمين الداخلي والخارجي، وتعبئة الوسائل الضرورية والمتاحة لتحقيق أهدافها، ضمن عملية تاريخية /تراكمية تؤسس لثوابت شبه قارة في التوجهات الخارجية للدولة تجاه مشكلة معينة في البيئة الدولية، وانطلاقا من ذلك يحدد سلوك الدولة تجاه كل ما يتعلق بهذه المشكلة مثل: المصالح الوطنية والإقليمية، طبيعة التهديدات الأمنية، التحالفات والتنسيق الأمني والسياسي، العلاقات التجارية والاقتصادية...

نتيجة للتراكمية المتواترة في وعاء عقيدة الأمن القومي الجزائري، أصبح استخدام هذا المصطلح في أدبيات الدراسات الأمنية خاصة، لصيقا بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي الذي يشهد هزات أمنية وسياسية متغيرة بشكل مطرد، مع ثبات شبه مطلق لمرتكزات هذه العقيدة بارتكازها على مبادئ صعبة التحول والتغيير على مستوى الشاشة الإدراكية لصانع القرار في الجزائر، بغض النظر عن حجم المخاطر الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

سنحاول عبر هذا المبحث تحليل مختلف المراحل التاريخية التي شكلت الوعي السياسي الجزائري أمنيا، وفقا لمختلف التجارب التاريخية التي عرفها تاريخ الجزائر، مرورا بتفاقم حجم التهديدات الأمنية (الصلبة واللينة) في المحيط الإقليمي للجزائر وإشكالية تهديدها للأمن القومي الجزائري وفقا لاعتبارات الموقع الجيو سياسي، ومتغيرات البيئة الخارجية، وصولا إلى المكانة الإستراتيجية التي تحتلها الدائرة الإفريقية التي تشكل عمقا استراتيجيا منكشفا أمنيا، جنوبا، في المخيال الأمني الجزائري.

المطلب الأول:التراكمات التاريخية لعقيدة الأمن القومي الجزائري ومرتكزاتها.

ينطلق تعريف العقيدة الأمنية لدولة ما، من درجة اهتمامها واستجابتها وتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، وتفسيرها من زاوية أمنية بحتة من طرف صناع القرار في الدولة، انطلاقا من مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا، يعرف الأمن القومي للدولة، ويفسر مجمل الأحداث التي تشكل تهديدا له (ذات الطابع الأمني).

والملاحظ أن مسألة الآراء والاعتقادات والمبادئ تندرج ضمن متغيرات البيئة النفسية لصانع القرار، وهي البيئة ذاتها التي ينطلق منها تعريف العقيدة الأمنية، ضمن اصطلاح "النسق العقيدي"* (Belief System) لصانع القرار الذي يشكل "الإدراك" (Perception) أحد أضلاعه كأهم مكونات البيئة النفسية، وربما أهمها على الإطلاق، بحيث أنه يعبر عن تلك الصور والقناعات الراسخة في أذهان صناع القرار حول العالم (الداخلي والخارجي) الذي يتفاعلون معه، و غالبا ما تمثل هذه الصور والقناعات النمطية الجاهزة نقطة الانطلاق في التعامل مع قضايا السياسية الخارجية[1]. أما "العقيدة" (Belief) فهي " حكم احتمالي ذاتي نص عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، بحيث يعمل هذا الحكم على الربط بين الظاهرة محل الاستجابة من طرف الدولة (صناع القرار فيها) و بين صفة محددة تنتج عن قراءة هؤلاء لظاهرة معينة من خلال التصريح الضمني أو العلني"[2].

ويذهب **هولستي** (Holsti) إلى التأكيد على أن النسق العقيدي للقائد السياسي يقوم بوظيفيتين مهمتين في التأثير على السياسة الخارجية (التي قد تأخذ طابعا أمنيا)، **الأولى**: هي أنه

* يعرف النسق العقيدي (Belief System) على أنه انتظام مجموعة من العقائد التي تطرأ على ذهن الفرد/ صانع القرار، وبشكل مترابط دون أن تكون لها وظيفة سلوكية.

[1] حسين بوقارة، السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة، 2012، ص 39.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص ص 397-398.

يحدد إدراكاته للموقف/المشكلة أو التهديد، حيث أن القائد السياسي يدرك الموقف من خلال "عقائده" ، وهي على علاقة مباشرة بطبيعة المعلومات التي تتلقاها شاشته الإدراكية، فإذا كانت متوافقة و "عقائده" فإنها تدخل في حسابات الموقف وتعريفه وإعطائه "معنى" وهو ما يمكن أن نسميه "البعد المعرفي للنسق العقيدي" (The congnitive element of the belief system) .

أما **الثانية**؛ فتتعلق بتحديد أهداف وأولوية القائد السياسي وينسحب ذلك على تحديد البدائل المفضلة لمواجهة الموقف انطلاقا من متغيرات البيئة الدولية، وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه دولته واستراتيجيات مواجهتها، وهي مسوغات تحدد قواعد اتخاذ القرار لمواجه موقف محدد، ويمثل ذلك الأثر المباشر للنسق العقيدي أو ما يسمى بالبعد التفضيلي للنسق العقيدي (The Affective Element of The Belief System)[1].

شكل رقم 4 : العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية حسب هولستي

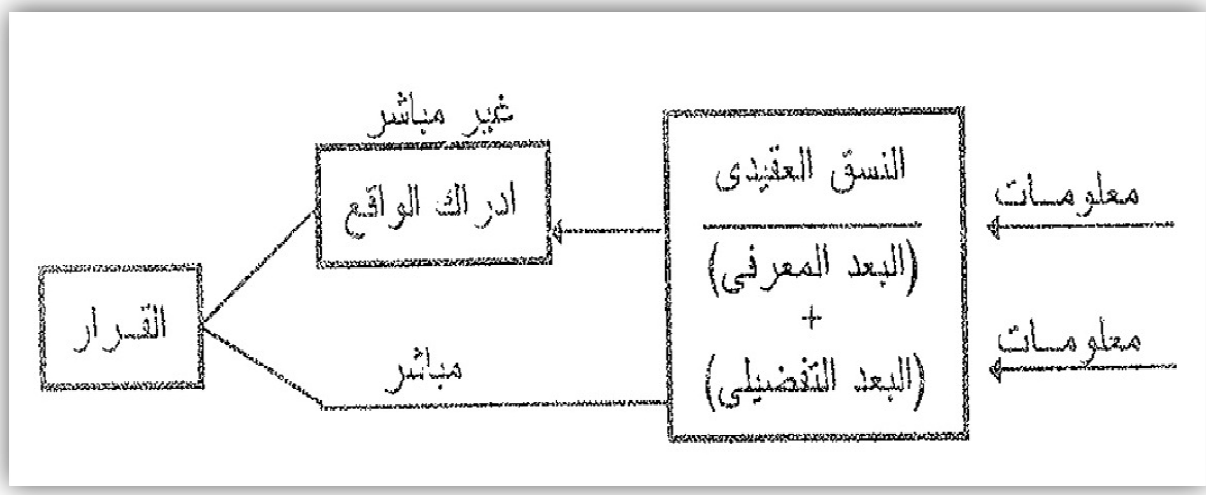

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص 407

[1] المرجع نفسه، ص 407.

وبما أن المسائل الأمنية للدولة تدخل في صميم تفاعلات عملية صنع سياستها الخارجية التي يعتبر الإدراك أول وأهم مرحلة من مراحلها، فإن العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد أفضل الآليات التي يجب توظيفها لتحقيقه، وكما أن هذه العقيدة تستند على إرث تاريخي وممارساتي بالأساس، فإنها عادة ما تستند على جملة من المقاربات النظرية التي تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تصطبغ بصبغة إيديولوجية في حال وصل النظام الفكري إلى درجة التجانس والتناغم في تقديم تفسيرات معينة للواقع، مما قد يترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التصورات والرؤى[1].

ويتقاطع هذا الطرح مع مفهوم المدركات الاستراتيجية (Strategic Perceptions)، والتي تمثل المعيار العام التي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي، على المصالح الاستراتيجة لدولة ما، داخل أو خارج إقليمها، بحيث تشكل منظور/ عقيدة تلك الدولة تجاه قضايا مثل: المصالح الإقليمية، الأمن الداخلي، التهديدات الأمنية والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة قسرا (فاعل دولاتي)، بقدر ما تنسحب على الشاشة الإدراكية والخلفية الأساسية التي يتم استندا إليها تقدير/ تعريف ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد لمصالح تلك الدولة[2].

بالرجوع إلى التراكمات التاريخية لعقيدة الأمن القومي الجزائري، نجد أنها تستمد فلسفتها من ما قبل الاحتلال الفرنسي، حيث شكلت الجزائر أنموذجا للعديد من الحركات الوطنية التحررية بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبارها كافحت وبشتى الوسائل (السياسية خاصة قبل اندلاع الثورة سنة 1954) سعي فرنسا إلى طمس الهوية والشخصية الوطنية وإلحاق الجزائر بفرنسا كمقاطعة

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، الجزائر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، مارس 2010، ص 290.

[2] محمد الأمين سني، "العلاقات الأمريكية- الجزائرية"، http:/snimedamine.maktoobblog.com

فرنسية، إلا أن ذلك قوبل بإرادة شعبية وسياسية للتمسك بهذه الهوية والثبات على المبادئ الوطنية (العربية- الإسلامية)، وهو ما شكل الروافد الأولى للعقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، باعتبارها دولة مستقلة حديثا وداعمة لاستقلال العديد من الدول التي مرت بتجربة احتلال مماثلة للتجربة الجزائرية.

تبلورت بعدها عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى السبعينيات متأثرة بمشاكل الحدود، مستمدة وهجها من تسويق الجزائر لنفسها إقليميا ودوليا، كقائد لحركات التحرر الإفريقية والعالم ثالثية بشكل عام. وهو ترويج أسس لتزعمها منطقة المغرب العربي بتوظيف الشرعية الثورية (التاريخية) داخليا واستثمارها خارجيا بحثا عن الشرعية الإقليمية[1].

عند الحديث عن مشاكل الحدود يتبادر إلى الذهن أهمية الثقل التاريخي- السياسي، الجغرافي والسكاني كروافد للعقيدة الأمنية، حيث وظفت في صياغة التصور الأمني الجزائري، الذي انطلق من ضرورة صياغة توجهات سياسية-أمنية متمايزة عن دول الجوار الإقليمي التي أبرمت اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، إلا أن الجزائر لم تبرم مثل هذه الاتفاقيات لعدم تناسبها، حسب الخطاب الرسمي، والتوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد. بل أبعد من ذلك، يبقى العامل التاريخي مؤثرا في المخيال/التصور الأمني الجزائري من خلال رفض إقامة قواعد عسكرية على التراب الجزائري والدول المجاورة، وهو ما أحدث نوعا من "التوازن الطبيعي" في المغرب العربي مع المغرب خاصة، تسعى من خلاله الجزائر إلى تسيد المنطقة وبناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية[2].

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

ولعل هذا الأمر مبرر نظرا لأن النزاع مع المغرب (المطالب الترابية المغربية التي تسببت في اندلاع حرب الرمال 1963) كان المحدد الأساسي ليس فقط لبلورة العقيدة الأمنية للجزائر، بل أيضا لطبيعة تطور قواتها العسكرية المسلحة البرية وسلاح الجو، على حساب القدرات البحرية، نظرا لأن تعريف التهديد كان "شبه مبسط" في حصره في التهديد البري، وهو ما يفسر تمركز وحدات الجيش الجزائري الأكثر تطورا على الحدود مع المغرب[1].

أما الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا)، فتلعب دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فالجزائر تشكل "نقطة استراتيجية" أمنيا بتوسطها دول المغرب العربي، وتقاطعها في الوقت نفسه مع كتليتين كبيرتين ومتباينتين جغرافيا واستراتيجيا، هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، بالإضافة إلى كونها دولة متوسطية محورية، تعد بوابة إفريقيا وأكبر دولة افريقية وعربية مساحة، وهي مسوغات جعلت منها دولة محورية وفاعلة، وفي الوقت نفسه شكل ذلك عبئا ثقيلا على الأمن الوطني الجزائري نظرا لاتساع الحدود البرية وتشاركها مع دول هشة أمنيا، وهو ما جعل العقيدة الأمنية الجزائرية تتشبع بهذا المعطى وتأخذه بعين الاعتبار[2].

ويتنوع تأثر الجيوبوليتيكا على بناء العقيدة الأمنية الجزائرية، متقاطعا مع الاعتبار التاريخي-السياسي والصيرورة الزمنية، حيث أنه لغاية نهاية الحرب الباردة، مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة[3]. وعلى رأسها دعم حركة البوليساريو في إطار تفاعلات النزاع مع المغرب حول الصحراء الغربية والتي ترى الجزائر أنها ليست طرفا فيه، وتشبعت العقيدة الأمنية هنا، بمبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في المنطقة

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 290- 291.

[3] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014- 2015، ص 230.

المغاربية دون الاتفاق مع الجزائر، كما أبان ذلك عن مدى التوافق بين الدوافع الإستراتيجية في إطار حالة "التوازن الطبيعي" (التصدي للتوسع المغربي) والمبادئ السياسية والإيديولوجية (دعم حركات التحرر)[1].

ولا يخفى تأثر العقيدة الأمنية للجزائر بتأثير الايديولوجيا في سياقها التاريخي (بعد الاستقلال)، حيث مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار الغربي الامبريالي، رافدا مهما وذلك لفترة تقارب ثلاثة عقود بعد الاستقلال، وانسحب ذلك على التوجهات الخارجية للبلاد بدعم حركات التحرر –كما رأينا- وحتى على المستوى الداخلي من خلال الاتجاه إلى التجربة الحزبية القائمة على الحزب الواحد اقتداء بالعديد من الدول التي أخذت بهذه التجربة، وكان ذلك محصلة لرؤية حزب جبهة التحرير الوطني، على أنه الإطار الوطني الذي يجمع مختلف التمزقات التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة. وهو ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986، باعتبارها مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر في تلك الفترة، من خلال تبني الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا ومنهج كفيل بتحقيق الاستقلال التام، بعيدا عن الصراعات التي طبعت مرحلة ما بعد الاستقلال[2].

وبعد التحولات الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفياتي والتأسيس لما يسمى بـ"النظام الدولي الجديد" الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبع ذلك من تفككات ومراجعات للعديد من الأطر النظرية والمفاهيم المعرفية، على رأسها تغير بنية التهديدات- كما رأينا سابقا- ، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل، حتى في قطاع الأمن، وصعود الظاهرة الإرهابية (في ظل غياب توصيف عالمي لها) وتهديدها للأمن الدولي، اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة في ظل الانكفاء الدولي بعد دخول البلاد في مرحلة من العنف والدموية إثر إلغاء المسار الانتخابي

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 43.

[2] صالح زياني، مرجع سابق، ص 291.

سنة1991، وما شكله ذلك من تهديد للأمن القومي، إلى إعادة التشكل من جديد من خلال الأخذ في الاعتبار ببعدي الأمن "الصلب" و"اللين" للتعاطي خاصة مع ظاهرة الإرهاب ذات التعقيد الشديد، وبالتالي تغير مدركات التهديد الجديدة (اللاتماثلية بشكل خاص)، وهو مدرك جيد انعكس على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العيد من القضايا الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وعلى رأسها الأزمة في مالي – كما سنرى لاحقا-.

المطلب الثاني: إشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري راهنا

يشتمل مفهوم الأمن القومي على الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا (على مستوى حدودها الإقليمية البرية أو البحرية)، بدءا من الإجراءات الوقائية المتخذة في الداخل وتشكيل القوات المسلحة والانخراط في الأحلاف العسكرية، إلى غاية تبني الدولة إجراءات فعلية/ ايجابية لتحقيق أمنها. كما قد يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة، وسلامة أراضيها وأي أجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة[1].

يمكن إسناد "إشكالية الأمن القومي الجزائري" إلى اعتبارين أساسين؛ **الأول**: يرجع إلى المكانة الجيو - سياسية للجزائر على الخارطة العالمية، باعتبار أن الموقع الجغرافي من منطلق "**واقعي بحت**" يعد محددا أساسيا في رسم السياسة الخارجية لأي دولة. و**الثاني**؛ إلى طبيعة التحولات الدولية التي طرأت على النسق الدولي بعد الحرب الباردة عامة، ثم على مستوى الارتدادات التي شهدها الأمن القومي الجزائري خاصة بعد أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" والتي شكلت مدخلا لتغلغل

[1] ليندة عكروم، تأثر التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الأردن، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 18.

وانتشار التهديدات الأمنية في دول الجوار الإقليمي، عطفا على ما تشكله شساعة الحدود البرية وتشاركها مع مجموعة دول تعاني من عجز وظيفي على رأسها دولة مالي.

بالرجوع إلى **الاعتبار الأول**، تطرح إشكالية الموقع الجيو الاستراتيجي الممتاز الذي تحتله الجزائر كبوابة لإفريقيا، ومتصدرة لترتيبها مساحة، وقلبا لمنطقة المغرب العربي بامتداد حدودي واسع **برا** يقارب 6343 كلم*، تشكله سبعة دول يشهد نصفها حالة من اللا استقرار والتوتر (تونس ،ليبيا ومالي)،فيما تشهد العلاقات مع المغرب جملة من التوترات والنزاعات المتصاعدة منذ استقلال الجزائر 1962 إلى اليوم، وهو نزاع بدأ حدوديا (حرب الرمال 1963) ليمتد إلى أعقد مشكلة تواجه العلاقات المغاربية –المغاربية في إطار صراع الزعامة الإقليمية بين الجزائر والمغرب وضمن مركب الأمن المغاربي[1] . وكذا **بحرا** بإشراف الجزائر شمالا على البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر طوله بأكثر من 1200 كلم*، وهو ما يجعل الجزائر أمام إشكالية تعدد دوائر أمنها الجيوسياسية وأولوية ترتيبها فيما يتعلق بأكثرها تشكيلا للتهديد.

تبقى مسالة تأمين المتوسط ذات أولوية بالنسبة لأمن الجزائر لما يشكله من انكشاف أمني من جهة، وكذا لتحقيقه مفهوم "الأمن اللين" (Soft Security) في جانبه الاقتصادي، باعتبار المتوسط واجهة الجزائر البحرية التي تتم عبرها كل المبادلات التجارية، بالإضافة إلى أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا (نحو إيطاليا واسبانيا)، وهو ما يمكن التعبير عليه بالأمن الطاقوي (Energetic Security)، من منظور ضرورة تأمين طرق تصدير هذه الطاقة نحو الخارج. وهو منظور يتوافق مع الطرح الأوروبي القائم على التأهب والاستعداد لحماية طرق الإمداد حتى لو

* تتوزع كالأتي: المغرب 1559 كلم، مالي 1376 كلم، ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، موريتانيا 463 كلم، النيجر 95 كلم والجمهورية العربية الصحروية 42 كلم.

[1] Barry Buzan and Ole Waever, Op.cit, p 193.

* كشف تقرير رسمي صدر عن محافظة السواحل الجزائرية، أن مسافة الشريط الساحلي الجزائري تبلغ 1644 كلم، وليس 1200 كلم، كما كانت الإحصائيات تتداوله سابقا ويدرسه الطلبة في المدارس. وأفاد التقرير أن الحسابات السابقة لم تحتسب الالتواءات والتحدبات، واكتفت بعملية الحساب الأفقي فقط. انظر: جريدة الفجر الجزائرية الصادرة بتاريخ 2011/05/15.

اقتضى الأمر استخدام القوة نظرا لتبعية الغرب للخارج (الجزائر) في مجال الطاقة[1]، وهو ما يؤشر على أن طرق إمداد الطاقة في المتوسط ليست مهددة ولكنها تبقى منكشفة أمنيا.

أما الدوائر البرية فتطرح تهديدات مباشرة وغير مباشرة للأمن القومي الجزائري في بعديه "اللين" و"الصلب" (Hard and Soft Security)، من زاوية التداخل الحاصل بين "أمون" الجزائر على مستوى الدائرة المغاربية، العربية والإفريقية، حيث أن الفصل بين هذه الدوائر نظريا يبدو ممكنا، أما في الواقع فهو شبه مستحيل، وذلك راجع للأبعاد الجيو سياسية للإقليم الجزائري وارتباطاته المباشرة بمركب الأمن "المغاربي"، وكذا بالشرق الأوسط شرقا**، وبالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا، وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل مستمر بين مختلف هذه الدوائر، ولو بدرجات متفاوتة، مما ضاعف من حجم التحديات الأمنية التي يفرضها الموقع الجغرافي للجزائر[2].

وعليه، فإنه من منطلق الموقع الجغرافي، تبدو ا الجزائر في قلب منطقة جيو- سياسية (مركب أمن المغرب العربي)، وذات عمق استراتيجي ممثلا في الصحراء الإفريقية جنوبا، والتي تشكل منطقة الساحل جيو- سياسيا بوابتها بالنسبة للجزائر، خاصة في ظل صعوبة تمييز المنطقة كمركب أمني إقليمي مستقل تتشارك دوله التي تحتل غالبيتها مراتب متقدمة في مؤشر فشل الدولة الصادر عن صندوق السلام بشكل سنوي ،نفس الهواجس الأمنية - كما رأينا في الفصل الثاني-، بالإضافة إلى التداخلات الحاصلة بين دوائر الأمن القومي الجزائري ومسألة التوظيف –كما سنرى في المطلب الثالث-، كلها مسوغات تؤشر على تعدد أبعاد الأمن الجزائري وصعوبة حصره في الجانب العسكري فقط، وإنما اتجاهه لأن يكون ذو بنية لينة لولا وجود ثلاث بؤر توتر (ليست جغرافية

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 47.

** يعتبر كل من **باري بوزان وأولي ويفر** المركب الأمني المغاربي، مركبا امنيا فرعيا (Sub-Security Complex) يندرج ضمن المركب الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي يمتد من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا.

[2] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011، ص 67.

الطبيعة) في المنطقة؛ نزاع الصحراء الغربية وما لازمه من المطالب الترابية للمغرب، الصراع العربي الإسرائيلي وما يشكله من مدخل لتمييز المنطقة المغاربية كمركب أمن إقليمي فرعي مستقل عن مركب امن الشرق الأوسط، وهو ما يفسر توجه الاتحاد الأوروبي إلى تبني مبادرات حوار و"شراكة" موجهة قسرا لدول المغرب العربي (حوار 5+5)، وأخيرا النهج الاورو- أطلسي في المتوسط القاضي بنزع تسلح أحادي الجانب من خلال مبادرات حوار يجسدها بالأساس "الحوار الأطلسي- المتوسطي" وفقا لمعادلة (28 +1)*.

و يطرح **الاعتبار الثاني** إشكالية محاولة التكيف مع اعتبارات القوة المادية "الأمن الصلب"، والطبيعة اللينة للتهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة، بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما كان سابقا، وإن كانت التهديدات الصلبة للأمن القومي الجزائري قد تم حصرها في ثلاث بؤر كما رأينا سابقا، فإن بعض التهديدات الجديدة/ اللا تماثلية تطرح تحديا مزدوجا للأمن الجزائري في بعده الصلب/ العسكري واللين (تعددي الأبعاد)، وعلى رأس هذه التهديدات "الإرهاب"، الذي انطلق في الجزائر بصيغة محلية بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1990، واستمر لما يقارب العشر سنوات، ليأخذ بعدا دوليا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

* يعد الحوار الأطلسي المتوسطي التي تم إطلاقه في فيفري 1995 مع مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم انضمت إليه الأردن وموريتانيا، فيما التحقت الجزائر بالحوار في مارس 2000، يعد عنصرا مكملا لتكيف حلف شمال الأطلسي مع بيئة امن ما بعد الحرب الباردة، حيث يهدف إلى: * المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، * تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل، * تبديد أي تصورات خاطئة عن الحلف لدى دول الجوار. أما فيما يخص المبادئ الرئيسية فقد أدى نجاح إطلاق الحوار غلى قيامه على أساس أربع مبادئ: **الأول**: تدرجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون، وهذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام مثل: الأردن في 1995، الجزائر مارس 2000. **الثاني**: ثنائية الحوار في المقام الأول (الناتو+1)، وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي إلا انه قد يسمح بعقد اجتماعات متعدد الأطراف على أساس منتظم (الناتو +7)؛ الثالث: يتعامل الحلف "نظريا" مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي، وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه، دورا كبيرا في إنجاح إطلاق الحوار وما أعقب ذلك من تطويره، وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم "التفاضل الذاتي" الذي قد يتم من خلال برامج التعاون الفردية؛ أما **المبدأ الرابع** : فينص على استكمال وتعزيز الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل مثل عملية برشلونة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي 1995، ومبادرة الاتحاد من اجل المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). للتفصيل أكثر أنظر:
عبد النور بن عنتر وآخرون، " حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"،
http:/www.aljazeera.net/mritems/stream/2009/7/23/1_51.pdf

ضمن مبدأ **بوش الابن** (Bush Doctrine)، القائم على قيادة حلف دولي لمكافحة الإرهاب، وصولا إلى اندلاع ما يسمى إعلاميا "بثورات الربيع العربي" التي أخذت أشكالا "ثورية" منذ سنة 2011، بدءا بتونس،مرورا بمصر واليمن ووصولا إلى ليبيا وسوريا، وأدت في غالبيتها إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية سيطرت فيها "العائلة" - في الغالب- على الفعل السياسي والرسمي[1]، كانت لها ارتدادات إقليمية و داخلية على الأمن الجزائري في مفهومه الضيق "أمن النظام" –خاصة مع بريق النجاح الذي عرفته هذه الحركات الثورية في بداياتها- ، من خلال مباشرة النظام السياسي الجزائري لجملة من الإصلاحات السياسية* في محاولة لتلافي تداعيات هذه الموجة الديمقراطية العاصفة[2].

وليس أدل على تصاعد حجم التهديدات الأمنية، المهددة للأمن القومي الجزائري في بعده الصلب، مثل ما ورد في أغلب النشرات الرسمية لوزارة الدفاع الجزائرية الصادرة بشكل يومي، من تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر ، حيث حجزت وحدات الجيش الجزائري في السنوات الخمس التي أعقبت اندلاع الحرب في ليبيا ما لا يقل عن 4 آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، منها 1000 قطعة تقريبا تم حجزها في الستة أشهر الأولى من سنة 2016 لوحدها، وتشير إحصاءات قيادة الدرك الوطني وهي قوة أمنية جزائرية

[1] طارق عشور، "الإصلاح السياسي في العالم العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 37، جانفي 2013، ص 35.

* تتمثل أبرز الإصلاحات المعلن عنها بعد موجة "ما يسمى بالربيع العربي" على الداخل الجزائري في: إلغاء حالة الطوارئ التي كانت سائدة منذ عام 1992 في فيفري 2011، كما تم تخفيف بعض القيود على وسائل الإعلام الرسمية، وفي خطاب متلفز بثه التلفزيون الرسمي الجزائري وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء تعديلات على الدستور لم يحدد نوعها –آنذاك-، وإعادة النظر في القوانين التي تنظم النشاط السياسي، وإجراء الانتخابات، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، وقال بأن هذه الإصلاحات سوف تعزز الديمقراطية التمثيلية في الجزائر.

[2] بوكماش محمد وعمار بالة،" مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، الجزائر، الجلفة، صادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 17، جانفي 2014، ص 372.

شبه عسكرية تعمل مع الجيش في مكافحة التهريب، إلى حجز العشرات من قطع السلاح كل 6 أشهر[1].

وتشير تقديرات أجهزة الأمن الجزائري إلى أنه في 90 % من عمليات حجز أسلحة مهربة من ليبيا إلى الجزائر، ضبطت عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع **كلاشينكوف**، وفي حالة وحيدة ضبط الجيش صواريخ مضادة للطائرات من نوع **7 ستريلا**، وقد قررت قيادة الجيش في عام 2011ن بعد أشهر قليلة من اندلاع النزاع المسلح في ليبيا، إخضاع كل الأسلحة التي تحجز للفحص في مختبرات خاصة[2].

وعليه، يؤشر كلا الاعتبارين "الموقع الجغرافي" و" تغيرات البيئة الدولية والإقليمية"، على حالة الانفتاح والانكشاف التي يعانيها الأمن القومي الجزائري تجاه مختلف التحديات والتهديدات الأمنية بغض النظر على طبيعتها وبنيتها، وتبقى الدائرة البرية الواسعة، وحالة الانكشاف الأمني التي تعانيها أغلب دولها خاصة بالنسبة للدائرة الإفريقية التي تشكل العمق الاستراتيجي للجزائر جنوبا، وهو محور المطلب الثالث من خلال التركيز على مدى إستراتيجية هذه الدائرة بالنسبة لصانع قرار السياسة الخارجية في الجزائر.

[1] محمد بن أحمد، "مصدر التهديد للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، **يومية الخبر**، العدد 8820، 25 جويلية 2016، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص3.

خريطة رقم 11 : الموقع الجغرافي للجزائر

المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في افريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

المطلب الثالث: الاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية في الإدراك الأمني الجزائري

تشكل منطقة الساحل والصحراء (بوابة إفريقيا جنوبا بالنسبة للجزائر) عمقا استراتيجيا للأمن القومي الجزائري، ويأتي ترتيبها في الإدراك الأمني الجزائري في المرتبة الثالثة بعد كل من الدائريتين المغاربية والعربية، إلا أن مسألة الترتيب لا تلعب دورا كبيرا في التأشير على مدى إستراتيجية دوائر الأمن القومي الجزائري، بقدر ما تلعبها مسألة التوظيف، القائمة على التداخل والتقاطع الحاصل بين مختلف أبعاد الأمن الجزائري ودوائره المختلفة، فكثيرا ما استخدمت الجزائر الدائرتين الإفريقية والعربية للدفاع عن أمنها القومي، وتعزيز موقفها تجاه بعض القضايا مثل نزاع الصحراء الغربية، أين وظفت البعد الإفريقي لعزل المغرب على المستوى القاري[1].

كما أن أهمية الدائرة الإفريقية في التصور الأمني الجزائري، تنطلق من بؤر التوتر والانشقاقات الاثنية والطائفية التي تطبعها (الطوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدامات الاثنية والقبلية في تشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الحدودي الليبي- التشادي، والنزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكازي (Bakasi)... إذ تفرض مقاربة العمق الاستراتيجي كمقاربة جيو استراتيجية، ضرورة عمل الجزائر على توسيع مجال أمنها الوطني من منظور "لين/ توسعي" ليشمل أمون الدول المحاذية لها[2].

تطرح مسألة اللاجئين في إفريقيا تهديدا أمنيا مباشرا وغير مباشر لأمون الدول، نظرا لاحتمالية تشكيلهم ميليشيات مسلحة وانفصالية تطالب بالاستقلال الذاتي والانفصال عن الدولة الأم كما هو الشأن بالنسبة لدول مثل مالي ونيجر كما سيأتي تفصيله، وبالتالي تحتل المسألة مرتبة

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 49.

[2] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 71.

الصدارة في مشاكل القارة، وقاسما مشتركا بين معظم الدول الإفريقية، بحيث تشكل عبئا إضافيا يضاف لأزمات الهوية والشرعية التي تعانيها النظم السياسية الإفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية (قد تكون ذات أبعاد أمنية) تتجاوز حدود كل دولة. وقد تزايد أعداد اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع، فقدر عددهم عام 2003 بحوالي 3.2 مليون لاجئ. ورغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12% من سكان العالم، إلا أنهم يمثلون حوالي 32% من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ[1].

جدول رقم 7 : عدد اللاجئين في دول المنشأ الإفريقية (الدول الإفريقية جنوب الصحراء) في نهاية عام 2003

الدولة	إجمالي عدد اللاجئين	عدد اللاجئين الذي ترعاهم المفوضية العليا للاجئين
بنين	282	-
بوركينافاسو	852	1
الكاميرون	6195	124
الرأس الأخضر	9	-
ساحل العاج	33620	9034
غامبيا	748	14
غانا	15875	166
غينيا	3874	49

[1] راوية توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة"، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 142.

غينيا بيساو	975	7
ليبيريا	353314	192194
مالي	460	23
النيجر	730	3
نيجيريا	24417	787
السينغال	8352	7913
سيراليون	70570	35664
توجو	10549	674

Source : 2003 Global Refugee Trends, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), June 2004, p 18.

ويظهر تجلي تهديدات منطقة الساحل والصحراء مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نظرا لنشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر، مما دفع الجزائر إلى التحرك دبلوماسيا تفاديا لتدويل الأزمة، وفتح جناحها الجنوبي على بؤرة توتر هي في غني عنها، نظرا للظروف الداخلية الصعبة في تلك الفترة. ناهيك على أن ما شهدته المنطقة من عمليات تهريب، تجارة المخدرات وسلسلة من الاعتداءات على المهاجرين الجزائريين، نظرا لتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين السريين جنوب البلاد؛ حيث تشير إحصائيات للصحافة الجزائرية في مدينة تمنراست وحدها إلى تواجد ما يقارب الأربعين جنسية افريقية، بحيث نسبت بعض هذه الاعتداءات لعناصر حركة أزواد* الناشطة في الدول المتاخمة للحدود الجنوبية للجزائر (مالي والنيجر)[1].

* يعتبر **أزَواد** تاريخيا إقليما موريتانيا، يقول المستكشف والعالم الاسكتلندي **روبرت براون** (Robert Brown) بأن مصطلح "أزواد" عربي محرف من الأمازيغية" أزواغ"، وهو حوض نهر جاف يقطع غربي النيجر وشمال شرق مالي وجنوب الجزائر، وترجمة

تعاني القارة الإفريقية من هاجس انتقال الاضطرابات الأمنية من دولة إلى أخرى، نظرا لسرعة انتشار التهديد فيها، والذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي بسبب العجز في مواجهته محليا في معظم الدول الساحلية- الصحراوية والإفريقية، نظرا للفشل الذي يطبع الأداء الوظيفي لأغلب دولها، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل، وهشاشة وميوعة حدودها. كما يؤكد التأثر الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة) صحة الطرح السابق، حيث أصبحت منطقة الساحل والصحراء ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عموما، مع ما يحمله ذلك من تهديدات مرافقة مثل: تجارة الأسلحة الخفيفة، انتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السل، الطاعون والايدز[**]، وفق ما تؤكده تقارير المنظمة العالمية للصحة.

ترافق الإدراك الأمني الجزائري لإستراتيجية الدائرة الإفريقية مع جهود "دبلوماسية أمنية" بدأت مع مطلع التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا لمعالجة مشكلة الطوارق في مالي والنيجر كما سيأتي تفصيله، حيث يحكم التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تجاه الفضاء الجيو- سياسي الإفريقي مؤشرين:

الكلمة هي" أرض الترحال "، أما حركة أزواد فتضم مجموعة من اللاجئين "الطوارق" الماليين والنيجريين الذي استقروا في الجنوب الجزائري وشكلوا، بالتعاون مع أفراد من قبائلهم لم تغادر بلدانها، مجموعات مسلحة تشن عمليات عسكرية ضد القوات المالية والنيجرية التي تواجه حركات التمرد شمالي مالي ونيجر.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 55.

[**] تسجل 3000 حالة إصابة بالطاعون سنويا في إفريقيا وفق تقرير لمنظمة الصحة العالمية لسنة 2010، وحوالي 24.8 مليون مصاب بالايدز حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2007.

المؤشر الأول: يدلل على أن الدبلوماسية الأمنية أصبحت المتحكم الرئيس في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العمق الإفريقي، وهو توجه مستمد من عقيدتها الأمنية، دعائمه الأساسية الترويج لفكرة الحوار والشراكة الجزائرية الإفريقية، تكتيكيا وإجرائيا.

المؤشر الثاني[1]: يتواءم مع سعي الجزائر تأمينا لدبلوماسيتها الأمنية، إلى تبني إستراتيجية الانكفاء على الذات، وإمكانية اللجوء إلى المقاربة العسكرية خاصة مع التغييرات التي تشهدها بيئتها الإقليمية، وذلك لإدارة التعقيد الذي تشهده منطقة الساحل باعتبارها منطقة منكشفة أمنيا أمام مختلف التهديدات الصلبة واللينة فيما يمكن وصفه بحالة اللا يقين/ اللا أمن التي تطبع المنطقة عموما.

[1] بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، http//:studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/.../201412972843923537.htm

الفصل الرابع:

المقاربة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي بين التدخلات العسكرية والدبلوماسية الأمنية:

الواقع والآفاق

الفصل الرابع: المقاربة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي بين التدخلات العسكرية والدبلوماسية الأمنية

تطرح إشكالية تعدد مقاربات احتواء التهديدات الأمنية في مالي، وتعدد فواعلها، بين التمزقات الداخلية للقوى الراغبة في الانفصال "الطوارق"، والقوى الخارجية التي تبنت مقاربة عسكرية "صلبة" لإنهاء الأزمة مثل مجموعة "الايكواس" وفرنسا التي تعتبر أهم فاعل خارجي مؤثر في مجريات الأحداث في المنطقة، لتجد الجزائر نفسها أمام تهديدات أمنية تخترق عمقها الاستراتيجي جنوبا، بعد اندلاع النزاع المسلح في مالي وما يشكله من تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري. ومرافعة الجزائر من أجل حل سلمي للنزاع بعيدا عن التدخلات العسكرية التي تكون كلفتها ونتائجها رغم سرعة تنفيذها، أسوأ من تبني المساعي الدبلوماسية السلمية.

يحاول هذا الفصل دراسة موقع المقاربة الأمنية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع مباشرة جملة من الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة في مالي واحتواء التهديدات الأمنية فيها، وسط المساعي الفرنسية لشن تدخل عسكري – تم تجسيده فعلا-، مع رسم ثلاث سيناريوهات لمسار الدبلوماسية الجزائرية تجاه مالي ومنطقة الساحل ككل.

المبحث الأول: التدخلات العسكرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي: مقاربات كل من الايكواس، فرنسا والجزائر.

تعبر مقاربة التدخلات العسكرية المباشرة، عن عقيدة أمنية ذات بنى "صلبة"، تباشرها الدولة انطلاقا من تعريفها لدرجة التهديد/ الخطر الذي يتهدد أمنها القومي بشكل مباشر، أو يشكل خطرا على مصالحها القومية في منطقة معينة، وفقا لحجم امتدادها وهيمنتها في النسق الدولي، وهو ما يشكل مدخلا لمباشرة المقاربة من طرف القوى المحيطة بالأزمة في مالي ، على رأسها مجموعة "الايكواس" التي تبنت تشكيل قوة عسكرية لحل الأزمة في مالي بطلب من الحكومة المالية، وبإيعاز من فرنسا التي تكتسي مقارباتها للتدخل العسكري في إفريقيا أبعادا تاريخية واقتصادية وثقافية، لتشكل مالي إحدى حلقاتها ابتداء من جويلية 2012، مع ما يطرحه ذلك من تحدي لرؤية الجزائر لحل النزاع في مالي بعيدا عن التدخلات العسكرية.

يدرس هذا المبحث إشكالية انفتاح منطقة الساحل الإفريقي، بعد اندلاع النزاع المسلح في مالي على التدخلات العسكرية، التي باشرتها قوى خارجية مثل مجموعة الإيكواس وفرنسا باعتبارها أهم فاعل خارجي، وموقع الجزائر من كل هذه التغيرات في ظل "جمود" مقاربتها القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

المطلب الأول: مقاربة مجموعة "الإيكواس" لإنهاء الأزمة في مالي: "تشكيل قوة عسكرية"

قبل أن نشير إلى مقاربة مجموعة "**الإيكواس**" التي رافعت من أجل تدخل عسكري في مالي، عندما أحالت طلب الحكومة المالية المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد إلى مجلس الأمن الدولي[1]، ينبغي أولا التعريف بالمجموعة؛ فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) (بالفرنسية Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest "CEDEAO") بموجب اتفاقية لاغوس بنيجيريا في 28 ماي 1975، بحضور 15 دولة تنتمي جغرافيا لغرب إفريقيا هي: بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، سيراليون، توغو، والرأس الأخضر التي انضمت إلى الجماعة عام 1976، كما أن موريتانيا كانت ضمن الأعضاء قبل أن تقرر الانسحاب سنة 2000. تضم "**الايكواس**" سوقا قوامه حوالي 300 مليون مستهلك، و تهدف أساسا إلى "تعزيز التعاون والتكامل في إطار الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا بغية رفع مستوى معيشة شعوبها،والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم وتنمية القارة الإفريقية". ورغم أن هدف تأسيس الجماعة اقتصادي/ اجتماعي بالأساس، إلا أن الجوانب السياسية والعسكرية كانت هدفا وأداة للمجموعة ابتداء من عام 1990، عندما تقرر إنشاء قوة لحفظ السلام في ليبيريا بعد النزاع الذي نشأ في هذا البلد[2].

الملاحظ أن أغلب دول الساحل الإفريقي بما فيها مالي، أعضاء في "**الاكواس**" وهو ما شكل مدخلا لتبني المجموعة رؤية "صلبة" لحل النزاع في مالي بعد سيطرة الجماعات الإرهابية/ الجهادية

[1] فريديوم أونوها، مرجع سابق.

[2] " CEDEAO - COMMUNAUTÉ ECONOMIQUE DES ETATS DE L'AFRIQUE DE L'OUEST" : HTTP://WWW.UNECA.ORG/FR/ORIA/PAGES/CEDEAO-COMMUNAUT%C3%A9-ECONOMIQUE-DES-ETATS-DE-L%E2%80%99AFRIQUE-DE-L%E2%80%99OUEST

على مدن الشمال، تمثلت في دعم التدخل العسكري الدولي في مالي. وتمثل أول تحرك لـ"**الايكواس**" لمواجهة التهديدات اللا تماثلية في مالي "سيطرة الجماعات الإرهابية على ثلثي إقليم البلاد" في قبول طلب الحكومة المؤقتة في مالي في سبتمبر 2012 للمساعدة على قمع التمرد شمال البلاد، واعتمدت المجموعة تلبية لطلب مالي على مقاربة من شقين:

الأول دبلوماسي؛ بتكليف الرئيس البوركينابي **بليز كومباوري** بالتفاوض مع ممثلي حركة " **أنصار الدين**"، على أمل فك الارتباط بينها وبين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة بعد تعهد أنصار الدين بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو (بوركينافاسو) بنبذ التطرف والإرهاب، ومحاربة الجريمة العابرة للحدود، وتلا ذلك مفاوضات في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة.

والثاني عسكري؛ بضغط **الايكواس** دبلوماسيا من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، مع إحالة طلب الحكومة المؤقتة على مجلس الأمن الدولي[1].

تفاعلت الأحداث بسرعة في مالي، وانتقلت تداعياتها إلى المستوى الدولي عبر إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض مجموعة "**الإيكواس**" والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي، وتزامنا مع ذلك، عقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا مدته أسبوع في باماكو، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من الجماعات المتمردة ذات التوجه الإرهابي. وبعدها عقد اجتماع آخر في أبوجا (عاصمة نيجيريا) يوم 11 نوفمبر 2012، أجمع خلاله ممثلوا **الإيكواس** على تشكيل قوة تدخل قوامها 3300 جندي، وحظي القرار بموافقة الإتحاد الإفريقي، وبعدها بيومين صرح مفوض

[1] " Mali : pour une action internationale résolue et concertée", **Policy Briefing : Briefing Afrique** , Dakar/Bruxelles , International Crisis Group, N°90 , 24 septembre 2012, p p 5- 6.

الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن **رمطان لعمامرة** على هامش مؤتمر صحفي عقد في أديس أبابا بإثيوبيا بنشر قوات بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم مالي المعروفة اختصارا بـ (AFISMA)، وهو الموقف الذي فعله مجلس الأمن الدولي عبر القرار 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، والقاضي بنشر (AFISMA) في مالي لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، مع ضرورة قيام السلطات الانتقالية في مالي بوضع خطة عمل للتفاوض مع جميع الأطراف في الشمال ممن قطعوا علاقاتهم بكل التنظيمات الإرهابية، على أن يكون الانتشار الفعلي لهذه القوة قابلا للتنفيذ ابتداء من سبتمبر أو أكتوبر 2013 [1].

يبدو بأن مقاربة التدخل العسكري التي تبنتها المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، تجاه الأزمة في مالي، لم تكن لتكتمل لولا الدعم الذي حظيت به من طرف عدة قوى دولية على رأسها فرنسا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك حجم الضغوط التي وقعت تحتها المجموعة من فرنسا خاصة لتبني الخيار العسكري، نظرا للنفوذ الذي تحظى به الأخيرة في المنطقة، وكذا باعتبار فرنسا سباقة في ما يخص التدخلات العسكرية في إفريقيا، لدرجة أن مراقبين كانوا يرون في المقاربة الفرنسية " العسكرية" في مالي كان مخططا لها منذ اندلاع الأزمة في مالي، لشرعنة التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء [2].

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت رافضة لنشر قوات "**الايكواس**" شمال مالي، لأن ذلك يشكل اختراقا للعمق الاستراتيجي جنوب البلاد، خاصة وأن هذا الانتشار سيكون مدعوما من فرنسا –خاصة- التي ترتبط بعلاقات معقدة مع الجزائر، حيث أعربت الجزائر وتماشيا مع عقيدتها للأمن

[1] فريديوم أونوها، مرجع سابق.

[2] "LES ZONES D'OMBRE DE L'INTERVENTION FRANÇAISE AU MALI: Eléments de contexte et d'explication", Dossier réalisé par l'Association Survie, 23 janvier 2013, p 6 Sur : https://www.yumpu.com/fr/document/view/39666533/les-zones-dombres-de-lintervention-franaaise-au-mali-survie

القومي، على تفضيلها الحل السياسي شمال مالي بدل الحلول العسكرية[1]، لاعتبارات عدة سنأتي على تفصيلها في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: أبعاد التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

تقاطع موقف "**إيكواس**" الداعم لتدخل عسكري، مع توجهات أهم فاعل"خارجي جغرافيا" تجاه الأزمة في مالي ألا وهو فرنسا، فقد اعتمدت الإستراتيجية الفرنسية في التعاطي مع الأزمة المالية أساسا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية، إضافة إلى اعتمادها على القدرات العسكرية لبلدان غرب إفريقيا، وهي توجهات فرنسية موازية لفلسفة التدخلات الأمريكية في العالم بعد غزو العراق سنة 2003، وتجاه موجة ما يسمى بالثورات العربية خاصة منذ سنة 2011، وفقا لمقاربة الحروب بالوكالة، حيث يمكن القول أن فرنسا كانت لتكتفي بالتدخل الإفريقي العسكري لو كان قادرا على حسم المعركة، بمعنى أن تكون راضية بأن تخوض قوات أخرى حروبا بالوكالة، على أن تكون رؤية هذه الدول متوائمة مع الرؤية الفرنسية خدمة لأهدافها وتوجهاتها في المنطقة وعلى رأسها ضمان تواجد عسكري دائم في المنطقة[2]. كما لا يخفى بأن مالي محاطة على الأقل بخمسة دول تستضيف قوات فرنسية (التقليدية منها أو غير التقليدية)، منها ثلاثة دول تضمن تواجدا عسكريا للقوات التقليدية الفرنسية بشكل دائم: في **الغرب** ؛ القاعدة العسكرية الفرنسية في داكار (السينغال)، وتضم حوالي 400 جندي، ومخازن معدات. وإلى **الشرق** يوجد حوالي 950 جندي متمركزين في تشاد في إطار عملية الباشق (L'opération Epervier)، مع

[1] " Mali : pour une action internationale résolue et concertée ", Op.Cit, p 6.

[2] محمد الأمين ين عائشة، مرجع سابق، ص 105.

قدرات جوية معتبرة. وفي **الجنوب**؛ يتمركز 450 جنديا ضمن عملية البُراق (L'opération Licorne) في ساحل العاج[1].

وعلى صعيد القوات غير التقليدية، فقد ازدادت عملية نشر قوات في الساحل في السنوات الأخيرة بشكل كبير مثل: قوات العمليات الخاصة (COS) المتواجدة في بوركينافاسو والنيجر منذ عام 2010 على الأقل، منذ اختطاف موظفي شركة **أريفا** (Areva) الناشطة في مجال استخراج اليورانيوم في النيجر. بالإضافة إلى تواجد القوات الخاصة في موريتانيا والتي تتولى تدريب القوات الخاصة الموريتانية، والتي قامت بعملية مداهمة لمعسكر القاعدة في المغرب الإسلامي في مالي في 22 جويلية 2010[2].

رافع القادة الفرنسيون منذ بداية الأزمة، ولأشهر عديدة، على ضرورة تقديم دعم "لوجيستي" للقوات الإفريقية، مع تجنب التدخل العسكري المباشر قدر الإمكان – ولو على مستوى الخطاب السياسي-، رغم خبرة الجيش الفرنسي المتواجد بقوة في الساحل في تبني عمليات عسكرية في المنطقة، حيث أن أغلب التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية خلال عشر سنوات الأخيرة، كانت فرنسية على غرار التدخل في تشاد في جانفي 2009 لإنقاذ حكم الرئيس **إدريس ديبي** الذي كان على وشك السقوط، والتدخل في ساحل العاج سنة 2011 لإسقاط نظام **قباقبو ضد حسن واتارا**[3] ، وحتى تلك المداهمات التي أعقبت اختطاف اثنين من الرعايا الفرنسيين في النيجر أوائل 2011، وهي

[1] "LES ZONES D'OMBRE DE L'INTERVENTION FRANÇAISE AU MALI: Eléments de contexte et d'explication", Op.Cit, p 9.
[2] Ibid.
[3] محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 101.

مؤشرات على عدم تردد الجيش الفرنسي في تجاوز قواعد القانون الدولي، في كل مرة تتدخل فيها فرنسا في إفريقيا، بحجة دقة الضربات العسكرية، ومحدودية نطاقها[1].

على هذا الأساس، اعتبر التدخل العسكري الفرنسي في مالي في جويلية 2012، أهم انعكاس "واقعي" لتفاعلات الأزمة المالية، ورغم أن الأهداف المعلنة وراء هذا السلوك تتمثل في تلبية طلب حكومة صديقة ولا يعني ذلك انتقاصا من سيادتها، وبهدف طرد الجماعات الإرهابية المسيطرة على شمال البلاد في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، إلا أن خلفيات هذا التدخل العسكري يمكن قياسه، وكذا دراسة انعكاساته انطلاقا من المؤشرات الآتية[2]:

أولا: نظرة فرنسا لمنطقة الساحل الإفريقي بشكل عام، كمجال للتعبير النفسي والفكري عن كونها مازالت منافسا صلبا في مناطق نفوذها التقليدية، وبهذا فهي تزيح الضغط عنها من خلال تفعيل سياستها الخارجية فيها.

ثانيا: لا قيمة كبيرة للتواجد العسكري الفرنسي في المنطقة، خاصة خليج غينيا، ما لم يشكل آلية دعم لمجموعة "**الايكواس**" لإنهاء الأزمة في مالي.

ثالثا: تتحمل فرنسا مسؤولية كبيرة تجاه ما يسمى في الأدبيات الإعلامية وحتى السياسية بـ" الإسلام الفرنسي"، والذي يتكون من جاليات مسلمة متواجدة في فرنسا كانت قد وفدت من قلب الساحل والصحراء الإفريقية، بحيث يشكل تطور الجهاد في هذه المنطقة ضغطا كبيرا على مكونات المجتمع الفرنسي في شقه "المسلم"، من ناحية تعاطفهم مع الحركات الجهادية في المنطقة وما قد يشكله ذلك من تهديد للأمن الفرنسي داخليا وخارجيا.

[1] "LES ZONES D'OMBRE DE L'INTERVENTION FRANÇAISE AU MALI: Eléments de contexte et d'explication", Op.Cit, p 9..

[2] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 275- 276.

رفعت فرنسا بموجب تدخل قواتها في مالي شعارين[1]؛ **أولهما** حماية العاصمة باماكو من سيطرة الجماعات الجهادية التي ترفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، وتدخل هذه المهم ضمن مهمات الميراث الفرنسي في "إفريقيا – الفرنسية" عموما، **وثانيها** مكافحة الإرهاب في الساحل، وإقراره كمبدأ أممي من طرف مجلس الأمن الدولي، باعتباره يندرج ضمن الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بشكل عام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد شكل المنطلقان سندا لشرعنة التدخل الفرنسي، خاصة بعد موافقة مجموعة "**الايكواس**"، وإقرار القرارات الأممية الثلاثة، 2056 و2071 و2085، وخاصة القرار الأخير الذي أعطى الغطاء الشرعي لهذه العملية .

بتشريح دقيق للقرارات الأممية الثلاثة، فإن كلا من القرارين 2085 و2071 كانا جيدين من ناحية إعطاء وقت كاف لإجراء المفاوضات، ولكن وحسب **بيرنارد أدم** (Bernard Adam) تم ارتكاب خطأ جسيم من طرف القائمين على تنفيذ هذه القرارات، حيث أنه بعد اعتماد القرار 2071، سارت الأمور عكس تكتيكات المجتمع الدولي، بمعارضة "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" منذ منتصف العام 2012 للجهاديين القادمين من الخارج (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، كما أعلنت حركة "أنصار الدين" في 6 نوفمبر 2012 عن رفضها للإرهاب، والتوقف عن تطبيق الشريعة في مالي في 14 نوفمبر، ولكن بعد ذلك اتضح بأنه مجرد تراجع استراتيجي مدروس، لأنه في 7 جانفي 2013 توقفت المفاوضات بين الحكومة المالية وحركة "أنصار الدين" بواغادوغو، ليتبعها تنسيق بين هذه الأخيرة و حركة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لمهاجمة مناطق في الجنوب، وهو ما خلف مسوغين للتدخل العسكري الفرنسي ؛ **الأول**: أن الانقلاب العسكري في مالي في 11 ديسمبر 2011 على نظام **شيخ موديبو كايتا** قد أبان عن ضعف كبير للسلطة في مالي، و **الثاني**: تحين الجماعات

[1] المرجع نفسه، ص 280.

الجهادية الفرصة للسيطرة على أراضي الشمال والتوسع أكثر دون اكتراث لنشر القوة الإفريقية الجاهزة، على اعتبار أن المسألة قد تأخذ وقتا أطول حسب القرارات الأممية السابقة، إلى درجة عدم توقع قيام فرنسا بتدخل عسكري مباشر في مالي[1].

و لكن السلطات الفرنسية تفطنت لهذا الخطأ التكتيكي، ليتم إيعاز التدخل العسكري والتسويق له إقليميا ودوليا وفقا لاعتبارات فشل المفاوضات مع الجماعات الإسلامية، بعد دعوة كل من الجزائر وبوركينافاسو لكونهما أقرب دولتين لمالي من الشمال والجنوب، لإيجاد حلول غير عسكرية، خاصة وأن البلدين لعبا دورا بارزا للتوسط بين الحكومة الانتقالية في مالي والجماعات الجهادية خاصة حركة أنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، في محاولة لفصلهما عن التنظيم الأكثر خطورة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[2]، إلا أن سير المفاوضات كان متعارضا مع تحصين هذه الحركات لمواقعهم على أرض الواقع، حيث كانوا قد حصلوا على مدينة "كانو" الواقعة على بعد 500 كيلومتر من العاصمة باماكو، وكان الهدف القادم هو مدينة "سيفاري" ذات الأهمية الإستراتيجية، حيث تقع في الجنوب وتحتوي على مطار دولي، ما يعني أن السيطرة عليها ستصعب من العمليات العسكرية[3].

[1] Bernard Adam, " Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat ", **Les rapports du GRIP**, Belgique, Bruxelles, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), Mars 2013, p 14.
[2] Ibid, p 14.
[3] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 281.

خريطة رقم 12 : الضربات الجوية الفرنسية في مالي، والمناطق المسيطر عليها من طرف الجماعات الإرهابية.

المصدر:فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/201321480481439 42.html

المطلب الثالث: أزمة الرهائن في "عين أميناس" والمقاربة التدخلية الجزائرية.

شكل التدخل الفرنسي في مالي تحديا للمقاربة الأمنية الجزائرية القائمة على الحل السلمي، وجلوس أطراف النزاع إلى طاولة الحوار، إلا أن ذلك طرح بالنسبة للجزائر كمشكلات "الأمر الواقع"، خاصة مع مساندة عديد الدول لهذا القرار وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والمغرب الذي حاول لعب دور محوري في النزاع عبر فتح مجاله الجوي أمام الطيران العسكري الفرنسي، وكذا تفعيل دبلوماسيته عبر تجمع دول الساحل والصحراء، سواء باستضافته في الرباط، أو عبر الدورة الاستثنائية التي عقدت بانجامينا (تشاد) في فيفري 2013 ، وهي سياسة مغربية تستهدف استثمار سوء الأوضاع الأمنية في المنطقة في إطار صراع الزعامة مع الجزائر، وكسب تعاطف الدول الإفريقية مع قضية الصحراء الغربية عبر التأكيد على حدود مالي ورفض التقسيم، وهو موقف يتقاسمه المغرب مع الجزائر التي ترفض إقامة دولة مستقلة في أزواد[1]، والترويج لفكرة وحدة التراب المغربي التي تتهدده قضية الصحراء الغربية التي ينظر إليها المغرب كجزء من إقليمه الجغرافي.

ولكن الجزائر عملت على توظيف عنصر المناورة تجاه قرار التدخل الفرنسي، فيما يتعلق بحادثة عين أميناس التي تعد أولى الارتدادات الإقليمية للعملية العسكرية الفرنسية في مالي، والمهددة بشكل مباشر للأمن القومي الجزائري، حيث أنه بتاريخ 16 جانفي 2013 قامت مجموعة من المسلحين تابعة لتنظيم القاعدة، بالهجوم على وحدة لإنتاج الغاز في عين أميناس جنوب شرقي الجزائر، تعد أكبر قاعدة لإنتاج الغاز المسال في الجزائر، واحتجزت فيه مئات الرهائن من جنسيات

[1] المرجع نفسه، ص 283.

مختلفة ممن كانوا يعملون بالوحدة، وقتلت 8 منهم، وذلك كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي[1].

بدأت الأحداث بقيام مسلحون بمهاجمة حافلة لدى مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بالشراكة بين شركة " **بي بي شتات أويل**" البريطانية وشركة "**سوناطراك**" الجزائرية ب"تيقنتورين" الواقعة على بعد 30 كلم غرب مدينة عين أميناس. وبعد فشل المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا كرهائن بينهم 573 جزائريا و 132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأمريكية وبريطانية، يعملون في حقل استغلال الغاز. وبعد مرور يوم على الهجوم أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، وتحدث **مختار بلمختار** أمير كتيبة الملثمون، ومؤسس كتيبة "الموقعون بالدماء" في تسجيل مصور عن مسؤولية التنظيم في تبني العملية الفدائية التي وصفها بالمباركة، مبديا استعداد تنظيمه للتفاوض مع الدول الغربية والنظام الجزائري، بشرط توقيف العدوان والقصف على الشعب المالي المسلم، وخاصة إقليم أزواد، واحترام خياره في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض أزواد[2].

كان هدف تنظيم القاعدة ممثلا في كتيبة "الموقعون بالدماء" بتبنيه الهجوم على المنشأة الغازية في تيقنتورين، نقل المعركة من شمال مالي إلى الداخل الجزائري، تزامنا مع فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية وغلق الحدود مع مالي جنوبا، خاصة وأن منفذي العملية حسب وزير الداخلية الجزائري **دحو ولد قابلية** قدموا من ليبيا بعد تخطيطهم لتنفيذ العملية

[1] "هجوم عين اميناس"، موقع الجزيرة.نت، على الرابط،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/

[2] المرجع نفسه.

داخل التراب الجزائري هناك[1]، لذا كانت المقاربة الجزائرية لاحتواء الأزمة والرد على الهجوم "أمنية/عسكرية" بحتة، رفضت فيها الجزائر أي مساعدة خارجية "مرنة/لوجيستية" لاحتواء الوضع، حيث كشف رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي بأن الجزائر رفضت عرضا تقدمت به واشنطن لمساعدتها في معالجة أزمة الرهائن[2].

تمثل موقف الجزائر من حادثة الاعتداء واحتجاز الرهائن، في توجيه ضربة استباقية من طرف القوات الجزائرية الخاصة للمختطفين، بعد يوم واحد من الهجوم، باقتحام موقع المنشأة الغازية بتيقنتورين، دون الرجوع إلى الأصوات المنادية بضرورة التحلي بالحكمة وتسيير الأزمة للحؤول دون وقوع ضحايا، على غرار الموقفين البريطاني والفرنسي، مع وقف تشغيلها نظرا لتهديد الإرهابيين بتفجير الموقع الذي يضمن إنتاج 15 % من الغاز الجزائري المصدر نحو أوروبا[3]. وبعد تريث تكتيكي تمثل في محاصرة المنشاة من طرف قوات النخبة الجزائرية لعدة ساعات أملا في تسليم المختطفين لأنفسهم، إلا أن إقدامهم على إعدام 7 رهائن من الأجانب سرع عملية التدخل، لتسفر عن تحرير 685 عاملا جزائريا و107 أجانب، وتم القضاء على 32 إرهابيا من منفذي الهجوم، بينما قتل 23 رهينة منهم أجانب أثناء تنفيذ العملية.

ورغم احتجاج العواصم الغربية على طريقة الاقتحام وتحرير الرهائن من طرف القوات الجزائرية، وعلى رأسها لندن التي طالبت الجزائر بتزويدها بمعلومات تخص 10 بريطانيين لم يعرف مصيرهم، متهمة الجزائر بالتكتم على العملية وعدم استشارتها حول آليات حل الأزمة دون اللجوء إلى التدخل العسكري بالطريقة التي تمت بها العملية، إلا أن وزير الدفاع البريطاني **فيليب هاموند**

[1] رمضان بلعمري ومسعود هدنة، " وزير: 12 قتيلاً حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس"، موقع العربية.نت، على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/17/260892.html

[2] محمد الناصر، "الجزائر رفضت عرضا أمريكيا للمساعدة في حل أزمة الرهائن"، موقع جريدة صوت الاحرار على الرابط: http://sawt-alahrar.net/ara/national/8153.html

[3] رمضان بلعمري ومسعود هدنة، مرجع سابق.

وعلى هامش ندوة صحفية عقدها مع نظيره الأمريكي **ليون بانيتا** صرح بأن أزمة الرهائن في الجزائر انتهت بقتل الأرواح خلال عملية تحريرهم، وأنه رغم فداحة الخسائر في الأرواح، إلا أن المسؤولية الكاملة يتحملها الإرهابيين[1].

ويمكن قراءة السلوك الجزائري ممثلا في العملية الخاطفة لتحرير الرهائن من عدة زوايا أبرزها:

أولا: أن عقيدة التدخل العسكري داخل التراب الجزائري من طرف قوات الجيش والدرك، تعبر عن تمسك الجزائر بقدسية سيادتها الترابية في مواجهة أي تهديد خارجي، فكيف والأمر يتعلق بمنشأة طاقوية تشكل شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، المرتكزة أساسا على تصدير المحروقات بما نسبته 97%.

ثانيا: رغبة الجزائر في تحييد أي دور غربي، قد يعمل على تدويل المسألة ما قد يشكل مدخلا لإمكانية إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الساحل والصحراء، بحجة عدم قدرة الجزائر على مراقبة حدودها أمام النشاط الإرهابي المتزايد في المنطقة، وهي تهمة لطالما وجهتها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تليين الموقف الجزائري الرافض لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة.

ثالثا: توجيه الجزائر رسالة إلى الحركات الإرهابية الناشطة في المنطقة والمهددة لأمنها القومي بشكل مباشر، خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وكذا للعالم أجمع بقدرتها على حل أي مشكل يتعلق بوحدتها الترابية وأمنها الداخلي بالطريقة التي تراها مناسبة ومتوائمة مع عقيدة

[1] "الجزائر تعلن انتهاء عملية عين اميناس بمقتل 23 رهينة و32 مسلحا"، موقع العربية، على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/18/261141.html

أمنها القومي، خاصة في ظل الكفاءة العالية التي يتمتع بها الجيش الجزائري، الذي يحتل المراتب الأولى على المستويين العربي والقاري*.

* احتل الجيش الجزائري المرتبة الثانية عربيا بعد الجيش المصري، والسابعة عشر عالميا، ضمن التقرير الذي نشره موقع " Global Fire Power" بتاريخ 26 مارس 2016. للتفصيل أكثر تصفح الرابط: https://arabic.rt.com/news/

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والدولية لبناء السلم في مالي من منظور "الأمن اللين".

شهدت دولة مالي عام 2012 بوادر انهيار تام وفشل دولاتي في غضون فترة قصيرة نسبيا، بفعل اندلاع النزاع المسلح فيها، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية في النصف الشمالي من البلاد، وكذا إعلان استقلال إقليم ازواد من طرف الجماعات الانفصالية (الطوارق)، وهو تشخيص وضع البلاد أمام عدة مقاربات لبناء السلم فيها وإعادة إعمار البلاد، وكذا احتواء التهديدات الأمنية فيها - ذات الطابع اللا تماثلي- خاصة، وعلى رأسها مقاربة بناء السلم ذات البعد "الأمني اللين"، خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وتداعياتها الداخلية والإقليمية كما رأينا سابقا، ما يدفعنا إلى تسليط الضوء على هذه المقاربة ومدى ملاءمتها لإنهاء النزاع في مالي.

يركز هذا المبحث على مقاربة بناء السلام في مالي، على اعتبار أنها تسعى إلى إدراج مختلف الفواعل ذات العلاقة بالنزاع بعد انتهائه، وتقاطعها مع المقاربة الأمنية الجزائرية لإنهاء الأزمة في مالي، مع التطرق لنموذج يتعلق بتوصيات معهد لاهاي كمؤسسة دولية تركز على ضرورة تحقيق أبعاد الأمن الإنساني في مالي بعيدا عن التدخلات العسكرية.

المطلب الأول: بناء السلم في مالي: أطر المفهوم وحدود المقاربة

ارتبط مفهوم بناء السلام بمرحلة الحرب الباردة، حيث يعد من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش، على اعتبار أنه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد بتوفير السلم والاستقرار، كبديل للحروب والإصلاح في فترة ما بعد النزاعات، إلا أنه من حيث التأصيل، ترجع ملامحه الأولى إلى مبادئ **ويلسون** الأربع عشرة ، الذي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة "سلام توفيقي" وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة راعية له ممثلة في "عصبة الأمم"، ولكن هذا المفهوم مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، **بطرس غالي** الصادر سنة 1992 الموسوم بخطة السلام، والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمنا إياه أربع مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام، لتصل إلى مرحلة بناء السلام، ليشكل التقرير الانطلاقة المفهومية لمقاربة "بناء السلام"، ويدخلها حقل دراسات السلم والأمن الدوليين[1].

غير أن هناك من يرجع الاستخدامات الأولى للمفهوم إلى **يوهان غالتونغ** (Johan Galtung) في عمله الرائد الصادر سنة 1975 "ثلاث مقاربات للسلام"، والذي افترض فيه أن: "بناء السلم لديه بنية مختلفة عن حفظ السلم ومخصصة لصنع السلم. وبشكل أكثر تحديدا، يجب إيجاد الهياكل التي تزيل أسباب الحروب، وتقدم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث الحروب"؛ وهي أسس تؤسس اليوم سوابق فكرية لبناء السلم كمسعى يهدف على خلق سلم مستدام من

[1] رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، سوريا، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998، ص 39.

خلال معالجة "الأسباب الجذرية" للصراع العنيف، واستخلاص القدرات المحلية للإدارة السلمية وحل النزاع[1].

وذهب جون **بول ليدراخ** (Paul Lederach) إلى إدراج مختلف الفواعل المحلية والدولية في عملية بناء السلام عندما يعرفه بأنه: "مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة، وكذا السلطة، والفواعل الدولية؛ من مؤسسات دولية وغير دولية ودول، تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي دمرتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى، وهي عملية من شأنها أن تدفع لتعزيز وتمتين عملية بناء السلام"[2].

وعليه فإن بناء السلام هو عملية تنطلق من نهاية نزاع مسلح، وتنطوي على جهود أطراف دولية ومحلية بهدف الحفاظ على ما تم انجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة قد تضمن ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.

لقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الصرامة في المناقشات العلمية والأكاديمية حول "بناء السلام"، خاصة وأن عدة موجات من عمليات السلام الدولية تسمح الآن بمراقبة أنماط المدى الطويل من النجاح والفشل، وعلى هذا الأساس يرى كل من **شارل كال** (Charles T. Call) و**اليزابيت كوزنس** (Elizabeth M. Cousens) أن أحسن تعريف لبناء السلام هو ذلك الذي يعكس الاتجاه السائد بين دارسي النزاعات المسلحة، وهو: "مجموع الإجراءات المتخذة من طرف

[1] الزايدي توريرت وياسين لعزيز، **بناء السلم في مالي: الفرص والتحديات**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، الجزائر، قالمة، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014- 2015، ص 12.

[2] محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003. ص22.

الفواعل الدولية والوطنية لمأسسة السلام، بمعنى نهاية النزاع المسلح (السلام السلبي) ، إلى جانب القليل من المشاركة السياسية (كإحدى مكونات السلام الايجابي) والتي قد تضمن ديمومة السلام الداخلي في ظل غياب عملية السلام الدولية[1].

ويتقاطع هذا الطرح مع نظرية السلم السلبي والايجابي لـ **يوهان غالتونغ**، والتي تمثل إحدى المساهمات القيمة في مجال بناء السلم، حيث وإثر دراسته للسلم والعنف، توصل **غالتونغ** إلى أن هناك نوعان من السلم يؤدي الجمع بينهما إلى تحقيق السلم المستقر، في حين أن غيابهما من شأنه أن يعزز العنف[2]:

- **السلم السلبي**: ويشير إلى غياب العنف الشخصي أو العنف المباشر بمعنى الحرب.
- **السلم الايجابي**: والذي يعني غياب العنف البنيوي أو الثقافي.

على هذا الأساس، فإن عملية بناء السلام في مناطق النزاع، وبغض النظر عن امتداداتها المفهومية وحدودها النظرية، تنطلق حسب دارسي السلم والأمن الدوليين من منظور الأمن اللين الذي يجب أن تتبناه المنظمة الأممية، وهو ما يؤكده التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة سنة 2004 والذي عني بالتحديات والتهديدات والتغيير الذي شهدته بيئة أمن ما بعد أحداث11 سبتمبر، مؤكدا بأن بناء السلام يحقق انسجام عمل الأمم المتحدة مع التهديدات الجديدة (اللا تماثلية بالأساس) التي أضحى الأمن الدولي عرضة لها، وعبر هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة ضمن المنظمة الأممية يوكل إليها مهمة بناء السلام[3]، وذلك على الرغم من وجود اختلاف حول

[1] Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, " Ending Wars and Building Peace:International Responses to War-Torn Societies ", **International Studies Perspectives**, Uk, Oxford, Blackwell Publishing, N° 9, 2008, p 4.

[2] الزايدي توريرت وياسين لعزيز، مرجع سابق، ص 13.

[3] رياض الداودي، مرجع سابق، ص 29.

تعريف "بناء السلام"، وغياب معيار حاسم ومقبول يؤشر على مدى "نجاح" أي عملية مع تعدد الفواعل المساهمة[1]، ففي الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية –على سبيل المثال- في بناء السلام عملية سياسية- اقتصادية وفقا لمنظورها الاستراتيجي، تؤكد بعض المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وحلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني للوصول على حلول سلمية للنزاعات[2].

شكل رقم 5 : مسارات بناء السلام

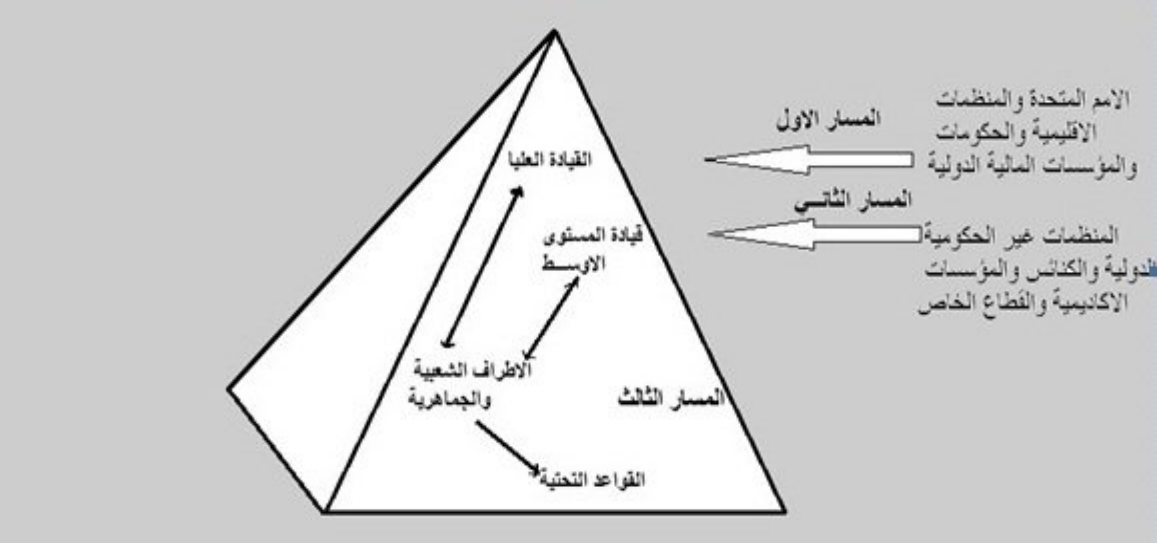

المصدر: محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

[1] Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, Op.Cit, pp 4-5.

[2] رياض الداودي، مرجع سابق، ص 29.

تقدم مقاربة بناء السلام "مفهوميا ونظريا" وصفة لمنع نشوب النزاعات من جديد وتحريك الدور الوظيفي للدولة محل البناء بعيدا عن الفشل الدولاتي الذي تتشعب في إطاره مختلف التهديدات الأمنية، وفي حالة دولة مالي، تقدم المقاربة أساسا لا غنى عنه لإقرار السلام والاستقرار، وبعث التنمية في مالي، بإعادة بناء نظام العدالة؛ حيث حاول معهد لاهاي (Hague Institute) تشخيص الأوضاع في مالي بعد اندلاع النزاع المسلح وتقديم توصيات للحكومة الانتقالية، وكذا المجتمع الدولي باعتبارهم المسؤولين بالأساس على سياسات وبرامج إعادة بناء نظام العدالة، حيث أنه منذ اندلاع الأزمة في مالي والتدخل العسكري فيها، أصبح غياب العدالة والأمن الإنساني في البلاد سمة بارزة، وهو أمر يستدعي جلوس القادة المحليين إلى طاولة المفاوضات، لتجاوز الخلافات والنظر إلى المستقبل وفق توصيات ومقترحات مختلف الفواعل الدولية، ومنها معهد لاهاي الذي يقدم سبع توصيات لإعادة بناء السلام في مالي، كما سنرى لاحقا في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأمنية الجزائرية كآلية لبناء السلم في مالي

نظرا للانكشاف الأمني الذي تعاني منه مالي، وتهديدها بشكل مباشر للأمن الجزائري، ومنطقة الساحل بشكل عام، وكذا رفض مقاربة التدخلات العسكرية التي تتنافى مع عقيدة الأمن القومي الجزائري – رغم فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية- ، عملت الجزائر على تبني مقاربة "لينة" لحل الأزمة المتفجرة في مالي منذ جانفي 2012، وهي مقاربة قائمة على المعالجة الدبلوماسية، بتحول الجزائر إلى فاعل رئيس تجاه كل ما يتعلق بجوارها الإقليمي لتأمين عمقها الاستراتيجي الواسع والممتد جغرافيا.

يشير الأستاذ **بوحنية قوي** إلى أن الفعل الدبلوماسي الأمني الجزائرية، تحكمه جملة من المؤشرات التي تساعد على فهم الدور الأمني للجزائر كفاعل إقليمي تجاه الفضاء الجيوسياسي

الإفريقي ككل، والأزمة في مالي بشكل أخص، حيث يحصرها في ثلاث مؤشرات تعكس إدراك الجزائر بأنها تدير عملية بالغة التعقيد على نحو[1]:

أولا: ترتكز الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في التعامل مع فضاء إفريقي "مأزوم وهش"، على التحرك التكتيكي/الإجرائي على المدى المنظور، بتفعيل المقاربة الأمنية راهنا كأولوية على المقاربة الاقتصادية، وهو ما يفسر ضعف وضآلة التبادل الاقتصادي الثنائي الإفريقي الجزائري والجزائري الإفريقي.

ثانيا: يتعارض النهج الانكفائي للجزائر على نفسها، كأساس لعقيدتها الأمنية، مع ضرورة تأمين الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت سمة رئيسية لتحركات سياستها الخارجية لتحصين المكاسب المحققة في الجوار الإقليمي الهش كعمق استراتيجي للجزائر، خاصة مع تصاعد المخاطر الأمنية "الصلبة" اثر انهيار نظام العقيد القذافي في ليبيا، وسقوط شمال مالي منذ 2012 في أيدي المتمردين، الأمر الذي جعل الجزائر تلعب دورا "مرغما" ضمن دائرة الأمن الإفريقي تجاه حالة اللا يقين (Incertitude) التي تميز القوس الساحلي كمنطقة أزمات وتهديدات لا تماثلية .

ثالثا: صعوبة تكيف الدبلوماسية الأمنية الجزائرية مع طبيعة التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، وفي مالي خاصة باعتبارها الحلقة الأضعف، وكذا تعدد فواعل النزاع فيها، وهو ما أشرنا إليه سابقا بوسم "الدولة الفاشلة" الذي تعاني منه أغلب دول الساحل الإفريقي، وتحتل فيه مالي وفقا لمؤشر صندوق السلام المرتبة ضمن تقريرها الصادر سنة 2015 المرتبة الأربعون، وهو ما يجعل الجزائر أما تحدي التعامل مع " تعددية أطراف المفاوضات والجهات الواجب دعمها" في ظل فشل الحكومة المركزية في باماكو في فرض سلطتها وهيبتها على كامل الإقليم

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق.

الوطني، إلا أن هذه الصعوبة تؤشر على القراءة الجيدة للجزائر لطبيعة الأزمة في مالي واستبعادها للمقاربات التدخلية المباشرة عملا على تأمين حدودها البرية –الجنوبية خاصة- وبالتالي أمنها القومي.

على هذا الأساس، باشرت الجزائر جملة من التحركات الدبلوماسية حتى قبل اندلاع الأزمة في مالي، وبصورة استباقية تعكس الاهتمام الجزائري بربط آليات تعاون أمني وعسكري إقليمي مع دول الجوار في الساحل الإفريقي فيما يشبه مركب أمن إقليمي فرعي، من خلال تشكيل مجموعة دول الميدان (Pays du Champs) التي تضمك من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، وذلك في إطار الاجتماع المنعقد بمدينة تمنراست الواقعة بأقصى الجنوب الجزائري في 12 و13 أوت 2009، وتم تنصيبها رسميا في 19 أفريل 2010[1]. كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دولا أخرى مثل تشاد، نيجيريا وبوركينافاسو، إلا أن هذه الخطوة فسرت من طرف فرنسا على أنها مزاحمة لنفوذها العسكري خاصة في المنطقة[2]. كما تلعب الجزائر دورا هاما ومحوريا في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية منذ مبادرة عموم الساحل 2002، والتي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب ابتداء من سنة 2005، وقد ركزت الولايات المتحدة على استمالة الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب محاولة توظيف قدرات الاستخبارات الجزائرية على التجسس وضرب معاقل الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ يقول **جون شندلر** (Jhon Scheindler) وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات

[1] Dario Cristiani et Riccardo Fabiani, " Al Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM): Implications for Algeria's Regional and International Relations, **IAI Working Papers**, Italy, Rome, Istituto Affari Internazionali, Issue 11|07, April 2011, p 14.

[2] محمد الأمين بن عائشة، " الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية(تصدر الكترونيا)**، جانفي 2015،: على الرابط_
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=384:-algeromali-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.V_dj4oiLS70

الجزائرية: " يمكن القول أنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة."[1]

بعد اندلاع النزاع المسلح في مالي في جانفي 2012، عملت الجزائر على توظيف مقاربتها الدبلوماسية "اللينة" وفقا لثلاث مسارات بعيدا عن التدخلات العسكرية المباشرة والعمل على إنهاء بأخف الأضرار تأمينا للأمن القومي الجزائري الذي يشهد تهديدا مباشرا على الحدود الجنوبية؛

الأول سياسي: وذلك من خلال حرص الجزائر، وبصورة حصرية، على تنفيذ كل اتفاقيات السلام الموقعة سابقا بين أطراف النزاع في مالي، ومحاولة ربط اتصالات مباشرة ومتكررة مع الجانبين لوقف إطلاق النار بعد اندلاع النزاع المسلح، والجلوس على طاولة المفاوضات مرة أخرى، وهو ما استجابت له الحكومة المركزية في باماكو بإرسالها وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي **سومايلو بوباي مايغا** إلى الجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية[2]، وقد جاءت دعوة الجزائر للطرفين المتنازعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي عملية انفصال قد تحدث في جارتا الجنوبية، ما قد يؤثر على وحدتها الترابية نتيجة للروابط الاثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الذي تشترك فيه دول المغرب العربي الخمسة.

و **الثاني أمني/عسكري:** عبر مكافحة تسلل الجماعات الإرهابية نحو الجزائر إثر العملية العسكرية الفرنسية شمال مالي، عبر غلق الحدود، إذ تعد الجزائر قوة عسكرية إقليمية قادرة على التأثير على العديد من الجماعات الإرهابية/ الانفصالية الفاعلة شمال مالي مثل جماعة أنصار الدين وغيرها، كما أنها تعمل على تسويق قدراتها العسكرية باعتبارها تصرف أكبر قدر من الميزانية

[1] المرجع نفسه.

[2] الحاج ولد براهيم، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/.../20122129582152916.html

العامة للدولة على الدفاع (أكثر من 11 مليار دولا عام 2013 وهو الرقم الأكبر في القارة الإفريقية)، وأنها تمتلك قدرات قوية لعرض القوة العسكرية بفضل أسطولها الكبير من الطائرات، وخبرة دولية معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى كونها عضوا مؤسسا وبارزا في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية في مجال مكافحة الإرهاب، إذ تستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC) ووحدة الدمج والاتصال (FLU)، وهما آليتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة للجزائر لدفع المعركة الإقليمية ضد الإرهاب[1]. وهو ما يفسر قيام الوزير الجزائري المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل بقيادة وفد عسكري، في أكتوبر 2012، بمباشرة جولة في موريتانيا (التي كانت تعارض التدخل العسكري) والنيجر (التي كانت تطالب الحكومة الفرنسية بالتحرك سريعا ضد الإرهاب في مالي ولعب دور أنشط من الجزائر) ومالي التي غالبا ما كانت تراهن على الدور الجزائري الضاغط من أجل تعاون إقليمي للتصدي لتهديد القاعدة ومنع الجماعات الإرهابية من بسط نفوذها على القارة الإفريقية[2].

أما **المسار الثالث فدعوي**؛ لتفادي انتشار الفكر التكفيري المتطرف في الساحل الإفريقي عن طريق توظيف البعد الديني **ممثلا في** تنشيط دور الزوايا "التيجانية" [*] خاصة، باعتبارها تحظى بقبول ديني مرجعي لدى الملايين من سكان الساحل والصحراء[3].

---

[1] أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، **أوراق كارنيغي**، الشرق الأوسط، تشرين الأول، أكتوبر 2012، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/files/algeria-mali.pdf

[2] Lotfi Sour, " Analysing the Algerian aporoach in the Sahelian crisis from the point of view of the Copenhagen school ", International Relations, p 25 on :
https://www.academia.edu/24373420/ANALYZING_THE_ALGERIAN_APPROACH_IN_THE_SAHELIAN_CRISIS_FROM_THE_POINT_OF_VIEW_OF_THE_COPENHAGEN_SCHOOL

[*] التيجانية هي طريقة دينية عقائدية تنتمي إلى الطرق الصوفية ولديها أتباع في القارات الخمس . وأشهر المناطق التي تحتضن الزاوية التيجانية ، ولاية **الأغواط** في الجزائر ، ومدينة **فاس** في المغرب. ، أسسها أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد سالم التيجاني، الذي ولد بقرية " عين ماضي" في الجزائر عام 1737م ،وتوفي بفاس عام 1815 م.

[3] محمد الأمين ين عائشة، مرجع سابق.

إلا أن بعض الملاحظين يرون بأن الجزائر، ورغم معارضتها للتدخل العسكري في مالي والذي روجت له مجموعة **"ايكواس"** وباشرته فرنسا – كما رأينا سابقا- ، تبدو مهتمة بعزل منافسيها الإقليميين والحد من نفوذ القوى الخارجية خاصة بعد دخول المغرب على خط الصراع في مالي ودعمه لموقف مجموعة **"ايكواس"** التي يرتبط فيها المغاربة مع الدول الأعضاء بعلاقات جيدة، بحيث يرون في المنظمة منفذا مهما لتطوير قوتهم الناعمة وتعويض غيابهم عن الاتحاد الإفريقي، والحد من تصميم الجزائر على تحييد المغرب في الشؤون الساحلية، أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية، وهو ما يفسر الانتقاد الذي تعرضت له المبادرات الأمنية التي تقودها الجزائر من النيجر خاصة، والتي قال وزير خارجيتها في جوان 2012، إن لجنة عملية الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC)(مقرها تمنراست) كانت في سبات منذ تأسيسها في أفريل 2010[1].

تنطلق أسس الدبلوماسية الأمنية الجزائري في لحل الأزمة في مالي، من ضرورة حل النزاعات الداخلية أو بين الدول عبر المؤسسات الإفريقية، بعيدا عن التدخلات العسكرية التي تسمح بتغلل النفوذ الأجنبي في القارة ، وانكشافها أكثر في ظل الهشاشة التي تعانيها العديد من الدول الإفريقية، مما يشكل تهديدا لأمن القارة ككل، ومنه أمن الجزائر المحاطة بحزام من التهديدات الأمنية بمختلف تجلياتها، وهو ما يفسر لجوء الجزائر إلى تفسير النزاع في مالي من منطلق **"تعددي"** باعتبارها أزمة متعددة الأطراف كونها تشمل جوانب سياسية، أمنية، اقتصادية، وأخرى إنسانية[*].

[1] أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 24.

[*] "النزاعات في القارة الإفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، **"مجلة الجيش"**،الجزائر،مؤسسة المنشورات العسكرية: مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، العدد 597 ، أفريل 2013، ص23.

من هذا المنطلق، باشرت الجزائر جملة من المناقشات والمفاوضات في جانفي 2014، حيث أنه وعلى الرغم من إحجام بعض الجماعات المتمردة لقبول وساطة الجزائر، إلا أن "البعد التعددي" في المساعي الجزائرية بالتنسيق ومحاولة جمع مختلف الجهات الفاعلة في النزاع، بما في ذلك وزراء من الدول المجاورة، مجموعة الايكواس، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)[1]، جعل من الدبلوماسية الجزائرية" أيقونة" فريدة تحظى بالمرجعية والقبول لدى غالبية الأطراف والفواعل، وخاصة فيما يتعلق بالطريقة التي تدار بها المفاوضات، وبذلك شكلت الأزمة في مالي أول اختبار حقيقي للدبلوماسية الجزائرية الجديدة في بعدها الإقليمي حسب مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)[2].

المطلب الثالث: قراءة في توصيات معهد لاهاي لبناء السلام في مالي

معهد لاهاي للعدالة العالمية/الشاملة (The Hague Institute for Global Justice) والمعروف اختصارا بمعهد لاهاي، هو مؤسسة بحثية دولية مفرها بلاهاي، هولندا. تأسس سنة 2011 على يد مجموعة من الشركاء بما في ذلك بلدية لاهاي، تحالف المنظمات الأكاديمية في لاهاي و بدعم من الحكومة الهولندية. كمؤسسة مستقلة وغير حزبية، تركز مقاربات معهد لاهاي لبناء

[1] بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) بالفرنسية Mission multidimensionnelle intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali هي عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في مالي، أنشأت في 25 أفريل 2013 عبر القرار 2100 الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة .وتسلمت مهام بعثة الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية في 1 جويلية 2013. يسمح لهذه البعثة إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الأهداف اللازمة التالية: *استقرار الوضع في المدن الكبرى والمساهمة في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد.*المساهمة في تنفيذ خارطة طريق للانتقال الديمقراطي، بما في ذلك الحوار الوطني والعملية الانتخابية. *حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. *تعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان. *دعم العمل الإنساني. *دعم الحفاظ على التراث الثقافي. *العمل لصالح العدالة الوطنية والدولية. للتفصيل أكثر يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي للبعثة: http://minusma.unmissions.org/

[2] Lotfi Sour, Op.cit, p24.

السلام وتحقيق العدالة العالمية على البحوث متعددة الاختصاصات من ثلاث زوايا: منع النزاعات، سيادة القانون والحوكمة العالمية. يرأسه حاليا الدكتور **ابي وليامز** (Dr Abi Williams) وينشط في إطاره خيرة الباحثين في مجال القانون والدبلوماسية أمثال **دافيد كونولي** (David Connoly) رئيس فريق الباحثين، **نيكولا ديميتروف** (Nikola Dimitrov)، **تيلمان بروك** (Tilman Bruck) وغيرهم، مما يجعله علبة تفكير (Think Tank) مهمة تزود العديد من مراكز صنع القرار في العالم (خاصة القوى الفاعلة في النسق الدولي)[1].

عبر ورقة بحثية صدرت عن المركز في نوفمبر 2013 بعنوان "بناء السلام في مالي: ربط العدالة والأمن والمصالحة" للباحث **ماركو لانكروست** (Marco Lankhorst)، قدم خلالها مقاربة لبناء السلام في مالي، وتنطلق المقاربة من اعتبار عدم الاستقرار في مالي يرجع إلى عدة عوامل على درجة عالية من التعقيد، ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا، وتتعلق بديناميات أوسع تؤثر على منطقة الساحل ككل، أفرادا أو دول متجاورة. وتسند هذه الديناميات على وجه الخصوص إلى غياب الشرعية، الفعالية، والنظام القضائي العادل؛ وهو ما يفسر أن الجماعات الإسلامية وجدت ملاذا آمنا شمال البلاد كنقطة ارتكاز لتوسيع عملياتها، ما قد يشكل حافزا اكبر لنمو الجريمة وتجارة المخدرات كمؤشرات تعرقل التنمية الاقتصادية في مالي[2]، وللخروج من هذه الوضعية يقترح **لانكروست** سبعة توصيات على نحو[3]:

<u>الفرع الأول: ربط العدالة بالأمن:</u> في ظل قصور جهاز العدالة وتفشي الانفلات الأمني مثل ما هو الوضع في حالة مالي، يصعب التعامل بفعالية مع الإفلات من العقاب نظرا للشرخ الحاصل بين جهاز العدالة والقطاع الأمني، حيث تقتضي عملية الربط بين الجهازين خلق التشاور بين

[1] تفاصيل أكثر حول المعهد متوفرة على موقعه الرسمي: http://www.thehagueinstituteforglobaljustice.org/

[2] Marco Lankhorst, "Peacebuilding in Mali:Linking Justice, Security, and Reconciliation", **Policy Brief**, The Netherlands, Hague, The Hague Institute for Global Justice, N° 6, November 2013, p 8.

[3] Ibid, pp 8-12.

الحكومة كمؤسسة تملك سلطة الإكراه (حتى في حالة الهشاشة أو الفشل أين يحتاج الجهاز الحكومي وفق لمنظور المؤسسات والهيئات الدولية إلى إعادة هيكلة وتفعيل) و مختلف الجهات المانحة، ومنه تقييم التقدم الحاصل على هذا المستوى.

وعليه، تلعب عملية الربط هذه، دورا بارزا في تطوير رؤى الحكومة والجهات المانحة للتعامل مع المشاكل المطروحة، وتفعيل الربط بين جهازي العدالة والأمن لأداء دورهما الأساسي في المجتمع، من حماية للنظام العام وضمان للأمن الشخصي للأفراد وإحقاق الدور العقابي للنظام القانوني. وهذا ما يتطلب دراسة استقصائية لسبر مدى تحقق العدالة ومعرفة احتياجات الأفراد الأمنية، ما قد يجعل النظام يتعامل بشكل كاف مع المجموعات التي يصعب الوصول إليها. ولنا في حالتي رواندا وأوغندا أبرز مثال على ذلك.

الفرع الثاني؛ التركيز على الوقاية: لا تعني عملية تعزيز العلاقة بين جهازي العدالة والأمن التركيز على إعادة بناء وتعزيز القدرات للتعامل مع الجريمة بعد وقوعها، أي القدرة على كشف الجريمة والتحقيق فيها ثم فرض العقوبات المتعلقة بها. بالإضافة إلى انه قد ينظر إلى المؤسسات القضائية داخل الدولة الهشة (مالي) على أنها تعاني من فساد كبير، وقد تستغرق عملية التحقيق والكشف عن حجم هذا الفساد والمتورطين فيه وقتا طويلا، وهو ما يعقد جهود مكافحة الإفلات من العقاب.

وعليه فإن هذا النوع من الظروف يستوجب ضرورة الاستثمار في الوقاية كإستراتيجية متكاملة، من شأنها أن تقلل انعدام الأمن، خاصة مع ترك مساحة أكبر للمؤسسات الأمنية والقضائية القائمة لصيانة القانون في حدود مواردها المتاحة.

الفرع الثالث؛ تجربة الشرطة المجتمعية: يمكن ضمان الوقاية بتنظيم دوريات مراقبة لكشف الصراعات وحلها في وقت مبكر، مثل النزاعات حول العقار والماشية التي تتفاقم في كثير من

الأحيان إلى أعمال عنف، وقد بادرت رابطة بلديات مالي (Malian Association of Municipalities) بتسيير مشروع الشرطة المجتمعية في منطقة **موبتي** أو **سيغو** في محاولة لتحقيق هذه الأهداف. كما انه في العديد من أرياف مالي يتم تشكيل ما يسمى بـ "لواء الليل" (Night brigades) لتوفير مستوى أدنى من الأمن. وتتمحور فكرة الشرطة المجتمعية في وضع مثل هذه الألوية تحت سيطرة السلطات المحلية بتوظيفهم، وإقامة علاقات عمل جيدة مع الشرطة الوطنية. وما يبرر هذا الطرح هو أنه في الماضي القريب كان هذه الألوية تلعب دورا عكسيا في انعدام الأمن بانضمامها للميليشيات المسلحة.

الفرع الرابع؛ تعزيز المساءلة والمشاركة: ربط العدالة بالأمن يعني أيضا أن المؤسسات المسؤولة على تطبيق القانون يجب أن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات الأمن، والتأكيد على ضرورة احترام المعايير والقيم الأساسية، وأن القانون سيطبق ولو في حده الأدنى. وذلك عن طريق تأسيس لجان قضائية محلية تعزى لها مساءلة الخارجين عن القانون والمتسببين في الانفلات الأمني وترهيب السكان مثلما تم تجريبه في كينيا ومالاوي. بمعنى أكثر يتم ربط هذه اللجان بقطاعي العدالة والأمن عن طريق اقتطاع جزء من إيراداتهم المالية ومنحها للسكان للإشراف بشكل مباشر عل تحقيق أمنهم مع ضرورة مراقبة وتقييم ذلك، وهي تجربة جديرة بالتطبيق في حالة مالي.

الفرع الخامس؛ ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية: تقتضي مكافحة "الإفلات من العقاب" ضرورة ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية، وقد حاول المدعي العام في محكمة باماكو باعتبارها مختصة للنظر في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة ترسيخ هذا المفهوم، مع مساعدة عدد محدود من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على جمع المعلومات وإعداد الملفات في جميع أنحاء مالي و الدول المجاورة، وتمت دراسة مئات الحالات بهذا الصدد، ما قد يجعل مثل هذا النوع من البرامج منصة للمناقشات العامة حول احتياجات السكان من الأمن والعدالة.

الفرع السادس: ضرورة فهم أفضل للفساد في النظام القضائي: نظرا لكون مكافحة الفساد تعتبر من الانشغالات الأساسية للسكان في مالي، سواء في الشمال أو الجنوب، فقد جعلتها الحكومة في باماكو واحدة من أولوياتها. فقد يتأتى الفساد في عدة صور، بما في ذلك اختلاس الأموال العامة (أموال المانحين)، تزوير الانتخابات، والإدارة السيئة لجهاز العدالة، ولمعالجة ذلك خاصة في الجهاز القضائي بشكل فعال، يجب تطوير فهم أعمق للظاهرة بطرح عدة أسئلة تستوجب الدراسة على نحو:

- أين تكمن المشكلة بالذات (جهاز الشرطة، المدعين العامين، كتاب الضبط، القضاة، السجون أو مراكز الاعتقال)؟
- فيما تتمثل صور الفساد القضائي (البراءات الكاذبة، الإدانات الخاطئة والأحكام التعسفية...)؟
- أي مما سبق يؤثر على السكان بشكل أكبر، وكيف؟
- كيف يمكن للضحايا والمشتبه بهم والسكان بشكل عام الوقوف ضد الفساد في قطاع العدالة؟
- ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتقليل هذه الممارسات، وتعزيز الرقابة داخل جهاز العدالة بطرق ذكية؟

الفرع السابع: المعالجة الشاملة للحساسيات الطائفية: تلعب العديد من الجهات المانحة دورا في تقديم الدعم لمبادرات السلام وتنظيم مناقشات حول المصالحة في العديد من بلديات مالي، وذلك بهدف تجذي راليات بناء السلام "محليا". وهذا ما يفسر أن العديد من البلديات في مالي تتعايش في إطار "اتفاقيات حسن جوار"، على اعتبار أن الصراعات حول الأرض والماشية ترفع حدة التوتر القبلي والطائفي داخل المجتمع المالي. فعلى سبيل المثال؛ يبدي العديد من

السكان الذين يعيشون في وسط مالي، مشاعر سلبية للغاية تجاه العرب والطوارق في الشمال، مما قد يدفع العديد من القادة والسياسيين إلى الاستثمار في مثل هذه الانقسامات التي قد "تتصلب" وتتحول إلى عنف وصدام في حالة انعدام الأمن وتردي الأوضاع الاقتصادية، وهي دينامية معروفة في رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، أين لعبت العديد من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها راديو "La Benevolencija" دورا بارزا في تقريب وجهات النظر بين السكان وإيجاد أرضية مشتركة للعيش بينهم بعيدا عن الحساسيات الطائفية، وهي تجارب يمكن أن يحتذى بها في مالي.

المبحث الثالث: آفاق الترتيبات الأمنية في مالي والساحل الإفريقي: أي دور للجزائر؟

من ضمن التعاريف المقدمة للدراسات المستقبلية أو "علم المستقبل" هي: " اعتماد سيناريوهات مختلفة، معدة سلفا، لجميع الحالات الطارئة المحتملة، والتي تخزن بعد ذلك ليستخدمها صانعو القرار، وفقا لحجم الأزمة المستقبلية المحتملة"[1]. والسيناريو هو:

- فرع رئيسي من علم المستقبل ,وظيفته هو وصف لمختلف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجه.
- وصف لوضع مستقبلي وسبل إدارته.
- وصف لمستقبل محتمل، أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلي.
- سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة.
- نظام عمل مبرمج للاستجابة على الأحداث و التطورات الرئيسة داخل إطار من التخطيط المستقبلي للدولة أو مؤسسة، وذلك بهدف تحقيق النجاح في المستقبل[2]

يقدم التعريف إمكانية دراسة مستقبل الدبلوماسية الأمنية تجاه الأزمة في مالي ومنطقة الساحل ككل، عبر مؤشرات تحيل إلى صياغة مجموعة من السيناريوهات تتمثل في: **أولا**؛ الحركية التي شهدتها وتشهدها الدبلوماسية الجزائرية منذ اندلاع الأزمة في مالي، في شكل سيناريو خطي، **ثانيا**؛ تعاظم الهواجس والمخاوف الأمنية الناتجة عن الازمة في مالي لدى صناع القرار في الجزائر ليطرح ذلك سيناريو تصاعدي، و **أخيرا** ؛ إشكالية تأثيرا الأبعاد السلبية للسياسية الداخلية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها الجزائر، على توجهات السياسة الخارجية، ما قد يمثل سيناريو تراجعي؛ وهو مجمل ما يتناوله هذا المبحث.

---

[1] أم العز يوسف المبارك حاج أحمد، "مفهوم الدراسات المستقبلية"، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، السودان، السنة الثالثة، العدد السادس، ديسمبر2014 ، ص228.

[2] المرجع نفسه، ص 229.

المطلب الأول: السيناريو الخطي: استمرار الوضع القائم للمقاربة الجزائرية تجاه مالي والساحل الإفريقي

امتازت الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة في مالي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، ورفض التدخل العسكري الذي وقع فعلا ، وهو ما يؤشر على حالة التغير التي عرفها مسار التوجهات الجزائرية تجاه مالي بعد أن تجاوزتها الأحداث، ووجدت نفسها مرغمة على فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الفرنسية.

وعليه فإن الحديث عن سيناريو الاستمرارية يدفعنا إلى الجزم بثبات خط التوجهات الجزائري تجاه الأزمة في مالي، وافتقار الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف، على اعتبار أن التغير يبدو سريعا في منطقة تشهد تنافسا دوليا محموما، وتحولات جيو إستراتيجية كبيرة على رأسها الانتفاضة في تونس، والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي، ما جعل التصورات الجزائرية ثابتة ومرتكزة على مبدأ جامد لصيق بالدبلوماسية الجزائرية مصطلحيا وواقعيا، وهو "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

ولكن نقطة الارتكاز في صياغة هذا السيناريو، هو أن النشاط الدبلوماسي الجزائري شهد حركية ملحوظة خلال بين عامي 2012-2015، بفعل التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الآليات الملائمة للتعاطي معها، حيث أنه كثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا الصدد بالتقدير والاحترام الدوليين، رغم الانتقادات التي توجه لها من بعض الدوائر بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر تمسكها بدبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات.

بغض النظر عن كل الجهود التي بذلتها الجزائر لاحتواء الأزمة في مالي منذ اندلاعها في جانفي 2012، وتحقيق أهداف دبلوماسيتها الأمنية، تتضح استمرارية هذه الجهود من خلال مراقبة الجزائر للتطورات في الساحل الإفريقي، وعقد اجتماعات تقييمية للأوضاع هناك، كان أخرها الاجتماع الذي عقد بالعاصمة المالية باماكو يوم 28 أكتوبر 2016، على مستوى مجلس أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة، بمشاركة وفد من أركان الجيش الشعبي بقيادة اللواء **شريف زراد** رئيس دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي، وممثلا عن الفريق **أحمد قايد صالح** نائب وزير الدفاع الوطني. وقد أوضح بيان لوزارة الدفاع انه وبدعوة من اللواء **ديدي داكو** رئيس أركان جيوش جمهورية مالي، والرئيس الحالي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر تم عقد اجتماع قام خلاله المسؤولون العسكريون لهذه الدول بـ" دراسة وتقييم الحالة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وتبادل التحاليل والدروس المستخلصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، منذ الاجتماع الأخير لمجلس رؤساء الأركان المنعقد يوم 05 ماي 2016 بباماكو، كما كان الاجتماع مناسبة لتسليم رئاسة هذا المجلس بين مالي وموريتانيا[1].

يعكس تواتر مثل هذا النوع من الاجتماعات، رغبة الجزائر في استمرارية دبلوماسيتها الأمنية تجاه المنطقة، خاصة مع اعتراف الأطراف المالية المتنازعة بمسار الجزائر كمخرج أساسي للأزمة، وهو ما أكده نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة في مالي (**مينوسما**) السيد **أرنو أكوجنو** عقب انتهاء المرحلة الرابعة من الحوار الذي تم برعاية الدبلوماسية الجزائرية في أواخر نوفمبر 2014 تحت

[1] " لتقييم الحالة الأمنية بالمنطقة: اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بباماكو"، **الخبر أون لاين**، 28 أكتوبر 2016، على الرابط: http://www.elkhabar.com/press/article/113819

الدعم الكامل لوزارة الخارجية الجزائرية ووزيرها رمطان لعمامرة، الذي اعتبر جولة الحوار الرابعة بمثابة المرحلة الحاسمة في طريق التوصل إلى اتفاق نهائي للأزمة[1].

لا يقتصر هذا الاعتراف على الداخل المالي فقط، وإنما يتعداه ليشمل ثقة كل من المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا "**ايكواس**" ومن ورائها فرنسا والاتحاد الإفريقي في الموقف الجزائري من الأزمة، بناء على اعتبارين متعلقين بالدور الجزائري[2]؛ **الأول**: يتمثل في حساسية النظام الجزائري من انفصال "أزواد" أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل امتدا لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز، أما **الثاني**: فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري، حيث يسيطر محور الجزائر- أبوجا (نيجيريا)- بريتوريا (جنوب افريقيا) على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على الجزائر تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية-الأزوادية، من أجل استمرار تماسك المحور قاريا، ما قد يخدم الموقف الجزائري كثيرا تجاه ملف الصحراء الغربية وصراع الزعامة مع المغرب.

[1] بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 11 ديسمبر 2014، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

[2] سيدي اعمر بن شيخنا،"المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر:قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، على الرابط:
studies.**aljazeera**.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html

المطلب الثاني: السيناريو التصاعدي: تزايد الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي على خلفية تصاعد الأزمات والتهديدات الأمنية فيها.

يرتبط هذا السيناريو بالمدركات الإستراتيجية الجزائرية وتعاظم الهواجس الأمنية لدى صناع القرار في الجزائر تجاه الأزمة في مالي، وإمكانية تفاقمها، وكذا طبيعة الصراع الدولي فيها، حيث يشير التزاحم الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وإمكانية تحولها إلى "أفغانستان ثانية" إلى تزايد أهميتها وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري، خاصة مع تنامي حدة التهديدات الأمنية في المنطقة، وتفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين من مالي والنيجر رغم جهود الدبلوماسية الجزائرية التي عملت على محاولة تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خاصة مع تنامي تهريب الأسلحة وتصاعد مخاطر الإرهاب الدولي في المنطقة، بالإضافة إلى أن مشكلة الطوارق تعتبر ذات أبعاد إقليمية خطيرة في حالة نجاح الطوارق في مالي في تحقيق استقلالهم وبناء دولتهم، وما قد يشكله ذلك من تهديد مباشر للوحدة الترابية في الجزائر على اعتبار أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري وينتشرون بشكل كبير في كل من الهقار وجانت وتمنراست وأدرار، وعليه فإن أي خطأ قد يرتكب على مستوى التحركات الجزائرية ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يحرض طوارق الجزائر[1].

كما أن تسارع الأحداث في العراق وسوريا وليبيا تحديدا، وضمن سياق جعل من تحرك تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) مؤشرا يرسم مستقبلا أمنيا مليئا بالصراعات والاختراقات الأمنية في العديد من دول المنطقة (الشرق الأوسط كمركب امن إقليمي) ، ومرشح لكل أنواع التشظي الإثني والجغرافي، بإمكانها رفع حالة التأهب لدى الجزائر وبالتالي زيادة اهتمامها

[1] محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 101.

بمنطقة الساحل الإفريقي وما يحدث في مالي تحديدا، حيث توحي المؤشرات السابقة – ولو بصورة نسبية- بإمكانية "دعشنة"* الساحل وانتقال عدوى العمليات العسكرية الدراماتيكية لهذا التنظيم الدموي إلى الساحل الإفريقي المترامي المساحة، حيث تعتمد عمليات الترويج لانتشار أذرع التنظيم في المنطقة على الجانب الإعلامي، انطلاقا من بعض المظاهر المسلحة التي تقتبس منهج "داعش" كآلية من آليات البروز والتسويق الإعلامي، كحالة إعدام الرعية الفرنسي متسلق الجبال **هيرفي غوردال** ذبحا، في شريط بث عبر موقع **يوتيوب** في 21 سبتمبر 2014، وحمل توقيع جند الخلافة في أرض الجزائر، والتي أعلنت في فيديو بيعتها للتنظيم الجديد، ونكث البيعة السابقة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

المطلب الثالث: السيناريو التراجعي؛ تهميش الجزائر لدبلوماسيتها الأمنية تجاه الساحل الإفريقي.

يطرح هذا السيناريو إشكالية تأثير الأبعاد السلبية للأوضاع الداخلية على توجهات السياسة الخارجية، فالسياسة الداخلية تشكل استمرارية للسياسة الخارجية على اعتبار أن الأخيرة تتأثر بالمحيط الداخلي، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق وحدة المجتمع وانسجامه، وهو ما يؤدي إلى التفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من اضطرابات وأزمات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار في السياسة الخارجية، ونظرا لصعوبة الفصل بينهما، يذهب **هاندريدر** أبعد من ذلك عندما يؤكد عندما يؤكد أنهما متشابهتين إلى حد بعيد، واصفا هذا التشابه بتعبير **تدخيل السياسة**

* هذا المصطلح شائع الاستخدام في الأدبيات الإعلامية خاصة، ويعني إمكانية سقوط المنطقة في يد تنظيم الدولة الإسلامية وتحولها إلى إمارة تابعة له، مع ما يعنيه ذلك من انتشار للمخاطر الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري بشكل خاص.

[1] بوحنية قوي،" الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي "، مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

الخارجية (Domestication of Foreign Policy) ، حيث أصبحت العلاقة بين الأخيرة والسياسة الداخلية واضحة من حيث التفاعل الديناميكي بين القوى المحلية/الداخلية والقوى الدولية، إذ أن هناك صعوبة في الفصل بينهما، فضلا عن ذلك الترابط الإعلامي الذي قاد عملية التأثير المتبادل بين الإعلام المحلي والإعلام الخارجي[1].

على هذا الأساس، كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية مع أوائل العام 2015، تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على إيرادات المحروقات، حيث قارب سعر البرميل مع بداية الأزمة سقف 40 دولار، لأول مرة منذ 6 سنوات، وهو ما ضيق هوامش الحركة أمام الجزائر بعد تسجيل انخفاض حاد في العائدات وارتفاع قياسي للعجز في الميزانية[2].

تزامن هذا العجز مع انعدام التخطيط وغياب رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد وتنويعه، وعدم وجود هيئات استشرافية تساهم في التحضير لسياسات بديلة وتغيير بنية الاقتصاد الجزائري، مع ما تبعه ذلك من سياسات أقرتها الحكومة الجزائرية وكانت لها انعكاسات سلبية على الداخل الجزائري، مثل تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار)، الذي فقد حوالي 25 % من قيمته، وما تبعه من ارتفاع كلفة الاستيراد وبالتالي تقليصها مسببا ذلك تآكل القدرة الشرائية للمواطن المستهلك وارتفاع نسب الضخم التي قدرت من قبل الديوان الوطني للإحصائيات 7.04 للمواد الغذائية مع نهاية سنة 2014[3].

وكان لسياسة التخلص التدريجي من الدعم الاجتماعي عبر إقرار العديد من الضرائب في قانون المالية لسنة 2016 ومواصلة نفس النهج فيما يخص قانون المالية 2017 الذي أثار لغطا

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 42.

[2] حفيظ صواليلي، "كل المؤشرات الاقتصادية باللون الأحمر: الجزائر في قلب الأزمة"، **الخبر اليومي**، 26 أوت 2015، على الرابط: http://www.elkhabar.com/press/article/88749/

[3] المرجع نفسه.

كبيرا حتى قبل المصادقة عليه من ناحية مواصلة الحكومة فرض سياسة جبائية مرهقة للمواطن البسيط، ما قد يزيد من احتقان الجبهة الداخلية، ومواصلة الحكومة تركيزها على تخفيف هذا الاحتقان على حساب توجهات السياسة الخارجية التي تعرف فتورا في الآونة الأخيرة؛ ومع ربطها بالأزمة في مالي والساحل، فإن سياسة الجزائر الأمنية في المنطقة تشوبها الكثير من النقائص، حيث تمتاز العلاقات الجزائرية- الساحلية بالتقطع وعدم الاستمرارية، نظرا لانكشاف الجبهة الداخلية في الجزائر- خاصة في ظل المؤشرات التي ذكرت سابقا-، وغياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلى في حالة الخطر الحقيقي القائم مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال أمام فواعل أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بالتغلغل في المنطقة ونسج علاقات مع فاعلين آخرين في المنطقة تكون في غالبيتها ذات أهداف معاكسة للتوجهات الجزائرية ولا تخدم مصالحها[1].

وليس أدل على هذا التراجع، من إمكانية سبر ثغرتين في توجهات الجزائر الخارجية تجاه الأوضاع في الساحل الإفريقي بعيدا عن الحراك الدبلوماسي:

الأولى؛اقتصادية: راجعة بالأساس إلى عدم توظيف الجزائر لإمكاناتها الاقتصادية (خاصة أيام ما يسمى في الأدبيات الإعلامية بالبحبوحة المالية قبل انهيار أسعار النفط مؤخرا)، في علاقاتها مع دول المنطقة التي تشهد تزاحما محموما بين القوى التقليدية من جهة، بل ودخول قوى أخرى كوافد جديد مثل تركيا وإيران والمغرب، وذلك مرده إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية اقتصاديا، وتوجيهها نحو الشمال في إطار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

الثانية؛ ثقافية: بعدم استغلال الجزائر للأبعاد الثقافية والدينية –كما يجب- كروابط تربط شعوب المنطقة، واستغلال الزوايا (الزاوية التيجانية خاصة المنتشرة بكثرة في المنطقة كما

[1] محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 111.

رأينا سابقا)، حيث انه بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال تكوين الطلبة والأئمة الوافدين من دول المنطقة، إذ أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة لطلاب العلم من سكان منطقة الساحل والصحراء.

خـاتـمـــة

ختاما، يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

تعددت الأطر النظرية الساعية إلى وضع مفهوم مرجعي للأمن، يستند إليه الباحثون في حقل الدراسات الأمنية، حيث ترتكز مقاربات الجيل الأول (المنظور التفسيري)، في تعريفها للأمن على التصور المادي/معياري، فتعرفها الواقعية انطلاقا من "**الثالوث الأمني**" المتمحور حول **الدولة، البقاء والاعتماد الذاتي (مبدأ كل لنفسه)**، لذا جاء تصورها الخاص لمفهوم الأمن، متوافقا والطبيعة الصراعية/ الفوضوية للسياسية الدولية، حيث أدى حصر التصور الواقعي للأمن في "بقاء الدولة " أساسا والاعتداء المسلح ضدها، إلى جعل الأمن موضوعا للدراسات الإمبريقية، أكثر من التعامل معه كمفهوم، وهو ما يعبر عنه الواقعيون بـ "**القوة**" في صورتها التقليدية باعتبارها الوسيلة المثلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن، وحصرها في البعد العسكري، متجاهلين بذلك الأبعاد الأخرى التي يمكن أن تشمل هذا المفهوم، ما يمكن تفسيره على أنه قصور نظري وانكفاء معرفي مقارنة بالجهود التنظيرية الأخرى.

في سعيها لتخطي القصور النظري "الواقعي" لتعريف الأمن، حاولت الليبرالية باتجاهاتها المتفرعة، تقديم إسهامات أمنية أكثر "مرونة"، بتجاوزها مسألة الفوضى المتأصلة لدى الواقعيين، وذلك باعتبارها أن تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، ساهم في توسيع الأجندة السياسية الدولية المرتكز أساسا على مسائل الأمن القومي، وهو بعد توليه الليبرالية بأهمية بالغة، إلى جانب المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتكون بذلك من المدارس الأولى الموسعة لمفهوم الأمن.

ساهمت مدرسة **كوبنهاغن** في توسيع مفهوم الأمن إلى أبعاد أخرى تزامنا مع نهاية الحرب الباردة، نظرا لعدم تناسب المقاربة الأمنية التقليدية مع المشهد الأمني لدول الجنوب، والذي تشكل منطقة الساحل الإفريقي جزء منه. وقد دعم **باري بورزان** و **أولي ويفر** هذا التوسيع باقتراحهما

لمقاربة "مركب الأمن" ضمن علائقية الأمن الدولاتي بالنمط الأمني الدولي فيما يعرف بالدراسات الإقليمية للأمن، إلا أن منطقة الساحل شكلت تحديا لمقاربة مركب الأمن، بحيث يصعب تصنيفها كمركب إقليمي له خصوصيته الأمنية، رغم معاناة المنطقة من جملة تهديدات "مزمنة" راجعة لعدة عقود خلت مثل: الحروب، المجاعة، الأوبئة، تشرد السكان على نطاق واسع، الممارسات القمعية للأنظمة الحاكمة والتلوث البيئي.

شكلت مقاربات الجيل الجديد، خاصة مقاربتي "الأمن الإنساني"و " الدولة الفاشلة"، إطارا نظريا جيدا لفهم طبيعة التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، ففي حين تقدم **الأولى** مفهوما "تطبيقيا" للأمن، بتأكيدها على أهمية **الفرد** كوحدة مرجعية للأمن، لتفتح المجال أمام ضرورة مراجعة المفاهيم التقليدية، وحتى النقدية الصاعدة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، مستندة في ذلك على جملة التحولات العالمية التي طرأت على النسق الدولي خلال هذه الفترة خاصة؛ انتشار الصراعات المحلية (دون الدولاتية) وما خلفته من خسائر و ضحايا في أوساط المدنيين، وعولمة بعض التهديدات مثل البيئة، التغير المناخي، الفقر والأوبئة... شكلت **الثانية** تحديا قائما بذاته، يطبع دولة ما بعد الاستعمار "الفاشلة" في أغلب منطقة الساحل الإفريقي حسب تصنيفات صندوق السلام، حيث تحتل أغلب دول المنطقة مراتب متقدمة ضمن جدول التصنيف، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية الحديث حتى، عن انتقال التهديد الذي يهدد أمن الفرد من البنية اللا تماثلية، إلى "الدولة الفاشلة" غير القادرة على ضمان أدنى وظائفها الحيوية، ما يدفعنا إلى طرح سؤال: هل تشكل الدولة تهديدا لأمن أفرادها؟ بحيث قد تؤدي الإجابة على هذا السؤال إلى إحداث ثورة في حقل الدراسات الأمنية من جديد .

على الرغم من "هلامية" الحدود الدلالية لمفهوم التهديدات الأمنية، المتصلة أساسا بتوسيع مفهوم الأمن، وتداخلها مع مصطلحات ومفاهيم ذات الصلة الوطيدة، مثل: التحديات، المخاطر،

فشل الدولة...، إلا أن هذا التداخل يؤشر على حالة من "الانكشاف الأمني" المزمن، ساهم نموذج "الدول الفاشلة" في تغذيته وزيادة حدة تهديدات الأمن في منطقة الساحل الافريقي والدول المجاورة لها، مع التأكيد أن التهديدات التي تعاني منها دول الساحل ذات خصوصية أمنية، من ناحية أنها تهديدات تمس أمن الفرد بشكل مباشر، وهو ما توضحه تجليات غياب الأمن الإنساني في أغلب دول المنطقة، وتداخلها مع جملة التحديات التي تهدد قطاعات الأمن السبعة حسب مقاربة الأمن الإنساني وعلى رأسها: التغيرات المناخية، الضغط الديمغرافي ووضعية المرأة.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية خصبة لانتشار التهديدات اللا تماثلية، حيث يشكل هذا النوع من التهديدات الأمنية تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري والدول المجاورة، مما يجعل المنطقة ككل تعاني من فراغ أمني كبير يصعب التحكم فيه وتجاوز مخاطره، فمع تنامي تهديد "**الإرهاب**" المستند على انتشار عدد كبير من الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، وعلى رأسها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" باختلاف تفرعاتها وتنوع استراتيجياتها الميدانية، وارتفاع حدة تهديد "**الجريمة المنظمة**" المرتبط بتهديدات أخرى مثل: تجارة الحشيش والمخدرات (القنب الهندي المغربي خاصة)، وتجارة الأسلحة، الاختطاف بغرض طلب الفدية لزيادة الإيرادات المالية لهذه الجماعات، وزيادة حركة التدفقات البشرية في إطار "**الهجرة غير الشرعية**"، أين أصبحت دول مثل الجزائر محطة عبور – وحتى إقامة- للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي ونيجر وتشاد، تبدو منطقة الساحل الإفريقي منفتحة أمام انكشاف أمني طويل الأمد، يصعب تجاوزه رغم تعدد استراتيجيات الفاعلين فيه محليا، إقليميا و دوليا، لتشابك المخاطر والتهديدات الأمنية فيه (اللا تماثلية خاصة)، وتكاملها في كثير من الأحيان، وهو ما يفسر -ربما- تأخر المراكز البحثية في تسليط الأضواء عليها إلا مع مطلع الألفية الجديدة.

انعكس التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، بين القوى التقليدية التي تسعى إلى تعظيم نفوذها انطلاقا من مكتسبات كولونيالية/ تاريخية (فرنسا ومن ورائها الاتحاد الأوروبي)، والقوى الدولية الأخرى التي تسعى إلى تحصيل مصالح أمنية/عسكرية في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، والقضاء على الجماعات الإرهابية الناشطة، كمدخل لتبرير تواجدها في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذا التنافس الاقتصادي والطاقوي حول الموارد ودخول لاعبين جدد على خط المنافسة (الصين، اليابان، تركيا وحتى إيران والمغرب)، انعكس سلبا على الترتيبات الأمنية في المنطقة، من ناحية إطالة أمد النزاعات فيها، عبر مبادرات لا تخدم المنطقة بقدر ما تخدم مصالح مطلقيها، والإبقاء على الوضع القائم فيها، الذي تطبعه دول مفككة وهشة تحكمها أنظمة فاشلة، زادت من تعقيد الأزمات الأمنية والسياسية في المنطقة، ما يرشحها لاستقطاب المزيد من التهديدات الأمنية مستقبلا، وعلى رأسها التهديد الإرهابي الذي يبقى التحدي الأول أمام حكومات دول المنطقة والقوى الإقليمية الفاعلة فيها.

شكل اندلاع النزاع المسلح في مالي ضمن سياق إقليمي منكشف أمنيا وسياسيا، بعد التغيرات الهيكلية التي شهدتها عدة دول ضمن ما يسمى بـ "الحراك العربي" (الأزمة الليبية خاصة)، حدثا طارئا من حيث البنية والتداعيات، إذ كان الهدف منه إعلان إقامة دولة الطوارق في الشمال، في تحد واضح للحكومة المركزية في باماكو، ما يعنيه ذلك من إمكانية انتقال هذا المطلب إلى دول الجوار (الجزائر خاصة)، وتحول مالي إلى دولة هشة مخترقة أمنيا من طرف الجماعات المسلحة الناشطة على داخليا والمتحالفة خارجيا مع تنظيمات إرهابية ذات امتداد دولي، باحثة عن موطئ قدم في المنطقة.

يرتبط الأمن الوطني الجزائري وفي أبعاده المختلفة، بأمن مالي ودول الجوار الساحلية، حيث كشفت الأزمة في مالي على انفتاح الحدود البرية الجزائري جنوبا على جملة من التهديدات الوافدة

خاصة التهديد الإرهابي، وتوج ذلك بمباشرة التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة هجوما عنيفا على منشأة عين أميناس الطاقوية ومحاولة السيطرة عليها، وهو ما يفسر "تكيفية" التوجهات الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب بتوظيف المقاربة العسكرية البحتة رغم عدم كفايتها، ناهيك عن تصاعد المطالب الانفصالية لطوارق مال، مع ما يعنيه ذلك من امكانية انتقالها إلى الجنوب الجزائري الذي تسكنه غالبية من الطوارق، وهو ما يستلزم ضرورة تبني الجزائر لإستراتيجية شاملة قائمة على القراءة الجيدة لطبيعة البنية الأمنية في مالي ودول الساحل الإفريقي.

تنوعت مبادرات الفاعلين الإقليمين والدوليين تجاه الأزمة الأمنية والسياسية في مالي، بين الحلول العسكرية التي جسدها التدخل العسكري الفرنسي في مالي (جويلية 2012) بدعم من مجموعة "**ايكواس**" والولايات المتحدة، والحلول الدبلوماسية التي تتزعمها الجزائر، وفقا لعقيدة أمنية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم الثبات الذي طبع التحركات الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية الأزمة، إلى أن فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام الطائرات الحربية الفرنسية المتوجهة إلى مالي لقصف مواقع المتطرفين والإرهابيين، شكل نقطة تحول بارزة في عقيدة الأمن القومي الجزائري ولو بشكل ذكي ينم عن رغبة الجزائر في خوض فرنسا لحرب غير محسوبة النتائج، نظرا لتصاعد التهديد الإرهابي بعد سيطرة الجماعات الجهادية على شمال مالي، نيابة عنها، ودون مخالفة القرار الأممي القاضي بالتدخل العسكري، وفي نفس الوقت الإبقاء على مسافة أمان كافية مع هذه التنظيمات الناشطة قرب الحدود الجزائرية مع ما تشكل من تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري، كانت هجومات عين أميناس أبرز تجلياته.

تبقى الجزائر " قوة إقليمية"، وواحدة من أهم الفواعل تجاه ما يحدث في عمقها الإفريقي جنوبا، ولزيادة فاعلية تحركاتها الدبلوماسية، تجاه القضايا الأمنية في مالي والمنطقة ككل، ينبغي للجزائر إعادة مراجعة عقيدتها الأمنية، وتضمينها كل أبعاد الأمن التي تمت الإشارة إليها نظريا فيما

مضى من هذا البحث، وذلك عن طريق قيادة تكتل إقليمي يضم بلدان وسط وغرب وشمال إفريقيا قادر على مكافحة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وأمن الحدود ومكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وكذا تبني مقاربة اقتصادية وتنموية قائمة على نقل الاستثمارات ورؤوس الأموال الجزائرية إلى دول الساحل الإفريقي لرفع مستويات التنمية المرتبطة بالأمن، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من أزمة مالية كبيرة بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولي، يجعل من الجزائر قوة تنافسية في المنطقة، قادرة على فرض مقارباتها وتوجهاتها تجاه الترتيبات الأمنية التي يشهدها الساحل الإفريقي بعيدا عن الاملاءات الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

I- الكتب:

1. بن عنتر، عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

2. بوزنادة،معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

3. بيليس، جون وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

4. بوقارة،حسين، **السياسة الخارجية**، الجزائر، دار هومة، 2012.

5. جندلي،عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007.

6. الداودي، رياض، **تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام**، سوريا، دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998.

7. دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، ديسمبر 1985.

8. الحاج،علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،فيفري 2005.

9. حجاج،قاسم، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية**، الجزائر، جمعية التراث، 2003.

10. حسن،حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، مصر، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

11. المسيري، عبد الوهاب وفتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، سوريا، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى، 2003.

12. مصطفى، كمال محمد وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2001.

13. مصلوح،كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

14. السعدني، عبد الرحمن محمد وثناء مليجي السيد عودة، **مشكلات بيئية: طبيعتها- أسبابها- آثارها- كيفية مواجهتها**، مصر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007.

15. سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.

16. عبد الحي، وليد ، **تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994.

17. عبد الغفار، محمد احمد، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003.

18. عكروم، ليندة، **تأثر التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، الأردن، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

19. علي الخريسان، باسم، العولمة والتحدي الثقافي، لبنان، بيروت، دار الفكر العربي، 2001

20. قوجيلي،سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية**، الأردن، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2014

21. رضوان، عبير بسيوني ، **الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية**، مصر، القاهرة- الاسكندرية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

22. شنة، أحمد، **العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000.

23. تشومسكي،نعوم، **الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة: ساسي الكعبي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007.

24. الخيري،دلال غسان، **النظريات السياسية**، الأردن، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

25. الضلع، جمال محمد السيد وآخرون، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**، الاردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

26. غريفش، مارتن وتيري أوكالان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

II- الدوريات والمجلات:

1. أبو فرحة، السيد علي، "التدخل العسكري في مالي...تدويل تداعيات إخفاق الدولية دون مسبباتها"، **قراءات إفريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 20، أفريل- جوان 2013.

2. برقوق، امحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجة ، العدد 7، نوفمبر 2008.

3. بن عائشة، محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، مارس 2016.

4. بوقارة،حسين، "مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.

5. بوكماش، محمد وعمار بالة،" مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، الجزائر، الجلفة، صادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 17، جانفي 2014.

6. زياني،صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، الجزائر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، مارس 2010.

7. حاج أحمد، أم العز يوسف المبارك، "مفهوم الدراسات المستقبلية"، **مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية**، السودان، السنة الثالثة، العدد السادس، ديسمبر2014 .

8. الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، جويلية 2008.

9. حسين،أحمد عبد الدايم محمد، "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 16، أفريل- جوان 2013.

10. كونتاو،إبراهيم، "النزاع المسلح في مالي"، "، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 16، أفريل- جوان 2013.

11. كيوهان،روبرت، "مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 404، أكتوبر 2012.

12. المهدي،سعد، "قضية الطوارق في مالي"، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 13، جويلية- سبتمبر 2012.

13. "النزاعات في القارة الإفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، **"مجلة الجيش**،الجزائر،مؤسسة المنشورات العسكرية: مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، العدد 597 ، أفريل 2013.

14. النويني، الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، العدد 422، أفريل 2014.

15. عبد الرحمان، حسن حمدي، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية** ، العدد الثاني، سبتمبر 2005.

16. عبد العظيم، خالد، "الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، العدد 189، جويلية 2012.

17. عشور،طارق، "الإصلاح السياسي في العالم العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 37، جانفي 2013.

18. علاق،جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، جامعة سطيف 2، العدد 19، ديسمبر 2014 .

19. فريق التحرير، "خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم"، **مجلة السنة**، العدد 120، أكتوبر 2002. (المقال منقول عن وكالة قدس برس وصادر بنفس التاريخ).

20. الصلاح، علي أحمد حسن، "الدولة الإفريقية و نظرية العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية،العدد 160، 2005.

21. توفيق، راوية، "السياسة الفرنسية في إفريقيا..الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية"، **قراءات إفريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد 20، أفريل- جوان 2014.

22. توفيق، راوية، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة"، **مجلة قراءات افريقية**، بريطانيا، لندن، المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر 2004.

III-الأطروحات والمذكرات:

1. جندلي،عبد الناصر، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

2. أبو مور، إنعام عبد الكريم، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2013.

3. بويبة، نبيل، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011.

4. بوسكين، سليم، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجة، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014- 2015 .

5. دخالة، مسعود، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005

6. دير، أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة – دول القرن الإفريقي-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

7. حمزة، حسام، **الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011.

8. حجار، عمار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جوان 2002.

9. لبدي، حنان، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوربية في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014- 2015.

10. عمورة، أعمر، **التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو- أمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011.

11. توريرت، الزايدي وياسين لعزيز، **بناء السلم في مالي: الفرص والتحديات**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، الجزائر، قالمة، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014- 2015.

12. ظريف، شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2008 – 2010.

IV-الصحف:

1. بن أحمد، محمد، "مصدر التهديد للأمن الجزائري: الجيش يحجز 4 آلاف قطعة سلاح منذ سقوط القذافي"، **يومية الخبرالجزائرية**، العدد 8820، 25 جويلية 2016.

2. صواليلي،حفيظ، "الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية"، **يومية الخبر الجزائرية**، الأحد 21 مارس 2010، العدد3600.

V- روابط الانترنت:

1. أنوها، فريدوم، " أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة"، على الرابط:
"https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
3. بشارة، عزمي، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9a
4. بلعمري، رمضان ومسعود هدنة، " وزير: 12 قتيلاً حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس"، **موقع العربية.نت**، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/17/260892.html

بن عائشة، محمد الأمين، " الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (تصدر الكترونيا)**، جانفي 2015،: على الرابط_
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=384:-algeromali-&catid=10:2010-12-09-22-53-

6. يوخرص، أنوار، "الجزائر والصراع في مالي"، **أوراق كارنيغي**، الشرق الأوسط، تشرين الأول، أكتوبر 2012، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/files/algeria-mali.pdf
49&Itemid=7#.V_dj4oiLS70

7. "الجزائر تعلن انتهاء عملية عين اميناس بمقتل 23 رهينة و32 مسلحا"، **موقع العربية**، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/18/261141.html
8. "هجوم عين اميناس"، **موقع الجزيرة. نت**، على الرابط،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/
9. ولد احمد سالم، سيدي أحمد، "الطوارق أو الرجال الزرق"، **موقع الجزيرة .نت**، على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/974580fd-b1a5-4881-a045-3f057758637a
10. ولد براهيم، الحاج، "أزمة شمال مالي..انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/.../20122129582152916.html
11. طواهر، عزيز، "فشل الهجوم الفرنسي يؤكد جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل"،
http://www.djazairess.com/alahrar/17930
12. يورانيوم النيجر .. من المستفيد الحقيقي من عائداته"، على الرابط،
http://www.moheet.com/2014/06/10/2083456.html#.VuNMo33hC70
13. " لتقييم الحالة الأمنية بالمنطقة: اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بباماكو"، **الخبر أون لاين**، 28 أكتوبر 2016، على الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/113819
14. مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام حول الوضع في الساحل"، عبر الرابط:
http://daccessods.un.org/TMP/540581.420063972.html
15. "مالي"، عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A
16. الناصر، محمد، "الجزائر رفضت عرضا أمريكيا للمساعدة في حل أزمة الرهائن"، موقع **جريدة صوت الأحرار** على الرابط: http://sawt-alahrar.net/ara/national/8153.html
17. نائف،حاجي، "الدولة الناجحة والدولة الفاشلة .. مفاهيم ومؤشرات"،
http://www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50
18. سني، محمد الأمين "العلاقات الأمريكية- الجزائرية"،
http:/snimedamine.maktoobblog.com

19. العلوي، الحسين الشيخ، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015.
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.htm

20. عرفة، محمد جمال، " النفط الأفريقي سر الهجمة الاستعمارية الغربية الجديدة"، على الرابط: http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1816

21. صواليلي، حفيظ، "كل المؤشرات الاقتصادية باللون الأحمر: الجزائر في قلب الأزمة"، **الخبر اليومي**، 26 أوت 2015، على الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/88749

22. قوي، بوحنية "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات،
http//:studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/.../201412972843923537.htm

23. قوي، بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

24. "التواجد الأجنبي في أفريقيا: تقدم آسيا وتقهقر القوى التقليدية"، **جريدة العرب**، السبت 12 مارس 2016، على الرابط:
http://www.alarab.co.uk/m/?id=19656

25. التغلب على الهشاشة في افريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد"، **التقرير الأوروبي حول التنمية**،
http://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/report-development-overcoming-fragility-africa-2009_ar.pdf

ثانيا: باللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية)

I-Books:

1. African Development and the African Union, **Oil and Gas in Africa**, UK, Oxford University Press, 2009.
2. Alexander , Yonah**, Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014**, United States of America, the Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015.
3. Arnold Wolfers, **Discord and Collaboration :Essays on International Politics**, USA, Baltimore, Jhons Hopkins Univercity Press, 1962.
4. Batistella, Dario, **Theories des relations internationales**, 02eme Edition, France, Paris, Presse DFES Sciences Po, 2006.
5. Benantar, Abdnnour et autres, **La méditerranée Occidentale**, Algérie, Bejaia, CREAD, 2003
6. Blom, Amélie et Frédéric Charillon, **Théories et Concepts des Relations Internationales**, France, Paris, Hachette, 2001.
7. Booth, Kenn and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pensylvania, the Pensylvaia State University Press,1995.
8. Brown, Chris , **Understanding International Relations**, USA, New York, PAlGRAVE, Second Edition, 2001.
9. Buzan, Barry and Ole Weaver, **Regions and Power : The Structure of Intrenatinal Relations**, UK, Cambridge, Univercity Press, 2003.
10. Buzan , Barry and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, Cambridge University Studies, USA, New York, 2009.
11. Cameron , Ian Forsyth. **Getting a New Blanket: China's Conceptualization of "Security" in the Post-Deng Xiaoping Era**. A

Dissertation Presented to the Faculty of the USC Graduate School, USA, California, University of Southern California. August 2010.

12. Coepf, Tobias and Others, **Re-mapping the Sahel, Transnational Security Chalenges and International Responses**, France, Paris, EU Institute For Security Studies, June 2014.

13. David, Charles-Philippe et La Chaire Raoul-Dandurand, **Repenser La Securité : Nouvelles Mences, Nouvelles Politiques**, Canada, Québec, FIDES.LA PRESSE, 2002.

14. David, Charls -Philippe et Jean Jaques Roche, **Théories de la Securité**, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002.

15. Delumeau, Jean, **Rassurer et protéger : Le Sentiment de Securité dans l'Occident d'Autrefois**, France, Paris ; Fayard, 1989.

16. Elias, Juanita and Peter Sutch, **International Relations -The Basics-** ,U.S.A, New York, ROUTLEDGE, 2007.

17. Howe, Herbert M. **Ambiguous Order: Military Forces in African States**, USA, Lynne Rienner Publishers, 2001.

18. Lasswell, Harold D., **National Security and Individual Freedom**, USA, New York, McGraw-Hill, 1950.

19. Laurent, Samuel Sahelisten : De la Libye au Mali, au cœur de nouveau Jihad, Edition du SEUIL, Avril 2013.

20. Kaufman, Robert G., **In Defense of Bush Doctrine**, United State of America, University Press of Kentucky, 2007.

21. McSweeny, Bill, **Security, Identity, and Intersts : A Sociology of International Relations**, Uk, Cambridge, Cambridge university Press, 1999.

22. Potts, Malcolm and Others, **Crisis IN The Sahel: Possible Solutions and the Consequences of Inaction**, A Report Following the OASIS Conference (Organizing to Advance Solutions in the Sahel),USA, California, the University of California, 9 April 2013.

23. Roche, Jean Jacque, **Théories des Relations Internationales**, France, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004.

24. Rouppert, Bérangère**, Les États Sahéliens et Leurs Partenaires Extrarégionaux, Le Cas de l'Union Européenne en Particulier**", GRIP (Groupe de Recherché et d'Information sur la Paix et la Securité), Belgique, Bruxelles, avec le soutien de GRAND-DUCHE DE LUXENBOURG – Ministère des Affaires Etrangères -, 6 Décembre 2012.

25. Tadje, Mehdi et autres**, La Securité du Sahara et du Sahel**, France, Paris, CEREM, Decembre, 2009.

26. Viotti, Paul et Mark V. Kauppi, **International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.

27. Viotti, R. Paul, **Internationala Relations Theory**, UK, London, Pearson, 5 th Ed, 2012.

II-Periodicals :

1. Acharya, Amitav, " Human Security : East Versus West ", **International Journal** , vol 56, n^{0}3.

2. Baldwin, David A., " Security Studies and the End of the Cold War ", **World Politics**, Vol. 48, No. 1 October 1995.

3. Balzacq, Thierry, " Qu'est- ce que la Securité Nationale ? ", France, Paris, Armon Colin/Dunod, n^0 52, hiver 2003-2004.

4. Boukhars, Anouar " Rethinking Security Across the Sahara and the Sahel", **Policy Brief**, FRIDE a European Think Tank for Global Action, N° 199 - April 2015.

5. Brooks, Rosa Ehrenreich, "Failed States, or the State as Failure?", **The University of Chicago Law Review**, USA Georgetown University Law Center, Volume72, Number 4, Fall 2005, p 1160.

6. Call, Charles T. and Elizabeth M. Cousens, " Ending Wars and Building Peace:International Responses to War-Torn Societies ", **International Studies Perspectives**, Uk, Oxford, Blackwell Publishing, N° 9, 2008.

7. Cristiani, Dario et Riccardo Fabiani, " Al Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM): Implications for Algeria's Regional and International Relations, **IAI Working Papers**, Italy, Rome, Istituto Affari Internazionali, Issue 11|07, April.

8. Cyhan, Ayse, " Analyser la Securité", Dillon, Williams et autres ", **Culture et Conflict**, France, Paris, N^{0} 31-32, Automn 1998.

9. Herz, Jhon H. " The Security Dilemma in International Relations: Background and Present Problems ", **International Relations**, London, SAGE Publications, Vol 17, December 2003.

10. George Klute, " Hostilities et Alliances, Archéologie de la Dissidence des Touaregs au Mali", **Cahiers d'Etudes Africanes**, Vol 35, N^{o} 137, 1995.

11. International Crisis Group," Mali : Avoiding Escalation ", **Crisis Group Africa Report**, Dakar/ Bruxelles, N^{o} 189, July 18, 2012.

12. Klingibiel, Stephan "Africa's New Peace and Security Architecture :Converging the Roles of External Actors and African Interests, **African Security Review**, South Africa, 14(2), 2005.

13. Kober, Stanley, " Idealpolitik", **Foreign Policy**, No. 79, Summer, 1990.

14. Kolsto, Pal, "The Sustainability and Future of Unrecognized Quasi-States", **Journal of Peace Research**, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi, Sage Publications, vol. 43, no. 6, 2006.

15. Krahmann, Elke, " Security : Collective Good or Commodity? ", **European Journal Of International Relations**, September 2008 vol. 14 no.

16. Kirshner, Jonathan, " The Tragedy of Offensive Realism: Classical Realism and the Rise of China ", **European Journal of International Relations**, UK, sagepub, 2010.

17. Lacher, Wolfram, "Organized Crime and Conflict in the Sahel –Sahara Region", **The CARNEGIE Papers**, Middel East, CARNEGIE Endowment For International Peace, September 2012.

18. Lankhorst, Marco, "Peacebuilding in Mali: Linking Justice, Security, and Reconciliation", **Policy Brief**, The Netherlands, Hague, The Hague Institute for Global Justice, N° 6, November 2013.

19. "Mali : Pour une Action Internationale Résolue et Concertée", **Policy Briefing : Briefing Afrique** , Dakar/Bruxelles , International Crisis Group, N°90 , 24 Septembre 2012.

20. May, John F. et Jean-Pierre Guengant, "Les Défis Démographiques des Pays Sahéliens**", ETUDES: Revue de Culture Contemporaine**, France, Publications de S.E.R et Diffusé Sur CAIRN Info, N^{0}11, Juin 2014.

21. Melly, Paul and Vincent Darracq, " A New Way to Engage ? French Policy in Africa From Sarkozy to Hollande", **Chatham House**, UK, London, N^{o} 1, May 2013.

22. Moravcsik,Andrew, "Liberal International Relations Theory: A Social Scientific Assessment ", **Paper No. 01-02**, USA, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, April 2001

23. Patel, Leila and Theresa Wilson, "Civic Service in Sub-Saharan Africa", **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly**, December 2004 vol. 33 no. 4.

24. Rotchild, Emma, " What is Security?", **Deadalus,** USA, The MIT Press on Behalf of American Academy of Arts and Sciences, Vol 24, N^{o} 3,Summer 1995.

25. Richard, Price and Reus Smith, "Critical International Theory and Constructivism" ,**European Journal of International Relations**, UK, London, Sage publications, Volume4, Number3,September.

26. SIMON, Luis and Others " A Coherent EU Strategy for the SAHEL", **European Parliament**, Directorate-General for External Policy, Belgium, Brussels POLICY DEPARTMENT, 2012.

27. Thomas Cantens et Gael Raballand, "Une Frontière Très Très Longue, un Peu Difficile a Vivre : Le Nord du Mali et ses Frontières", **Recherches et Documents**, France, Paris, Fondation Pour la Recherche Stratégique, N° 03/2016.

28. Ullman, Richard H., "Redefining Security", **International Security**, Vol 8, N^0 1, Summer 1983.

29. Walt, Stephen M., " Renaissance of Security Studies **",International Studies Quarterly**, Blackwell Publishing on Behalf of The International Studies Association, Vol 35, N^0 2, June 1999.

30. Xu, Jiaxing , " The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence:An Alternative Empirical Model and Its Explanatory Power ", **Res Publica - Journal of Undergraduate Research,** Vol 17, Issue 1, 2012.

III-Internet Links:

1. Adam, Bernard, " Mali de L'intervention Militaire Française à la Reconstruction de l'Etat ", **Les rapports du GRIP**, Belgique, Bruxelles, Groupe de Recherche et D'information Sur la Paix et la Sécurité (GRIP), Mars 2013.sur : www.grip.org/fr/node/823

2. Balzaq Q, Thierry ; " La Securité : Definitions, Secteurs et Niveaux d'Analyse ", **Federalisme Regionalisme**,(en ligne), Vol 4 : 2003-2004, http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=216

3. Baghzouz, Aomar " La Nouvelle Géopolitique du Sahel, une Opportunité pour Refonder le Partenariat Euro Maghrébin ? ", **Cahiers de la Méditerranée** [En ligne], 89 | 2014, mis en ligne le 01 juin 2015, http://cdlm.revues.org/7783.

4. Bernus, Edmond, "Etre Touareg Au Mali", sur : http://www.politiqueafricaine.com/numeros/pdf/047023.pdf

5. Berman, Jacqueline, "This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life",http://citation.allacademic.com//meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php.

6. Brauch, Hans Günter "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks ", http://www.afespress.de/pdf/Brauch_Conceptual_Security_Context.pdf

7. " CEDEAO - COMMUNAUTÉ ECONOMIQUE DES ETATS DE L'AFRIQUE DE L'OUEST" : HTTP://WWW.UNECA.ORG/FR/ORIA/PAGES/CEDEAO-COMMUNAUT%C3%A9-ECONOMIQUE-DES-ETATS-DE-L%E2%80%99AFRIQUE-DE-L%E2%80%99OUEST

8. Djebbi, Sihem " Les Complexes Conflictuels Régionaux ", Fiche de l'Irsem n° 5, Mai 2010, http://www.defense.gouv.fr/content/download/153092/1551344/file/Fiche_n5_Complexes_Conflictuels_Regionaux.pdf

9. Douglas-Bowers, Devon, "The Crisi in Mali :A Historical Background", **Foreign Policy Journal**, on : http://www.foreignpolicyjournal.com/2013/02/03/the-crisis-in-mali-a-historical-background/

10. Fragile States Index 2015, The Fund For Peace , http://fsi.fundforpeace.org/

11. Hardy, Ferdaous Bouhlel et Autres, " Crises Touregues au Niger et au Mali , IFRI Programme Afrique Subsaharieene, Séminaire du 27 Novembre 2007, p 8, Sur : https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/bouhlel_hardy_guichaoua_tamboura_crises_touaregues.pdf

12. Heinrigs, Philipp "Incidences Sécuritaires du Changement Climatique au Sahel: Perspectives Politiques", p 16. http://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf

13. Hendry, Krista " From Failed to Fragile: Renaming the Inde", in **Fragile States Index 2014**, USA, Washington , Fund For Peace, 2014, library.fundforpeace.org/fsi14-namechange

14. Lambakis , Steven and others, "Understanding “Asymmetric” Threats to the United States ", http://missilethreat.com/wpcontent/uploads/2012/11/20021000-NIPP-asymmetricthreats.pdf

15. "Les Différentes Ethnies au Mali", http://www.nanadiany.com/index.php?page=27

16. "LES ZONES D’OMBRE DE L’INTERVENTION FRANÇAISE AU MALI: Eléments de Contexte et d’Explication", Dossier Réalisé par l’Association Survie, 23 Janvier 2013, p 6 Sur : https://www.yumpu.com/fr/document/view/39666533/les-zones-dombres-de-lintervention-franaaise-au-mali-survie

17. Lind, William S. “Understanding Fourth Generation War”, http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/milreview/lind.pdf

18. McDonald, Matt “Securitization and the Construction of Security“, http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563.

19. Maclsaac, Dan L. " The Critical Theory of Jurgen Habermas", http://physicsed.buffalostate.edu/danowner/habcrithy.html.

20. Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Paix, **RECAMP** " sur : www.recamp4.org

21. Robert G. Berschinski, " AFRICOM’S Dilemma:The Global War on Terrorism, Capacity Building", Humanitarism, and the Future of U.S. Security Policy in AFRICA " On : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/summary.cfm?q=827

22. Rotberg, Robert I., "Failed States, Collapsed States,Weak States: Causes and Indicators", pp 5-7, on : http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf

23. Stone, Mariane, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis ", http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf

24. Sherif, Elisabeth, " Women's Political Participation in the Sahel Region", For the Centre for Humanitarian Dialogue, April 2013, on: http://www.hdcentre.org/fileadmin/user_upload/Our_work/Mediation_support/Current%20activities/1%20Gender%20and%20Mediation/Gender%20main%20page/1%20Sous%20page%20%20Women%20at%20the%20Peace%20Table%20Africa/Supporting_documents/La-participation-politique-English.pdf

25. Sour, Lotfi, " Analysing the Algerian Aporoach in the Sahelian Crisis From the Point of View of the Copenhagen School ", International Relations, on : https://www.academia.edu/24373420/ANALYZING_THE_ALGERIAN_APPROACH_IN_THE_SAHELIAN_CRISIS_FROM_THE_POINT_OF_VIEW_OF_KOPENHAGEN_SCOOL

26. "The Copenhagen Scool (International Relations)", http://www.wikipedia.com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_(international_relations).htm

27. Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP)", on : http://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm

28. Vilanova, Pere et Paula de Castero, "Mali- Sahel : de la Crise a l'Intervention Militaire (2013), Sécurité et Politique, Sur : http://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius adjunts/anuari/iemed2013/Vilanova%20Castro%20Mail%20Sahel%20FR.pdf

29. Webb, Keith, " Preliminary Questions About Post-Modernism ", http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers.html.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....2

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية/ نظرية للأمن.....16

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لتعريف الأمن، الدراسات الأمنية والتهديدات الأمنية 17

المطلب الأول: تعريف الأمن والأمن القومي/ الوطني 17

المطلب الثاني: التعريف بالدراسات الأمنية 26

المطلب الثالث: تعريف التهديدات الأمنية 35

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور المقاربات الوضعية/ التفسيرية 40

المطلب الأول: المقاربة الواقعية لمفهوم الأمن 40

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية لمفهوم الأمن 49

الفرع الأول: الليبرالي البنيوية.....53

الفرع الثاني:الليبرالية المؤسساتية.....55

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور المقاربات ما بعد الوضعية/ النقدية 57

المطلب الأول: المقاربة البنائية لمفهوم الأمن 57

المطلب الثاني: مقاربة نظرية ما بعد الحداثة لمفهوم الأمن 64

المبحث الرابع: المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن 70

المطلب الأول: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن 70

المطلب الثاني: "إقليمية الأمن "من منظور مقترب مركب الأمن 76

الفرع الأول: المركب الأمني الإقليمي المعياري.....79

الفرع الثاني: المركب الأمني الإقليمي المركزي.....80

الفرع الثالث: المركب الأمني المؤسساتي.....80

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني: الفرد كوحدة مرجعية للأمن 80

الفصل الثاني: "اللا أمن" في منطقة الساحل الإفريقي من منظور جيوستراتيجي / أمني /تنافسي.....87

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو سياسية.....88

المطلب الأول: الموقع الجيو -سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي..... 88

المطلب الثاني: البناء النظري لنموذج "الدولة الفاشلة" في الساحل الإفريقي 94

المطلب الثالث: موقع منطقة الساحل الإفريقي من مقترب مركب الأمن 101

المبحث الثاني: تهديدات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي.....105
المطلب الأول: تجليات اللا أمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي 105
المطلب الثاني: تحديات الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي 111
الفرع الأول: التغيرات المناخية (Climate Change).....111
الفرع الثاني: الضغط السكاني (Demografic Pressure).....115
الفرع الثالث: وضعية المرأة (Women Position).....117
المطلب الثالث: التهديدات اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي 120
الفرع الأول: تهديد الإرهاب.....122
الفرع الثاني: تهديد الجريمة المنظمة.....128
الفرع الثالث: تهديد الهجرة غير الشرعية.....130
المبحث الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته الأمنية 133
المطلب الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق جيو استراتيجي/ تاريخي ...134
المطلب الثاني: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق اقتصادي/طاقوي 140
المطلب الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق أمني.....151
الفصل الثالث: التحولات الأمنية في مالي وإشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري 157
المبحث الأول: مقاربة تاريخية لتفكيك طبيعة الأزمة الأمنية والسياسة في مالي.....158
المطلب الأول: أزمة الطوارق في مالي: قراءة تاريخية 158
المطلب الثاني: القضية الأزوادية في مالي: رؤية طوبوغرافية/ تاريخية 163
المطلب الثالث: محطات النزاع الأمني والسياسي في مالي بعد الاستقلال 167
الفرع الأول: في الفترة من 1962- 1990.....167
الفرع الثاني: في الفترة من 1990- 1996.....168
الفرع الثالث: في الفترة من 2006- 2009.....170
المبحث الثاني: النزاع المسلح في مالي بين الأسباب الداخلية والدوافع الخارجية والتداعيات الأمنية.....172
المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع المسلح في مالي 172
الفرع الأول: الأسباب الطبيعية والجغرافية.....174
الفرع الثاني: التعدد الاثني واللغوي والديني في مالي.....175

الفرع الثالث: استشراء الفساد في مفاصل الدولة.....177

الفرع الرابع: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.....178

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للنزاع المسلح في مالي 179

الفرع الأول: النفوذ الفرنسي في مالي وسياسة الحدود الهجينة/ الرخوة.....179

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة الليبية.....181

الفرع الثالث: انفراط عقد التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب.....182

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للنزاع المسلح في مالي 183

الفرع الأول: على المستوى الداخلي.....183

الفرع الثاني: على المستوى الإقليمي.....184

الفرع الثالث: على المستوى الدولي.....186

المبحث الثالث:عقيدة الأمن القومي الجزائري بين المرتكزات الثابتة والاعتبارات الإستراتيجية.....188

المطلب الأول: التراكمات التاريخية لعقيدة الأمن القومي الجزائري ومرتكزاتها 189

المطلب الثاني: إشكالية تهديد الأمن القومي الجزائري راهنا 195

المطلب الثالث: الاعتبار الاستراتيجي للدائرة الإفريقية في الادراك الأمني الجزائري 202

الفصل الرابع: المقاربة الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي بين التدخلات العسكرية والدبلوماسية الأمنية: الواقع والأفاق.....208

المبحث الأول: التدخلات العسكرية لاحتواء التهديدات الأمنية في مالي: مقاربات كل من الايكواس، فرنسا والجزائر.....209

المطلب الأول: مقاربة مجموعة "الإيكواس" لإنهاء الأزمة في مالي: "تشكيل قوة عسكرية".....210

المطلب الثاني: أبعاد التدخل العسكري الفرنسي في مالي 213

المطلب الثالث: أزمة الرهائن في "عين أميناس" والمقاربة التدخلية الجزائرية 219

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي من منظور "الدبلوماسية الأمنية".....224

المطلب الأول: بناء السلم في مالي: أطر المفهوم وحدود المقاربة 225

المطلب الثاني: الدبلوماسية الأمنية الجزائرية كآلية لبناء السلم في مالي 229

المطلب الثالث: قراءة قي توصيات معهد لاهاي لإعادة بناء السلام في مالي 235

الفرع الأول: ربط العدالة بالأمن.....236

الفرع الثاني: التركيز على الوقاية.....237
الفرع الثالث: تجربة الشرطة المجتمعية.....237
الفرع الرابع: تعزيز المشاركة والمساءلة.....238
الفرع الخامس: ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية.....238
الفرع السادس: ضرورة فهم أفضل للفساد في النظام القضائي.....239
الفرع السابع: المعالجة الشاملة للحساسيات الطائفية.....239
المبحث الثالث: آفاق الترتيبات الأمنية في مالي والساحل الإفريقي: أي دور للجزائر؟.....241
المطلب الأول: السيناريو الخطي؛ استمرار الوضع القائم للمقاربة الجزائرية تجاه مالي والساحل الإفريقي.....242
المطلب الثاني: السيناريو التصاعدي؛ تزايد الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي على خلفية تصاعد الأزمات والتهديدات الأمنية فيها.....245
المطلب الثالث: السيناريو التراجعي؛ تهميش الجزائر لدبلوماسيتها الأمنية تجاه الساحل الإفريقي.....246
خاتمة.....251
قائمة المصادروالمراجع.....258
فهرس الموضوعات.....278
فهرس الخرائط والجداول و الأشكال.....283
أولا: الخرائط.....**283**
ثانيا: الجداول.....**284**
ثالثا: الأشكال.....**284**
ملخص بالعربية.....286
ملخص بالانجليزية (Abstract).....288

فهرس الخرائط والجداول

والأشكال

أولا: الخرائط

رقم الخريطة	عنوانها	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لدول الساحل الإفريقي	93
02	ترتيب دول الساحل الإفريقي ضمن مؤشر الدول الفاشلة 2015	100
03	حالة الاستقطاب لدول الساحل الإفريقي وسط جملة من المركبات الأمنية الإقليمية	104
04	وقوع منطقة الساحل الإفريقي بين دائرتي عرض 12 شمالا و 20 جنوبا وخصائصها المناخية	113
05	الاعتداءات الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل منذ هجمات 11 سبتمبر 2001	127
05	حركة المهاجرين غير الشرعيين نحو بلدان أوروبا المطلة على البحر المتوسط	132
07	الاستثمارات الصينية في افريقيا	149
08	التمركز المجالي للمجموعات الاثنية في مالي	162
09	الموقع الجغرافي لمنطقة "أزواد" في مالي	166
10	مناطق تمركز الطوارق في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى	171
11	الموقع الجغرافي للجزائر	201
12	الضربات الجوية الفرنسية في مالي والمناطق المسيطر عليها من طرف الجماعات الإرهابية	218

ثانيا؛ الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	أنواع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني	83
02	مبادئ/ أسس الأمن الإنساني ومقارباته العملية	84- 85
03	أثر نظام الحصص على تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية في دول الساحل الإفريقي	119
04	ثروات إفريقيا الطبيعية في العالم	142
05	أهم الحقول النفطية في إفريقيا بما فيها الأكثر احتياطا في منطقة الساحل الإفريقي (نيجيريا وتشاد) تقديرات سنة 2007	143
06	القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009- 2010)	186
07	عدد اللاجئين في دول المنشأ الإفريقية (الدول الإفريقية جنوب الصحراء) في نهاية عام 2003	204-203

ثالثا؛ الأشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	تقلب المناخ في منطقة الساحل الإفريقي (مؤشرات التساقط): (1949-1969) السنوات الرطبة؛ (1969- 1993) سنوات الجفاف؛ (1994-2000) تتراوح بين الجفاف والرطوبة	114
02	النمو السكاني في منطقة الساحل الإفريقي بين الماضي والمتوقع 1950-2100(بنين، بوركينافاسو، افريقيا الوسطى، تشاد، اريتيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، السينغال والسودان)، الأمم المتحدة (هيئة الإسكان)	116
03	وجهات صادرات النفط الإفريقية لسنة 2011	150
04	العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية لهولستي	190
05	مسارات بناء السلام	228

ملخـــص

ملـــخـص

تحاول الأطروحة الإحاطة بطبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام، وتداعيات تهديدها للأمن القومي الجزائري، خاصة وأن أحد أضلع دول الساحل الإفريقي ممثلا في مالي، يعاني من انكشاف أمني كبير بعد اندلاع النزاع المسلح في مالي مع أوائل 2012، وبداية التمردات المطالبة بالاستقلال من قبل القوى الفاعلة محليا (الطوارق خاصة)، وهو ما شكل أهم تجل للانكشافات الأمنية والسياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي في وجهها الصلب، حيث أخذت الأزمة مع تسارع الأحداث أبعادا متعددة، رشحت المنطقة لانهيار أمني متزايد عبر تضارب مقاربات اللاعبين الإقليمين والدوليين بالتنسيق مع المحليين.

وسعيا منا لدراسة مختلف جوانب الموضوع ضمن إطار الدراسات الأمنية، يطرح "الأمن" نفسه، وبقوة ، كمفهوم مركزي عبر مختلف مراحل البحث، نظرا لارتباط عملية "توسيعه" من طرف رواد مدرسة **كوبنهاغن**، بتغير بنية التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وانتقالها في المجمل من الطبيعة "التماثلية/ الصلبة"، إلى البنية "اللا تماثلية/ اللينة" ذات التهديد عبر القومي، وهي بنى تطبع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني دولها أساسا من سمة "فشل دولاتي" مزمن جعلها تتصدر قائمة المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية المهتمة بتصنيف الدول ضمن مؤشرات الفشل مثل صندوق السلام (Fund For Peace) .

في ظل هذا الوضع المعقد أمنيا، تبدو الجزائر كدولة فاعلة إقليميا، أمام انكشاف أمني كبير يطبع عمقها الاستراتيجي جنوبا، ويهدد وحدتها الترابية، وبشكل مباشر، وهو ما دفعها إلى مباشرة جملة من الجهود الدبلوماسية لاحتواء مختلف التهديدات الوافدة جنوبا - مالي خاصة-، وفي أحايين أخرى، مسايرة الجهود الدولية لحل الأزمة الأمنية في مالي بعيدا عن التوجهات المرنة للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي، كما هو الحال بالنسبة للتدخل العسكري الفرنسي المباشر في مالي بعد اندلاع الأزمة الأمنية والسياسية فيها.

Abstract

The thesis tries to treat the structure of security threats in the Sahel region as a whole, and its impacts on the « Algerian National Security », particulary the Mali case as a « failed state », suffers from a greate Vulnerability, after the outbreak of the armed conflicts at the beginning of the year of 2012.

In order to study the different aspects of the subject whithin the framework of « Security Studies », « Security » strongly poses itself, as a central consept of this research, both conceptually and theretically speaking. This means that the structure of security threats has been switched in the cold war era from the « Symmetric/ Hard » structure, to the « Assymetric/ Soft » one, with a supra-national threat, as regards security threats in the Sahel region, which suffers mainly from a cronic feature called « Failed state », that making most sahelian states on the top lists issued by international institutions, classify states within « failure indicators » such as Fund For Peace (FFP).

In light of this complicated condition of security, it can be seen clearly that Algeria, faces on its soutjern border, as a regional actor state stay in front of a greate vulnerability on its southern border as a « Strategic Depth », threatening its territorial integrity, directly, by puching it to adopt a series of diplomatic efforts to contain the various threats comming from the south – Mali in particular-, and in other times, to keeo up with international efforts to resolve the security crisis in Mali, away from its soft trends that Algeria want to adapt in the region as well , such as the french military intervention in Mali after the outbreak of the political and security crisis.